

مِنْ أَسَالِيْبِ الْقُرْآنِ

بَيْنَ

الْمَغْنَى وَالصَّنَاعَةِ النَحْوِيَّةِ

تأليف

دكتور

عبد الرحمن محمد نزيل

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وأصحابه
أجمعين .

وبعد :

فإن علوم اللغة كلها تخدم كتاب الله ، مهما تعددت مباحثها ،
وتشعبت اتجاهاتها .

ولا شك أن الدعوة بعد في مقدمة هذه العلوم ، فإن له آثاراً لا تحصى
في حفظ اللغة وعلومها ، وفي تقويم اللسان ، ونهج سبيل القرآن ، وفهم
التراث العربي ، والتوصل إلى فهم كتاب الله ، وحديث سيدنا رسول الله
عليه الصلاة والسلام .

وإن كتاب الله كان ولا يزال خير منبع للدارسين في علوم اللغة ،
وغير علوم اللغة ، إنه البحر لا يفض ، مهما اختلفت مشارب الباحثين ،
وإن عطائه لا ينفد ، مهما توالى الأيام ، وتعاقبت الأزمان .

إن القرآن الكريم أهم مصادر علوم اللغة ، من رياضته الوازفة يستمد
الباحثون أصولهم ، وعلى نمطه الأسمى يضعون قياسهم ، ومهما اختلفت
مبادئ البحث ، فإن كتاب الله سيظل خير ميدان للبحث والدراسة ،

وتقديم كل مبتكر ، فالبعث فيه جديد باستمرار ، وكلما غاص الغواصون
في أعماق بحاره ، خرجوا بكل غال ونفيس ، ولا عجب في ذلك ، فهو البحر
في أعماقه الدركامن .

واقف لست أثناء قراءتي في كتب النحو شيئاً من التعارض بين المعنى
والصناعة النحوية ، فقد تفرض الصناعة أمراً يرفضه المعنى ، وقد يفرض
المعنى شيئاً يرفضه الصناعة ، فيلجأ النحاة إلى التأويل والتقدير محاولين
التقريب أو التوفيق بين المعنى والصناعة النحوية ، وقد تكون تأويلاتهم
وتقديراتهم بعيدة كل البعد عن روح العربية ، وربما لاحظ هذا ابن جني ،
فقد باباً أسماه « باب في الفرق بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب »^(١) ،
وبما قاله فيه : « وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير
المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها
عليك ، وإليك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه . الخ » .

لقد فرق سحوح الله - بين تفسير المعنى والإعراب ، ووقف بجانب الصناعة
النحوية ، كما وقف جمهور النحاة .

والواقع الذي لا شك فيه أنه لا فرق بينهما ، وإنما فعل ذلك خضوعاً
لسلطان الصناعة ، ومحافظة على قواعد وضعها النحاة .

لذا رأيت أن أبحث بمض أساليب القرآن الكريم ، لأرى أكان النحاة
على صواب في تأويلاتهم وتقديراتهم أم كانوا غير ذلك .

إن هذا اللون من الدراسة جدير بعناية الباحثين ، وكم كنت أود أن
أبحث جميع أصاليب القرآن بمثل هذا اللون الجديد من البحث .
وأسأل الله أن يوفقني في المستقبل لاستقصاء جميع أصاليب القرآن بمثل هذه
الصورة

والله الموفق للسداد والضواب ؟

حامد أحمد نيل

القاهرة في ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

التأويل والتقدير

أفعل التفضيل

أو « أفعل الزيادة » يستعمل للدلالة على المشاركة بين طرفين في صفة مع زيادة طرف عن آخر ، كما يدل على التوازن والمقارنة بينهما ، والتفاوت أيضا ، ويفهم منه أن الطرفين أهل لهذه المقارنة ، ولذلك يقول الشاعر :

ألم تدر أن السيف ينقص قـسـدـه

إذا قيل : إن السيف خير من المعصا^(١)

ويقول أيضا :

إذا أنتَ فضلتَ امرءا ذا فباهة

على ناقص كان المديح من النقص^(٢)

ويقول المبرد^(٣) : لأنه إنما يُفاضل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد ، فيقال : هذا أكبر من هذا إذا شاكله في باب « والتفضيل بهذا المعنى نسبي » أو كما يقول سيبويه « فضله على بعض ولم يهم » .

وهذا يعني أن الفاضل زائد في الصفة بالنسبة للمفضل عليه فقط ، وقد يكون مفضولا بالنسبة لغيره ، كما قد يكون المفضل عليه زائدا في الصفة بالنسبة إلى غير هذا الفاضل .

و « أفعل » بهذا المعنى يستعمل على أربعة أوجه :

الأول : المجرد من « أل » والإضافة ، وهو « أفعل » للذكورة ويلزم الإفراد

(١) من الطويل . مجهول .

(٢) من الطويل . مجهول .

(٣) في الكامل ٩٦/٦ .

والعذ كبير ، كما يلزم ذكر « من » ، جارة المفضل عليه ، ويحوز حذف « من »
ومجروورها إذا فهم من سياق الكلام ، أو من قبيل « وحذف ما يعلم جائز » .
ويكثر هذا الحذف إذا وقع « أفعِل » خبر مبتدأ ولو منسوخا ، كقوله تعالى :
(أنا أكثرُ منك حالا وأعزُّ نفرا^(١)) أى : وأعزُّ منك . وبقل إذا كان (أفعل)
حالا ، أو صفة ، كقول الشاعر :

دنوت — وقد خلعتك كالبدن — أجلا

فَظَلَّ فَوَادَى فِي هَوَاكِ مُضَلَّلا^(٢)

أى : دنوت أجل من البدن .

وقول أحبحة بن الجلاح :

تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقْبِلِي

غَدَا بِحَقِّي بَارِدِ ظَلِيلِ^(٣)

أى : تروحي وخذي مكانا أجدر من غيره بأن تقبلي فيه غدا ، أو تروحي
رواحا أجدر من غيره .

وقوله تعالى (وَإِنْ تَجَهَّرَ بِأَقْوَلِ فَإِنَّهُ يَظُنُّ السِّرَّ وَأَخْفَى^(٤)) أى : وشيئا
أخفى من السر ، وهو حديث النفس .

الثانى : المضاف إلى نسكرة ، وهو نسكرة كالأول ، فيلزم الإفراد والتذكير
منه ، والمفضل عليه هو المضاف إليه ، ولذا يمنع ذكر (من) للتفضيلية ،
وإضافته على معناها ، ويجب مطابقة الموصوف والمضاف إليه فى العذ كبير

(١) الكهف ٣٤ .

(٢) من الطويل - مجهول . انظر النسخ ٥٠/٤ ، الأصحى ٣٥/٣ : التصريح

١٠٣/٢

(٣) من الرجز . تروحي : من روح النبات إذا طلل وارتفع ، تقبلى كناية عن

النمو انظر أوضح المسالك ٢/٣ الأصحى ٣٦/٣ . التصريح ١٠٣/٢

(٤) طه ٧ .

أو التأنيث ، والإفراد أو الثنية أو الجمع ، نحو : محمد صلى الله عليه وسلم أفضل
إنسان ، وقوله تعالى (وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً^(١)) أى : أكثر من
كل شيء ، والفكرة فى سياق (أفعل) تعم .

الثالث : المضاف إلى معرفة ، ويجوز فى (أفعل) أن يطابق الموصوف
كطائفة النعت المنعوت ، وأن يكون مفرداً مذكراً ، والمفضل عليه هو المضاف
إليه ، وإضافته على معنى (من) التفضيلية أيضاً ، ويشترط كون المفضل بـ (مضافاً)
من المفضل عليه ، أو كون الموصوف بـ (مضافاً) من المضاف إليه ، نحو قوله تعالى :
ولتَجِدْهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ^(٢) وقوله عليه الصلاة والسلام (ألا أخبركم
بأحبكم إلى وأقربكم من منازل يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقاً) .

الرابع : المقترن بـ (أل) ويجب أن يطابق الموصوف ، والمفضل عليه يفهم
من سياق الكلام ، أو كما يقول الرضى^(٣) (ومع اللام هو فى حكم المذكور
ظاهراً ، لأنه يشار باللام إلى معين مذكور قبل لفظاً أو حكماً) نحو : إنك أنت
الأفضل .

هذه هى اسماء لات (أفعل) ومعانيه المتفق عليها ، فهل يخرج (أفعل) عن
هذه المعانى ؟ .

يقول ابن الحاجب^(٤) (فإذا أضيف فله معنيان : أحدهما - وهو الأكثر - :
أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ، ويشترط أن يكون منهم ، نحو زيد
أفضل الناس ، ولا يجوز : يوسف أحسن إخوته ، لخروجه عنهم بإضافتهم إليه .

(١) الكهف ٥٤ .

(٢) البقرة ٩٦ .

(٣) فى شرح الكافية ٢/٢١٤ .

(٤) فى السكينة ٢/٢١٤ .

والثاني : أن يقصد زيادة مطلقة ، ويضاف للتوضيح ، فيجوز يوسف أحسن إخوته . ويوضح الرضو قائلا^(١) (والثاني أن يقصد زيادة مطلقة) أى : يقصد تفضيله على كل من سواء مطلقا ، لا على المضاف إليه وحده ، وإنما تضيفه إلى شيء لجود التخصيص والتوضيح ، كما تضيف سائر الصفات ، نحو مصارع مصر ، وحسن القوم ، مما لا تفضل فيه ، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه ، فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم ، كقولك : نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل قريش ، أى : أفضل الناس من بين قريش ، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك : يوسف أحسن إخوته .

ومفهوم كلامه أن دلالة (أفضل) على الزيادة المطلقة إنما هي تفضيل أيضا ، لكنه تفضيل عام ، فالفضل زائد عن المضاف إليه وعن غيره ، وكان (أفضل) بهذا المعنى فيه المشاركة والزيادة أيضا ، وليس بمعنى الافراد بالوصف .

ويبدو أن هذا المعنى خاص بالمضاف إلى معرفة ، يقول الصبان^(٢) (ظاهر صميمه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة ، وعلى كل ما سواه تارة أخرى ، وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى ، يختص بالمضاف إلى معرفة) .

أما المضاف إلى نكرة فقد سكتوا عنه ، ولكن الصبان^(٣) يقول (ولا يمد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل ، أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره) يقصد قياسه على الجرد في أنه يجوز فيه الافراد

(١) شرح السكاكية ٢/٢١٦ .

(٢) في حاشيته ٣/٣٦ .

(٣) في حاشيته ٣/٣٦ .

والتذكير ، والمطابقة ، والمهم أنه نقل أن المضاف إلى فكرة قد يخرج عن التفضيل .

وأما المقترن بـ (أل) فيقول الرضى^(١) (وتقول : الأحسن والأفضل بمعنى الحسن والفاضل) .

بقى المجرد - يقول ابن مالك^(٢) : واستعماله عاريا دون (من) مجردا عن معنى التفضيل ، مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس ، والأصح قصره على الصماع ، ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة) .

ويقول الرضى^(٣) (واعلم أنه يجوز استعمال (أفضل) عاريا عن اللام والاضافة ، و (من) مجردا عن معنى التفضيل ، مؤولا باسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة قياسا عند المبرد ، سمعا عند غيره ، وهو الأصح ، قال :

قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلَامَ قَوْمٍ أَصْفَرًا وَأكْبَرًا^(٤)

أى : صغيرا وكبيرا ، وقال الآخر :

وإلا فن آل المرار فإنهم ملوك عظام من ملوك أعظم^(٥)

(١) فى شرح الكافية ٢١٧/١ .

(٢) فى التسهيل ١٣٤ .

(٣) فى شرح الكافية ٢١٧/٢ .

(٤) من الرجز - مجهول . قبحيم : أبعدهم عن الخير ، نفرا : جماعة من ثلاثة

إلى عشر . ألام : ضد أكرم . وانظر الخزانة ٢٧٦/٨ .

(٥) من الطويل . لأعرابي يمدح عبيد الله بن عباس أخا عبد الله ، والمرار :

عجر مر إذا أكلت منه الإبل تقلعت مشافرها وبنت أسنانها ، آل لارار : ملوك اليمن .

وانظر الخزانة ٢٨٢/٨ .

وقيل : ومنه قوله تعالى « وهو أهونُ عليه »^(١) ، إذ ليس شيء عليه تعالى أهون من شيء ، وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة « أفعل » أكثر من المطابقة ، لإجراء له مجرى الأغلب الذي هو الأصل ، أي : أفعل التفضيل مع « من » .

ويقول الأشموني^(٢) : « وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورد أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه ، قال : ولم يسلم له التحويلون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل للتفضيل من التفضيل » .

ومعنى هذا كما يقول الصبان : « إشارة إلى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعاً ولا قياساً » .

إذن « أفعل » إذا خرج عن التفضيل عند من سمح له بالخروج فهو بمعنى اسم القامل أو الصفة المشبهة ، ولا يجوز أن يخرج إلا إذا لم يمكن حمله على التفضيل لما نفع معنوي أو صناعي ، ويتضح السامع المعنوي في قول المبرد^(٣) : « فأما قوله جل ثناؤه « وهو أهون عليه » ففيه قولان : أحدهما : وهو المرضي عندنا - إنما هو عليه حين ، لأن الله - جل وعز - لا يكون عليه شيء أهون من شيء آخر . والقول الثاني : وهو أهون عليه عندكم ؛ لأن إعادة الشيء عقد ببعض الناس أهون ابتداءه » .

وفي إطار كلام المبرد - وهو الذي أجاز خروج أفعل عن التفضيل - دارت أقوال النحاة مؤيدة أو معارضة ، وكأنما اكتفى النحاة بأن المعنى هو معنى

(١) الروم - ٢٧ .

(٢) في شرح الأشموني ٣ / ٣٨ ، وانظر الخزانة ٨ / ٢٤٥ .

(٣) في السكامل ٦ / ٩٦ ، وانظر للعتب ٣ / ٢٤٥ .

اسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، وربما حاول بعضهم حله على التفضيل مع ما فيه من تكلف تمشيا مع رأى الجمهور .

يقول أبو حيان^(١) وليست « أهون » أفعل تفضيل ؛ لأنه لا تفاوت عقد الله في الذاتين : الابتداء والإعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى « هين » وكذا هو في مصحف عبد الله .

وقيل « أهون » أفعل تفضيل ، وذلك بحسب معتقد البشر ، وما يعطهم النظر في المشاهد من أن الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة للاستغناء عن الروية التي كانت في البداءة ، وهذا وإن كان الاثنان عنده - تعالى - من اليسر في حيز واحد .

ويقول الفراء^(٢) « حدث الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد أنه قال : « الإنشاء أهون عليه من الابتداء ، قال أبو زكريا : ولا أشبهى ذلك ، والقول فيه أنه مثل ضربه الله ، فقال : أتكفرون بالبعث ؟ فابتداء خلقكم من لا شيء أشد ، فالإنشاء من شيء عندكم يا أهل السكفر ينبغي أن تكون أهون عليه ، ثم قال « وله المثل الأعلى » فهذا شاهد أنه مثل ضربه الله ، حدثنا أبو العباس قال : حدثنا محمد ، قال : حدثنا الفراء ، قال حدثني حبان عن السكبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : « وهو أهون عليه » على المخلوق ، لأنه يقول له يوم القيامة « كن فيكون » وأول خلقه نُفُثَةٌ ثم من عِلَاقَةٍ ثم من مُضْغَةٍ . »

(١) في البحر ١٦٠/٧ . وانظر الكشف ٣/٢٢٠

(٢) في معاني القرآن ٣٢٠/٢ وانظر التبيان ١٠٣٩/٢

ولننظر في معنى الآية - قال تعالى : « وهو الذي يَبْدَأُ الخلقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ »
وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم .

أولاً : هو ضمير مذكر فكيف يعود على مؤنث ؟

أجاب من ذلك الزمخشري قائلاً^(١) « فإن قلت : لم ذكر انضمير في قوله :
« وهو أهون » والمراد به الإعادة ؟ قلت : معناه : وأن يعيده أهون عليه . »

ولست أدري من أين جاء بهذا المصدر المؤنول ، فإنهم يتدرون المصدر
للصريح في مثل ذلك ؟

ونقل الجمل^(٢) « انضمير للإعادة المفهومة من الفعل ، ولعل التذكير باعتبار
كونها رداً أو إرجاعاً ، أو مراعاة للخبر ، وبعبارة الكرخي : وذكر الضمير فيه
مع أنه راجع للإعادة المسأخوذة من لفظ « يعيده » نظراً إلى المعنى دون اللفظ ،
وهو : رجهه أو رده . »

والمعروف أن الجمل على المعنى خلاف القياس أو خروج عن الأصل ، وغريب
قوله : « مراعاة للخبر » فالمعروف أن « أفعل » المجرد يسعوى فيه التذكير
والتأنيث . الذي أراه أن « هو » يعود على المصدر المفهوم من « يبدأ » أي :
على البدء المترتبة عليه الإعادة ، والمعنى : بدء الخلق أهون عليه ، أو يعود
الضمير على « المذكور » والمعنى بدء الخلق ثم إعادته أهون عليه ، قال
تعالى : « ما خلقكم ولا بمشكم إلا كففس واحدة »^(٣) ، أو يعود على كل
ما سبق من آيات أي : بما ذكر .

(١) في الكشف ٢٢٠/٠

(٢) في حاشيته ٣٩٠/٣

(٣) لئمان ٢٨

ومعنى « أهون » ليس « هيئنا » - كما يقول النحاة - وإنما معناه : زائد
زيادة مطلقة في أهون دون مشاركة ، ودون مقارنة ، ودون تفاوت بينه وبين
غيره ، فلا توجد « من » الدالة على المشاركة والمفاضلة ظاهرة ، وليس هناك
ما يدعو إلى تقديرها ، بل ليس هناك دليل على تقديرها ، فأفضل بهذا المعنى
يعنى الانفراد بالوصف مع الزيادة المطلقة فيه ، لأن ذكر « من » يضم حداً
للزيادة ويعملها نسبية ، وعدم وجودها يحمل الزيادة بلا حدود.

إن الآية قد عبرت بـ « أهون » فلماذا حوالة الصنعة النحوية إلى « هين »
أما لماذا عبرت الآية بأفضل ؟ فلأن الآية تخاطب عقول الناس ، وهم يتصورون
أن البعث مستحيل ، فردت عليهم الآية بأن البدء ثم الإعادة أهون ، وليس كما
تظنون ولذلك يقول الله « وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز
الحكيم » يقول الجبل «^(١) يجوز أن يكون « وله المثل الأعلى » مرتبطاً بما قبله
وهو قوله « وهو أهون عليه » أى : قد ضرب لكم مثلاً فيما يسهل وفيما يصعب
وإليه فما الزجاج ، ، ويقول الله بعدها « ضرب لكم مثلاً من أنفسكم »
فكانت الآية تعبر تعبيراً يناسب عقول الناس ، فعندهم شيء هين ، وعندهم شيء
أهون من غيره ، وعندهم شيء أهون ، أما بالنسبة لله فشكل شيء سواء ، كل
شيء تم وانتهى ، وتمت قوله تعالى : « إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له
كن فيكون »^(٢) ، ويذكرنى هذا بقول ابن الرومي :

لا تُدْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مَنْ دُونَهُ مثلاً شَرُّوداً في الدُّنَى والبَاسِ

(١) في حاشيته / ٢٩٠

(٢) النحل ٤٠

قَالَ قَدْ ضَرَبَ الْأَقْلَ لِنُورِهِ مَثَلًا مِنَ الْمَشْكَاةِ وَالْمُتَبَرِّاسِ
وَأَيْضًا قَبْلَ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى «ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ
وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ» .

فقد عبرت عن البعث بأنه دعوة يعقبها خروج ، ولم تذكر أنه أهون ،
أو هين ، ثم قال الله بعدها «وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه»
فذكرت أن البدء أهون ، ووصف البدء بأنه أهون ، لأنه من لا شيء ، فإذا
كان البدء من لا شيء أهون ، كان البعث مجرد دعوة بالخروج عند من له عقل
سليم .

إذن قول جمهور النحاة : لا يخرج «أفعل» عن التفضيل قول جانبه
الصواب ، وقول البرد ومن وافقه : إنه حين يخرج يكون بمعنى اسم الفاعل
أو الصفة المشبهة قول بعيد عن روح العربية ، فإن المعنى لو كان «هينا» لعبرت
الآية بهين ، كما قال تعالى «قال كذلك قال ربك هو على هين وقد خلقتك
من قبل ولم تك شيئا»^(١) في خطاب زكريا عليه السلام حين قال «قال رب أنى
يكون لى غلام وكانت امرأتى عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا»^(٢) ، لأن
خطابه يكفى فيه (هين) وكما قال تعالى «قال كذلك قال ربك هو على هين»^(٣)
في خطاب الطاهرة مريم حين نساءت «قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى
بشر ولم أك بغييا»^(٤) ، لأن خطابها يكفى فيه «هين» أما خطاب الناس فقد
احتاج إلى «أهون» .

(١) مريم ٩ .

(٢) مريم ٨ .

(٣) مريم ٢١ .

(٤) مريم ٢٠ .

وأرى أن أفضل بكل أنواعه يجوز أن يخرج عن التفضيل ، وسوف أسوق بعض شواهد من كتاب الله دليلا على ما أقول .

أفعل المجرد

١ — قال تعالى « والمطلقات يُتَرَبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُؤْتَيْنَهُنَّ أَهَقُ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا »^(١) .

المراد : الانفراد بالوصف مع الزيادة فيه ، ويعبر الزمخشري عن هذا المعنى قائلا^(٢) « أحق بردهن » برجعتهن ، وفي قراءة أبي : بردتهن « في ذلك » في مدة ذلك التربص ، فإن قلت : كيف جعلوا أحق بالرجعة ، كأن للنساء حقا فيها ؟ قلت : المعنى : أن الرجل إن أراد الرجعة ، وأبناها المرأة ، وجب إثبات قوله على قولها ، وكان أحق منها ، لا أن لها حقا في الرجعة .

ولكنه كان غير موفق حين قال « وكان أحق منها » فقوله هذا يمارض قوله « لا أن لها حقا في الرجعة » لأنه إذا لم يكن لها حق في الرجعة ، كان الزوج متفردا بهذا الحق مع الزيادة فيه ، دون مشاركة .

وفي تفسير الجلالين^(٣) « و » « أحق » لا تفضيل فيه ، إذ لاحق لغيرهم في تكاثرهم في العدة « ثم يماق الجمل » أي : بل هو بمعنى الفاعل ، فكأنه قال « ويؤتمنن حقيقون بردهن » . . . وما جرى عليه أحد قولين ، والآخر : أن التفضيل

(١) البقرة ٢٢٨ .

(٢) في الكشاف ٢٦٦/١ ؛ وانظر البحر ١٨٨/١ .

(٣) ١٨٣/١ .

على بابه ، والمفضل عليه هو الزوجة ، أى : أن الزوج أحق منها بالرجعة ، بمعنى أنها لو منعت منها وطلبها هو ، فهو المحاب ، وعبارة أبى السمود « وصيغة التفضيل لإفادة أن الرجل إذا أراد الرجعة ، والمرأة تأبأها ، وجب إثبات قوله على قولها ، وليس معناه أن لها حتما فى الرجعة » .

وحمله على التفضيل تعسف ، وخضوع لرأى جمهور النحاة ، وتفضيل للصناعة .

٢ — ومنها قوله تعالى « هؤلاء بذاتى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ »^(١) .

التفضيل مستحيل ، وحملها على اسم الفاعل لا معنى له ، لأن اسم الفاعل لا يدل على الانفراد بالوصف ، ولا يمنع الاشتراك فيه ، ولا شك أن المعنى فى الآية : الانفراد بهذا الوصف مع الزيادة المطلقة ، دون مشاركة ، لأنها مستحيلة ، ودون احتمالها أيضا ولا يؤيد هذا المعنى إلا أقول .

٣ — ومنها قوله تعالى « يَا صَاحِبِي السَّجْنِ أَرَبَابٌ مُتَفَرَّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهْمَارُ »^(٢) .

أى : أيهما خير ، أو أحدهما خير ، والمعنى الانفراد والزيادة ، إذ « أرباب » لا خير فيه ، وحمله على الصفة المشبهة غلط ؛ لأنها لا تمنع المشاركة .

٤ — ومنها قوله تعالى « وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ تَال قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قُلُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ »^(٣) .

(١) هود ٨٨

(٢) يوسف ٢٩ .

(٣) الكهف ١٩ .

التفضيل مستحيل : لأنه لا يوجد من يعلم مدة لبثهم حين تمكلموا بهذا الكلام إلا « ربكم » ، وقد نتساءل إذا كان الله وحده هو العالم بمدة لبثهم ، فلماذا عبرت الآية باسم التفضيل ، دون اسم الفاعل أو غيره ؟ والجواب أن « أفعل » هو الذى يدل على الانفراد بالوصف ومنع المشاركة ، أما اسم الفاعل فلا .

٥ - ومنها قوله تعالى « قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ »^(١) . انفرد الله بالعلم بعدتهم ، ثم عرف بعض المسلمين ذلك بإخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا وجه المقابلة ولا وجه الحمله على الوصف .

٦ - ومنها قوله تعالى « قَالَ آمَنَّا لَهُ قَبْلَ أَنْ أَدْنَ اسْكُنْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُم الذى عَلَّمَكم السَّحَرَ فَلَا قُطْعَنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَأَتَمَلَنُ أَيُّضًا أَشَدَّ عَذَابًا وَأَبْقَى »^(٢) .

تحدث الآية على لسان فرعون ، ويقصد بـ « أينا » نفسه ، وموسى - عليه السلام - إن حملت الآية على التفضيل أحلت ؛ لأن موسى لا يتصف بشديد العذاب ، يقول الزمخشري^(٣) : « وفيه نفاضة باقتداره وقهره ، وما ألقه وضرى به من تعذيب الناس بأنواع العذاب ، وتوضيع موسى - عليه السلام - واستضعاف له مع الهزم به ؛ لأن موسى لم يكن قط من التعذيب فى شيء » .

واسكنه لم يقل : إنه خارج عن التفضيل ؛ لأنه نحوى يرى رأى جمهور النحاة ، واكتفى بقوله « لأن موسى لم يكن قط من التعذيب فى شيء » وهذا معناه نفي المشاركة فى أصل الصفة .

(١) السكهف ٢١ . وانظر الكشاف ٢ / ٤٧٨ .

(٢) طه ٢١ .

(٣) فى الكشاف ٢ / ٥٤٦ .

وإن حملت الآية على اسم الفاعل أو الصفة المشبهة خالفت المعنى ؛ لأن اسم الفاعل لا يمنع المشاركة أو احتمال وجودها ، فإن فرعون يريد : أنا المنفرد بهذا الوصف الزائد فيه زيادة لا حدود لها ، دون مشاركة ، ودون احتمال وجودها ، وإذا نظرنا في رد السحرة الذين آمنوا لوجدنا أن هذا هو المعنى ، « قالوا إن نُؤفِّرَكَ على ما جاءنا من البَيِّنَّاتِ والذي قَطَرْنَا فانص ما أنت قاضٍ إِنَّمَا تَقْعِيْ هذه الحياة الدنيا — إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِنَعْفِرَ لِنَسَا خطايانا وما أَكْرَهْتُمَا عليه من السِّحْرِ واللهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى »^(١).

فهل يجوز أن يكون المعنى : خير من فرعون وأبقى ؟

وهل يجوز أن يكون المعنى على اسم الفاعل أو الصفة المشبهة - مع ما قلناه سابقاً وهو أن الوصف لا يمنع الاشتراك ؟

إنهم يردون قول فرعون بمنزلة ، فتوله : يعنى أنه منفرد زائد دون مشاركة ، فسكان ردهم : الله هو المنفرد بالخير والبقاء الزائد فيهما دون مشاركة ، إنك تدخل في قوله تعالى « إِنَّمَا تَقْعِيْ هذه الحياة الدنيا » أى : أنت لست أبقي ، بل الله خير وأبقى ، أنت إلى فناء .

٧ - ومنها قوله تعالى « وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى »^(٢).

فأما قول الزمخشري^(٣) : « ولا يحشر على المعنى الذى لا يزول أبداً أشد من ضيق العيش المقتضى ، أو أراد : ولتركنا إياه في المعنى أشد وأبقى من تركه

(١) طه ٧٢ .

(٢) سورة طه ، آية ١٢٧ .

(٣) في الكشف ٥٥٨/٢ .

لأَياننا » فقول غير شديد ، لأن عذاب الآخرة لا يقاس بعذاب الدنيا ، ولا وجه للمقارنة بينهما . و « أفعل » بهذا المعنى موجود في القرآن كثيراً جداً ، وموجود في الكلام العربي ، فإن كل وصف يتصف به الله يجب أن يكون من هذا القبيل ، إذا كانت المشاركة فيه مستحيلة ، كما يستعمل في غير الله مجازاً .

ولذلك كان المبرد غير موثق حين قال ^(١) : « فأما قوله في الآذان : الله أكبر ، فتأويله : كبير » .

وكان الفراء وهشام على غير صواب حين قالوا ^(٢) : « الله أكبر ، معناه : أكبر من كل شيء » ، فحذفت « من » لأن « أفعل » خبر . فقد شغلها عدم وجود « من » فبحسبنا فاضاعا المعنى .

وكان ابن يعيش بعيداً عن المعنى حين قال ^(٣) : « وقالوا : الله أكبر ، والمراد : الله أكبر من كل شيء » ، يدل على ذلك أنه لو لم تكن « من » مرادة ، لوجب صرف الاسم ، كما وجب صرف « أفعل » ونحوه مما هو على « أفعل » ولا معنى للوصف فيه ، وإذا لم ينصرف دل على أن « من » مرادة ، وأنها وإن كانت محذوفة من اللفظ فهي في حكم المنبذة .

انقد بحث عن علة منع الصرف ، وقدر « من » ليجد سبباً لمنع الصرف ، ونسى المعنى السليم ، مع أن « أفعل » العارِى عن التفضيل ممنوع أيضاً من الصرف لأن الوصفية باقية فيه .

(١) في المقتضب ٢ / ٢٤٥ .

(٢) في الحزانة ٨ / ٢٤٤ .

(٣) في شرح المفصل ٦ / ٩٩ .

وقد أدرك المبرد غرابة تقدير « من » فقال^(١) : « وقوم يقولون : الله أكبر من كل شيء ، وليس يقع هذا على محض الروية ؛ لأنه تبارك وتعالى » ليس كمثل شيء . »

فاستبعد تقدير « من » لأنها تدل على المشاركة والزيادة ، وليس هناك من يوضع مع الله في مقارنة أو موازنة أو مشاركة ، ويذكرني بهذا يقول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَهَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٢)

فقال له بعض الحاضرين : أعز من ماذا ؟ فتفكر الفرزدق فوافق ذلك قول المؤذن في الأذان : الله أكبر ، فرفع الفرزدق رأسه فقال : يا فلان ، أكبر من ماذا ؟

فالفرزدق يريد أن يقول : دعائمه منفردة بالعزة والطول ، دون مشاركة ، ودون مقارنة ، فلا يوجد من يستحق أن يوضع معها في موازنة .

فأما قول المبرد^(٣) « جائز أن يكون قال للذي يخاطبه : من بيتك ، فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة ، وجائز أن يكون : دعائمه عزيزة طويلة » فقول أملت عليه الصنعة النحوية دون رعاية المعنى .

وكذلك قول ابن يعيش^(٤) « الشاهد فيه : حذف « من » أيضاً ، أى :

(١) في السكامل ٩٦ / ٦ .

(٢) من السكامل - الشاهد في ابن يعيش ٩٧ / ٦ ، معجم الأدباء ٩٠ / ١ .

الحزنة ٢٤٢ / ٨ .

(٣) السكامل ٩٦ / ٦ ، وانظر ابن يعيش ٩٦ / ٦ .

(٤) في شرح للفصل ٩٨ / ٦ .

أعز من غيره وأطول من غيره ، و « أطول » ههنا عن الطول الذي هو الفضل ، لا من الطول الذي هو ضد القصر ، ودل على إرادة « من » امتناعه من الصرف ، يصف قومه وبيته ، وأن دعائم بيته أعز دعامة وأكرمها فاعرفه « فهل تقدير « من » هو المانع من الصرف ؟

ثم إذا نظرنا في المعنى بدقة أدركنا فساد كلام النحاة ، فالمعنى : « إن الذي سمك السماء » كناية عن الله ، وسمك السماء : بقاها على غير مثال ، بيتا : نكرة للعظيم ، والمراد : بيت العز والشرف ، أو السكينة - كما قد قيل - والبيان : هو الله ، ثم يقول الفرزدق :

بيتا بناه لنا المليكُ وما بنى حَسَكُمُ السماءُ فَإِنَّهُ لَا يُفْقَلُ
بيتا زُرارةٌ مُحْتَبٍ بِنِجَاشِهِ وَبِحَاشِعِ وَأَبُو الْفَوَارِسِ نَهْشَلُ
يَلْبِجُونَ بَيْتَ حِجَاشٍ وَإِذَا احْتَبَوْا بَرَزُوا كَأَنَّهُمُ الْجِبَالُ الْمُثَلُّ
لَا يَحْتَبِي بِفَقَاءِ بَيْتِكَ مَنَّا أَمَّا إِذَا عُدَّ الْفَعَالُ الْأَفْضَلُ

إنه ينفي المثالية ، ويريد : الانفراد دون مشاركة ، وتقدير « من » يفسد المعنى ، لأنه لا يريد لدعائمه مشاركا في العزة والشرف ، كما أن تقدير « عزيزة طويلة » يفسد المعنى أيضاً ؛ لأن هذا التقدير لا يدل على الانفراد ، ثم انظر في رد جرير :

أخزى الذي سمك السماء حِجَاشُما
وبنى بِنَادِكَ فِي الْحَصِيضِ الْأَسْفَلِ

هل يقصد التفضيل ؟ إنه يرد كلام الفرزدق بمثل ما قال .

ومن هذا القبيل أيضاً قول الفرزدق :

إذا غابَ عنكم أسودُ العينِ كنتمُ كراماً وأنتمُ ما أقامَ الأثمُ^(١)

تمنع الصناعة النجوية حمله على التفضيل ؛ لأن « الأثم » من الجرد ، فكان يجب أن يكون مفرداً مذكراً ، لذا قالوا : إنه خارج عن التفضيل ، حتى لا يحمل على الشذوذ ، وقالوا : إنه بمعنى : لثام ، ولو أرادوا المعنى الدقيق لقالوا : إنه يدل على الانفراد والزيادة المطلقة .

وهذا اللون من استعمالات « أقبل » ليس بعيداً عن روح العربية ، ألا ترى قول الشعراء حين يمدحون الملوك والأمراء ، فيقولون : الأمير أعلى وأجل ، ما ضرم لو قالوا : الأمير على جليل ؟

ومن هذا القبول قول الأحوص :

إني لأمتحك الصدودَ وإنني قسماً إليك مع الصدود لأُميلُ^(٢)

التفضيل مستحيل ، وحمله على اسم الفاعل لا معنى له .

وقول السكندر يوم أحد : اعل هبل ، فأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بالرد : الله أعلى وأجل ، فهل يجوز أن يكون المعنى : الله أعلى من هبل وأجل ؟ وهل يجوز أن يكون المعنى : الله عال جليل ؟

(١) من الطويل - في الأثمن ٣ / ٣٩ . المعنى ٤ / ٥٧ .

(٢) من الكامل - الشاهد في : الكتاب ١ / ٩ ، المختضب ٣ / ٢٣٣ ، ٢٦٧ .

ابن عيش ١ / ١١٦ .

أفعل المقترن بأل

وقد ورد « أفعل المقترن بأل » دالا على المعنى الذى ذكرته فى الجرد ، وهو الافراد بالزيادة دون مشاركة

١ — ومنه قوله تعالى « وَلِلّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا »^(١).

المعنى : الأسماء المنفردة بهذه الصفة مع الزيادة وعدم المشاركة ، ولا يجوز أن يكون المعنى : أحسن من غيرها ، ولذلك كان الزمخشري غير موفق حين قال - فى قوله تعالى « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى »^(٢) : الحسنى تأنيث الأحسن ، وصفت بها الأسماء ؛ لأن حكمها حكم المؤنث ، كقولك : الجماعة الحسنى والذى فضلت به أسماؤه فى الحسن سائر الأسماء : دلالتها على معانى التقديس والتعجيد والتمجيد والربوبية ، والأفعال التى هى النهاية فى الحسن .

فأست أرى معنى لقوله « فضلت أسماؤه فى الحسن سائر الأسماء » ، والغريب أنه يقول بعد ذلك « التى هى النهاية فى الحسن » ليمتد اكتفى بقوله هذا ، فلا وجه للمفاضلة .

٢ — ومنه قوله تعالى « لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى »^(٣).

(١) الأعراف ١٨٠ .

(٢) طه ٨ - انظر الكشف ٢ / ٥٣٠ .

(٣) النحل ٦٠ .

٣ - ومنه قوله تعالى : « قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى » (٤١).

هل يجوز أن يكون المعنى : إنك أنت أعلى من فرعون ؟ وهل يجوز أن يقصص فرعون بأنه على ؟ إن المعنى الذي أراه : إنك منفرد بصفة العلو مع الزيادة فيها ، زيادة لا حدود لها ، وكيف لا وهو يستمد علوه من الله ؟ وفرعون لا علو له يقول الزمخشري (٢) « فيه تقرير لغلبيته وقهره ، وتوكيد بالاستئناف ، وبكلمة التشديد ، وبتكرير الضمير ، وبلام التعريف ، وبلفظ العلو ، وهو الغلبة الظاهرة وبالتفضيل » .

وكان موقفا في كل ما قال إلا في قوله : « وبالتفضيل » فالتفضيل مستحيل ، وفاته أن الآية فيها قصر بتعريف الطرفين ، وهذا يعني : أنت لا غيرك الأعلى .

٤ - ومنه قوله تعالى : (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى اللَّأُ الْأَعْلَى) (٣).

٥ - ومنه قوله تعالى : (سُبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى) (٤).

٦ - ومنه قوله تعالى : (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) (٥).

الحمل على التفضيل فاسد ، لأن علو الله لا يشاركه فيه غيره ، ولا يجوز عقد مقارنة بينه وبين غيره .

(٢) في الكشاف ٥٤٤/٢

(٤) الأطل ٢/١

(١) طه ٦٨

(٣) الصافات ٨

(٥) الليل ٢٠

والحمل على الصفة المشبهة أو اسم الفاعل فاسد أيضا، ولو أرادت الآيات معنى « العلى » لعبرت به ، كما قال الله في آيات أخرى (وهو العلى العظيم)^(١) ، وأن الله هو العلى الكبير^(٢) ، فلكل مقام مقال .

ونسأل لما إذا ورد الدعاء في السجود بصيغة (سبحان ربى الأعلى) وفي الركوع (سبحان ربى العظيم) ألا يوجد فرق بينهما ؟

إن لكل كلمة في كتاب الله معنى ، وإيحاء خاص ، بل لكل حرف إيحاء خاص ، إن (الأعلى) في هذه الآيات لها دلالة ليست كدلالة (العلى) أبداً ، والله يعبر بما شاء كيفما شاء ، ثم حين قال الله على لسان فرعون (لحشر فنادى فقال أنا ربكم لأعلى)^(٣) هل يعنى فرعون : أعلى من غيرى ؟ وهل يعترف برب آخر يشترك معه فى أصل الصفة ؟ ألم يقل (ما علمت لكم من إله غيرى)^(٤) .

أفعل المضاف

قد سبق أن المضاف إلى معرفة قد يقصد منه الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره ، وهذا ما عبر عنه ابن الحاجب بالزيادة المطلقة ، أو ما فهمه الرضى من كلامه ، وفهمه خطأ .

والواقع أن ابن الحاجب يعنى بالزيادة المطلقة : الانفراد بالوصف فإنه مثل بقوله : يوسف أحسن إخوته ، فليس فى إخوة يوسف حسن حتى يشتركوا معه فى أصل الوصف - كما اعتقد .

وأظن العبارة المشهورة : الفاقص والأشجع أعدلا بنى مروان ، من (أفعل)
الخارج عن التفضيل ، ولكن ليست بمعنى اسم الفاعل ، لأن قائلها : يريد :
الفاقص والأشجع هما المفردان بالمعنى ، الزائدان فيها ، ولا يوجد في بنى مروان
من يقارن بهما ، فيغو مروان كلهم ظلمة ، ولو جعلناها بمعنى اسم الفاعل لفقد
المعنى ، لأن اسم الفاعل لا يمنع الاشتراك في الصفة ، أو احتماله .

ومن هذا القبيل قول حسان بن ثابت :

أَتَهَجُّوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ فُشِّرْ كَمَا نَخِيرُ كَمَا الْفِدَاءُ^(١)

التفضيل غلط ، لأنه يؤدي إلى انتصاف الرسول - عليه الصلاة والسلام -
بالشر ، وانتصاف الهاجى بالخير ، وجعله بمعنى الوصف لا معنى له ، إن الشاعر
يريد : المفرد بالشر فداه للمفرد بالخير ، وقد حمل بعضهم الشاهد على أن
« خير ، وشر » من قبيل الصفة المشبهة خروجاً من هذه المشكلة فأراح
واستراح .

ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : (أَنْتَ وَآيَاتُنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا
وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ)^(٢) .

يحوز حمله من العارى عن التفضيل ، بالإضافة للبيان فقط ، بدليل قوله
تعالى . (وَمَنْ يَغْفِرِ الذَّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ)^(٣) .

وقوله تعالى : (إِنْ أَنْتَ إِلَّا اللَّهُ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَسَكُنْ أَكْثَرُ النَّاسِ
لَا يَشْكُرُونَ)^(٤) .

(١) من الوافر - انظر الأثمنى ٤/٩ وحاشية الصبان .

(٢) الأعراف ١٥٥ (٢) آل عمران ١٢٥ (٤) البقرة ٢٤٢

وقوله تعالى : « قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون » (١).

وقوله تعالى : « وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » (٢).

فإن « أفعل » في هذه الآيات مضاف لموصوفه ، أى : الناس الأكثر ، وليست إضافته على معنى « من » التفضيلية .

وقوله تعالى : « وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً » (٣).

أى : الإنسان زائد في هذا الوصف منفرد به ، وليست إضافته على معنى « من » التفضيلية ، بل إضافته للبيان ، أى : هو أكثر ، وهو شيء من خلق الله ، ومعنى « شيء » هنا : غير الله ، قال تعالى : « كل شيء هالك إلا وجهه » (٤).

ويجوز أن يكون « جدلاً » تمييزاً لـ « شيء » ، والمعنى : وكان الإنسان أكثر جدلاً ، أى : المخلوق الزائد في هذا الوصف المنفرد به ، إذ لا يوجد هذا الوصف في غير الإنسان ، أما قولهم : المعنى : وكان جدل الإنسان أكثر من جدل كل شيء ، فلا أرى له وجهاً ، فـ كل خلق الله لا جدل فيهم .

(١) الأعراف ١٨٧

(٢) يوسف ١٠٣

(٣) الكهف ٥٤

(٤) القصص ٨٨

إضمار لام الأمر

١٨٥٥١

وامكنها كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء ^١ وقد روى الفراء أن لغة

بن سليم هي فتحها ٤٩٩/ع

ويجوز تسكينها بعد « الواو » و « الفاء » ، وبعد « هم » على رأى بعضهم .

وتسميتها لام الطلب أحسن من تسميتها لام الأمر ، فإنها قد تكون للأمر

نحو قوله تعالى « لِيُفِيقَ ذُو سَعَةِ مِنْ سَعَتِهِ » ^(١) ، وقد تستعمل للدعاء نحو قوله

تعالى « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » ^(٢) ، وقد تكون للتهديد نحو قوله تعالى « فَمَنْ

شَاءَ فَلْيُزِمْنِ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ » ^(٣) ، وقد يقصد منها الخبر في المعنى نحو

قوله تعالى « قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا » ^(٤) ، فتكون

الجملة إنشائية في اللفظ خبرية في المعنى ، يقول الزمخشري ^(٥) : « والمعنى : مد له

الرحمن أي : أمهله وأمل له في العمر ، فأخرج على لفظ الأمر لإيداناً بوجوب

ذلك ، وأنه مفعول لا محالة ، كالأمر به الممثل لتقطع معاذير الضال . . .

أو في معنى الدعاء بأن يعمله الله ، وينفص في مدة حياته » ، وقد تكون الالتئام

نحو قولك - لمن يسأريك رتبة : ليعمل ، من غير استعمال ، وذلك لأن الطالب

(٢) للزخرف ٧٧

(٤) مريم ٧٥

(١) الطلاق ٧

(٣) السجدة ٢٩

(٥) في السكتات ٢ / ٥٢١

إذا ورد من الأعلى فهو أمر ، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ، وإذا ورد من

20/10/2024

الحسين
لا اله الا الله
محمد بن عبد الله

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « قوموا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ » (٣).

7/1/2005

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَبِذَلِكَ فَلَمِيزَ قَرُحًا » ^(٥٠) ، فَقَدْ قُرِئَتْ « فَلَمِيزَ قَرُحًا » بِالْقَاءِ ،
كَأَقْرَبَتْ « فَأَفْرَحُوا » .

ومع سماع دخولها على فعل الخطاب يقول الأخصف^(٦) : « إدخال اللام في أمر الخطاب لغة رديئة ؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر

- (۲) المنکبوت ۱۲

- (۳) فی البخاری ۱۰۷/۱

- (۴) انظر معانى القرآن للفراء ۱ / ۲۶۹

- (٥) يونس ٥٨ - والقراءة بالتاء - قيل : من العشرة ، وقيل : من السبعة ،

- وانظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٨٢ ، وحجة القراءات لابن زنجية

- ١٣٣ ، الذئب في القراءات العشر ٢ / ١٨٥ ، المختب ١ / ٣١٣

- (٦) انظر المساح للجوهري ١٠٤٨، البحر ٧/٨

- (۳ - من أساليب القرآن)

فيه على « أفعل » تقول : اقيم زيد ، لأنك لا تقدر على « أفعل » وإذا خاطبت قلت : قم ، لأنك قد استغنيت عنها .

وقد أنصف كثير من النحاة فأجازوا القياس على الآية والحديث ، يقول المبرد^(١) : « وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر » ، ويقول أيضاً^(٢) : « ولو كانت اللام للمخاطب لكان جيداً على الأصل » ، ويقول الفراء^(٣) : « وكان السكسائي يعيب قولهم « فلفتحوا » ، لأنه وجده قليلاً ، فجعله عيباً ، وهو الأصل » ، ويقول الزنجشيري^(٤) : « وقرئ « فلفتحوا » بالتاء ، وهو الأصل والقياس » ، ويقول الزجاجي : « لغة جيدة »^(٥) .

وتجزم المضارع إذا ذكرت ، فإذا حذف فلا يجوز أن تعمل ، بل يجب الرفع . وقد وردت شواهد كثيرة ، حذف منها لام الأمر ، وبقي الجزم ، وهذا معناه : أن لام الأمر يجوز أن تعمل وهي مضمرة .

كما وردت آيات كثيرة في كتاب الله ، المضارع فيها غير مرفوع ، والمعنى يحتم تقدير لام الأمر ، أو إعمالها مضمرة ، لأن المعنى أمر ، والمكن الصنعة المنجوية تأتي ذلك .

(١) في المقتضب ٢ / ٢٩ .

(٢) في المقتضب ٢ / ٢٤٤ .

(٣) في معاني القرآن ١ / ٤٦٩ .

(٤) في الكشف ٢ / ٢٤٢ .

(٥) انظر : الجمل ٢١٦ ، الجنى الداني ١٥٣ ، جواهر الأدب ٨٢ ،

المنى ١ / ١٨٦ .

١ - قال تعالى : (وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)^(١) أى :
ليتربصن .

٢ - وقال تعالى : (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِالَالَ)^(٢)
أى : ليعيموا ولينفقوا .

٣ - وقال تعالى : (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(٣) أى :
ليقولوا .

٤ - وقال تعالى : (قُلْ الْمُؤْمِنِينَ يَفْعُضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ)^(٤) أى : لينفضوا وليحفظوا .

٥ - وقال تعالى : (وَقُلْ الْمُؤْمِنَاتُ يَفْعُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْحَكْنَ بِخَفَرٍ هِنْ عَلَى جُيُوبِهِنَّ)^(٥) أى : لينفضن وليحفظن .

٦ - وقال تعالى : (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ)^(٦)
أى ليغفروا .

٧ - وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ - تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُعْلَمُونَ - يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ

(١) البقرة ٢٢٨ - وانظر المحتسب ٢٠/٢ حاشية الجمل ١٨٢/١

(٢) إبراهيم ٢١ (٣) الإسراء ٥٣

(٤) النور ٣٠ (٥) النور ٣١

(٦) المجاذبه ١٤

وَبَدَّلْكُمْ خَيْرَ جَنَاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ^(١) - فِي قِرَاءَةِ (تَوَمَّنُوا بِاللَّهِ وَتَجَاهَدُوا) .

٨ - رَقَالَ تَعَالَى : (لَوْلَا آخِرَتِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَاسْتَكْنَى مِنَ الصَّالِحِينَ) ^(٢) أَيْ : وَلَا كُنْ .

المعنى أمر في هذه الآيات ، لو سلمنا سبيل المعنى ، وأخذنا الآيات على ظاهرها ، وكان الواجب على النحاة رعاية المعنى وتقدير لام الأمر ، فالمضارع في هذه الآيات غير مرفوع ، ولا يوجد ما يقتضى نصبه ، والمعنى أمر ، والمعروف أن المضارع لا يؤدي معنى الأمر إلا مع لام الأمر ، فالأقرب والأسهل والموافق للمعنى هو تقدير لام الأمر ، ولو وافق النحاة على إعمال لام الأمر مقدرة لأراحوا واستراحوا . ولكن النحاة يسلكون الصعب دائماً ، ويقرون في شبه إجماع أن لام الأمر إذا حذف لا تعمل ، ويجب الرفع ، أو لا تعمل مضمر ، ويبدأ رأيهم من قول الإمام في الكتاب ^(٣)) واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمر ، وكأنهم شبهوها بـ « أن » إذا عملت مضمر ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب ، فن لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر - شبه بإضمائهم « رُبَّ » و « واو » القسم في كلام بعضهم - وقال الشاعر :

مَحْدُ تَغْيِي نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا ^(٤)

-
- (١) الصف ١٠ - ١٢ .
 (٢) ٤٠٨/١ - ٤٠٩ .
 (٣) من الوافر - نسب إلى حسان بن ثابت ، وإلى أبي طالب ، وإلى الأعشى -
 (٤)

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي
- لك الويل - حر الوجه أو يبك من بكى

يريد : أو ليبك من بكى ، وقول الآخر :
محمد تفقد نفسك ككل نفس إذا ما خفت من شيء تهالاً

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمن ، وأضعفها
الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، ولكن بيت متمم
حمل على المعنى ، لأنه إذا قال : فاخمشي ، فهو في موضع « فلتخمشي » فمطاف
الثاني على المعنى ، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه في كتاب
سيبويه على ما ذكرت لك .

والغريب أنه حمل الشاهد الأول على المعنى ، فمطاف المضارع على الأمر ،
فانجزم المضارع ، مع أن الأمر عنده مبنى على السكون ، وليست لام الأمر
مقدرة فيه إلا عند الكوفيين ، فهم يرون أن أصله : مضارع بلام الأمر ،
فأصل « اضرب » عندهم « لتضرب » ، يقول الفراء^(١) : « وقوى قول زيد
أنها في قراءة أبي « فبذلك فافرحوا » وهو البناء الذي خلق للأمر إذا
واجهت به أو لم تواجه ؛ إلا أن العرب حذفَت اللام من فعل المأمور المواجه
لكثرة الأمر خاصة في كلامهم ، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل ،
وأنت تعلم أن الجازم أو الفاعل لا يتعان إلا على الفعل الذي أركله الياء والتاء
والنون والألف ، فلما حذفَت التاء ، ذهبت باللام ، وأحدثت الألف في قولك :
تضرب ، وافرح ؛ لأن الضاد ساكنة ، فلم يستأنف أن يستأنف بحرف ساكن ،
فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء .

والحل على المعنى عنده من قبيل الضرورة ، فهو القائل ^(١) « ولو قلت : قم
ويتعد زيد ، لم يجوز الجزم في الكلام ، ولكن لو اضطر شاعر فحمله على
موضع الأول ؛ لأنه مما كان حقه اللام - كان على ما وصفت لك » .

ويقول ابن هشام ^(٢) : « وأما قوله ... أوبيك من بكى ، فهو على قبحه
جائز ، لأنه عطف على المعنى ، إذ اخمشى ، ولتخمشى ، بمعنى واحد » .

ويشرح الأمير كلامه قائلاً : « وجه الجواز أنه في المعنى من تسليط اللام
التي في المعطوف عليه المتصيدة بواسطة العاطف ، وليس فيه حذف » .

ولست أدري من أين جاءت هذه اللام المتصيدة ؟ إنه كلام خيالي ، وإنه
ترديد لكلام المبرد حين قال « ولكن بيت مقسم حل على المعنى ، لأنه إذا
قال « فاختمشى » فهو في موضع « فالتخمشى » فعطف الثاني على المعنى » .

والمهم أن الشاهد قبيح مع هذا التأويل أيضاً ، وكأنهم خرجوا من
ضرورة إلى ضرورة .

كما أنكر المبرد الشاهد الثاني « محمد فقد ... الخ » في المقتضب ، وقال
الذحاس ^(٣) أيضاً : « سمعت علي بن ساجان يقول : سمعت محمد بن يزيد بنشد هذا
البيت ويأجن قائله ، وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ، ولا يحتاج
به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره » .

ونقل عنه ابن هشام أيضاً ^(٤) : « إنه لا يعرف قائله مع احتماله لأن يكون

(١) في المقتضب ٢ / ١٣١ .

(٢) في النظم ١ / ١٨٧ .

(٣) هامش المقتضب ١ / ١٣٠ .

(٤) في النظم ١ / ١٨٦ .

دعاء بلفظ الخبر ، نحو : **يَنْفَرُ اللَّهُ لَكَ** ، ويرحلك الله ، وحذفت الياء لتخفيف ، واجتزأ عنها بالكسرة ، كقوله :

دَوَائِي الْأَيْدِي يَحْبِطُنَ السَّرِيحَا ^(١)

فعمله على حذف « الياء » للتخفيف ، مع أنه ضرورة أبضاً ، ويقول الأعم ^(٢) : « والشاهد : إضمار لام الأمر في قوله « تفد » والمعنى : لتفد ، وهذا من أقبح الضرورات ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضم » .

فاعترف بأن المعنى على تقدير لام الأمر ، واسكنه قبويع ، بل أقبح ، ثم حاول أن يجد مخرجاً من هذه الأزمة المصيبة فقال : « وقد قيل : هو مرفوع حذفت لامة للضرورة ، واكتفى بالكسرة منها ، وهذا أسهل في الضرورة وأقرب » .

وبذلك خرج من أقبح الضرورات إلى أسهلها مع أنه اعترف بأن المعنى هو « لتفد » ولسكن يبدو أن الصناعة النحوية عنده أهم من المعنى ، ولست أدري كيف تتحكم الصناعة كل هذا التحكم ؟ وكأن حذف الياء للتخفيف - مع أنه ضرورة - أسهل عنده من إعمال لام الأمر مضمرة ، مع أنه هو

(١) من الوافر - قائله : مفرس بن ربيع الأسدي ، وصدره :

فطرت بمنصلى في يعملات

والشاهد : حذف ياء الأيدي ، وأما حذف ياء « دواي » فهو للساكنين ، يحبطن : يضربن ، السريحى : سيور يخصف بها قدم الفأقة إذا حبت - انظر للكتاب ٩ / ١ ، ٢٩١ / ٢ ، الخصائص ٢ / ٢٩٩ ، حاشية الأمير ١ / ١٨٦ .

(٢) هامش الكتاب ١ / ٤٠٨ .

لغنى ، ولست أدري معنى لتقسيمه الضرورة إلى أقبح ، وقبيح . وما أشبه ذلك من أحكام أمثلتها الصنعة النعوية ؟ ليقته استعجاب لنداء المعنى .

لقد كان الإمام - والحق يقال - حكيما حين حكم بالضرورة ، واكتفى بهذا فلم يدخل في متاهات التأويل ، ولم يلزم للمعنى ، أو لم يخضع المعنى للقواعد ، وبذلك احترم جانب المعنى مع حكمه هذا .

وقد تبعه ابن جنى تبعية مطلقة . فردد رأيه قائلا^(١) « واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضر إلا في ضرور الشعر ، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة » .

ثم ساق ستة شواهد ، وقد ر فيها لام الأمر ، ولم يلجأ إلى التأويل ، وعقب عليها قائلا « وكل هذا شاذ لا يحسن القياس عليه » .

فحافظ على المعنى مع حكمه بما حكم ، ولبت النجاة وقفوا عند هذا الحد - بعض الشر أهون من بعض - فاحترام المعنى هو الأهم ، ولكن التأويل يأخذ مجراه متحديا المعنى في سبيل المحافظة على قواعد وضعها الإمام ، وتدور المباراة في التأويل بين النجاة ، وكل بدلى بدلوله ، وكما فرض النجاة تأويلاتهم على الشواهد العربية ، فرضوها أيضا على الشواهد القرآنية .

فيفعل أبو حيان جانبها منها - في قوله تعالى : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة)^(٢) فيقول^(٣) (وقيل : هو مضارع بلفظ الخبر ، ومعناه الأمر ، والمعنى : أقيموا ، قاله أبو على وفرقة) .

(١) فى سر الصناعة ١٠٦/٢ ، ١٠٨ ،

(٢) البحر ٤٢٦/٥

(٣) إبراهيم ٣١

وهذا رأى مخالف للصناعة النحوية ، لأن المضارع إذا استعمل بمعنى الأمر بقى مرفوعاً ، فليس هناك عامل يقتضى نصبه أو جزمه ، ولذلك رده الفحاة ، يقول أبو حيان ورد بأنه لو كان مضارعاً بلافظ الخبر ، ومعناه الأمر لبقى على إعرابه بالنون ، كقوله تعالى : (هل أدلكم على تجارة) ثم قال : (تؤمنون)^(١) ، والمعنى : آمنوا .

وكانما تخيل أبو على أن رأيه هذا لن يلقى قبولا فحاصله بالتعليل ، يقول أبو حيان « واعتل أبو على لذلك بأنه لما كان بمعنى الأمر بنى ، يعنى على حذف النون لأن المراد : أقيموا » .

وتعاليله أضعف من رأيه ، فبقاء المضارع اتضمن معنى الأمر غريب فى اللغة ، ولا نظيره ، وهناك فى القرآن وكلام العرب كثير من الأفعال المضارعة ، أفظها خبرى ، ومعناها أمر ، وهى مع ذلك مرفوعة غير مبنية ، وبذلك يقول ابن هشام عن رأيه^(٢) « وليس بشئ » .

ويبدو أن كلام سيهويه قد ملك عليه لبه ، فخرج علينا بقاويل أغرب من الخيال ، ليحافظ على القواعد التى وضعها الإمام ، ثم غلبه جانب المعنى فقال « ومعناه الأمر ، والمعنى : أقيموا » فإذا كان هذا هو المعنى ، فلماذا لا يحترم جانب المعنى ، ويعترف بتقدير لام الأمر ، خصوصا والمضارع فى الآية مجزوم ، والمعروف أن المضارع المجزوم لا يؤدى معنى الأمر إلا إذا كان مجزوما بلام الأمر ، واسكنه لجأ إلى تأويل تأباه الصناعة ، فلجأ إلى هدم النظر ، فوقع فى أصعب

(١) الصنف ١٠ ، ١١

(٢) فى المتن ١٨٩/١

عما هرب منه ، مع أن تقدير لام الأمر أسهل وأبسط من تأويل رفضته الصنعة .

ويدل الزمخشري بدلوه مترسماً كلام الإمام فيقول ^(١) (وربما حذفوا هذه اللام في الشعر ، وحزموا بها أنشد أبو زيد :

فَتُضَيِّحُ صَرِيحاً لَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ

وَلَا تُسْمِعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا ^(٢))

واسكنه في الآية يلجأ إلى التأويل فيقول ^(٣) (وتقديره : قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة وأنفقوا بغيرهم وبأنفقوا) وهو تقدير الإمام والمبرد .

فجعل (يقيموا وبأنفقوا) جواباً للأمر بعد تقدير مقول القول - وسيأتي رد هذا الرأي - ويبدو أنه لم يسترح لهذا الرأي فأخذ يقول : (وجوزوا أن يكون (يقيموا وبأنفقوا) بمعنى (ليقيموا وليأنفقوا) ويكون هذا هو المقول ، قالوا : وإنما جاز حذف « اللام » ، لأن الأمر الذي هو (قل) عوض عنه .

وهذا التعامل موقوف ، لأنه لم يمهّد التعويض بحملة عن حرف ، وإنما المجهود العكس ، ثم يؤكد أن حذف اللام دون تعويض شاذ ، فيقول : (ولو قيل : يقيموا الصلاة وبأنفقوا ، ابتداء بحذف اللام لم يحز) .

ويقول أيضاً في قوله تعالى : (هل أدُّلِّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ

(١) في الفصل ٥٩/٧ ، ٢٣٤/٦

(٢) من الطويل انظر سر الصناعة ١٠٦/٢ ، المختص ١٤٧/١٧

(٣) في الكشف ٣٧٨/٢ ، وانظر درة النواص ١٥٥ ، المختص ٨٠/ -

أليم - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله^(١) (تؤمنون) خبر في معنى الأمر ، ولهذا أجيب بقوله : (ينفروا) وتدل عليه قراءة ابن مسعود (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا) فإن قلت : فما وجه قراءة زيد بن علي - رضي الله عنهم - (تؤمنوا وتجاهدوا) ؟ قلت : وجهها أن تكون على إضمار لام الأمر ، كقوله : محمد تفد...^(٢) .

وكأنما نسي كلامه في لفهـل ، أو نسي قوله : (ولو قيل : يقيموا وينفقوا) ابتداء بمحذف (اللام) لم يحز ، وكأنه حمل الآية على الشذوذ ، أو لدل للمعنى سلطانا لا يقاوم رغم مخالفته للقواعد .

وقد نقل عنه أبو حيان كلامه ، ولم يعقب ولم يعترض^(٣) .

ويتضح من كل هذا أن قواعد الإمام قد سيطرت على جمهور النحاة فتوالت تأويلاتهم في حدود ما قال .

حتى الفراء - وهو من علماء الكوفة ، والمعروف عنهم مخالفة البصريين حبا في الخلاف - قد اضطرب كلامه فجاء غامضا ملتقيا متناقضا يقول^(٤) : (جزمتم) يقيموا بتأويل الجزاء ، ومعناه - والله أعلم - معنى أسر ، كقولك : قل لعبد الله يذهب عنا ، تريد : اذهب عنا ، فجزم بنية الجواب للجزم ، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية ، ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن تقول : قلت لك تذهب يا هذا ، وإنما كما جزم قوله : دعه ينم ، (فذروها تأكل)^(٥) والتأويل - والله أعلم - ذروها فاقما كل) ، ويقول أيضا^(٦) :

(١) الصف ١٠ ، ١١	(٢) في الكشف ٩٩/٤
(٣) البحر ٢٦٣/٨	(٤) في معاني القرآن ٧٧/٢
(٥) الأعراف ٧٣ ، هود ٦٤	(٦) في معاني القرآن ١٥٩/١

وقال الله تبارك (وتعالى قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) ^(١)
 (يغفروا) في موضع جزم ، والتأويل - والله أعلم - قل للذين آمنوا اغفروا ،
 على أنه شرط الأمر ، فيه تأويل الحكاية ، ومثله (قل لعبادي يقولوا التي هي
 أحسن) ^(٢) فتجزمه بالشرط (قل) وقال قوم : بنية الأمر في هذه الحروف
 من القول والأمر والوصية ، قيل لهم : إن كان جزم على الحكاية ، فينبغي
 لكم أن تقولوا للرجل في وجهه : قلت لك تقم ، وينبغي أن تقول : أمرتك
 تذهب معنا ، فهذا دليل على أنه شرط للأمر ، فإن قلت : فقد قال الشاعر :

فلا أَسْتَطِلْ منى بقائى ومُدَّتْ ، ولكنْ يَكُنْ للخير فيك نصيب ^(٣)

قلت : هذا مجزوم بنية الأمر ، لأن أول الكلام نهى ، وقوله (ولكن)
 نسق ، وليست بجواب ، فأراد : ولكن ليكن للخير فيك نصيب ، ومثله
 قول الآخر :

من كان لا يزعم أنى شاعرُ فيدُنْ منى تنفُّهُ الزاجر ^(٤)

فجعل (الفاء) جواباً للجزاء ، وضمن (فيدن) لاماً يجزم بها ،
 وقال الآخر :

(١) الجائية ١٤ . (٢) الإسراء ٥٣ .

(٣) من التطويل - مجهول - خاطب الشاعر ابنه لما سمع أنه يتدفى موته . ويرى
 الدمامي : أنه يمكن أن « يكن » مرفوع أدغمت نونه في لام « للخير » فقايت لاماً ،
 فحذفت « الوار » - لا كنين ، وإن كان على غير حده ؛ لأن المدغم من كلمة الساكن
 الأول ، لكن الشعر محل التخفيف . وانظر سر الصناعة ٢ / ١٠٦ ، مجالس ثعلب
 ٢ / ٤٥٦ ، لائق ١ / ١٨٦ ، المختص ١٧ / ١٤٧ .

(٤) من الرجز - مجهول . ويروى البصائر . انظر سر الصناعة ٢ / ١٠٨ ،
 الإنصاف ٢ / ٥٢٣ ، اللسان « زجر » .

فقلت : ادعى وأدعُ فإن أُنْدى لصوت أن يُفادى داعيان^(١)

أراد : ولأدع ، وفي قوله : (وأدع) طرف من الجزاء ، وإن كان أمراً
قد نسق أوله على آخره ، وهو مثل قول الله عز وجل (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ
خَطَايَاكُمْ)^(٢) .

وقد نقل عنه ثعلب^(٣) (قال : أراد : ليسكن ، قال : وظهور اللام
أجود) :

فقد أجاز حذفها ، وقدرها في الشعر ، واسكنه في الآيات جعل المضارع
جواباً للأمر المقدر ، ثم قال : معناه الأمر ، ولكن ذلك لا يشفع له ، وليقه
راعى جانب المعنى وقد نقل عنه أيضاً أن إضمار لام الأمر ضرورة — قال
أبو العباس^(٤) : (حدثني أبو عثمان ، قال : جلست في حلقة القراء ، فسمعت
يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر ، وأنشد :

من كان لا يزعم أنى شاعر فيدن منى تنهـ المزاجر

قال : فقلت له : لم جاز في الشعر ، ولم يجوز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر
يضطرب فيه الشاعر فيحذف ، قال : فقلت : وما الذي اضطربه هنا ، وهو يمكنه
أن يقول (فليدن منى) ؟ قال : فسأل عنى ، فقبل له : للمازني ، فأوسم لى .

(١) من الوافر — نسب إلى الأعشى ، والمحطية ، وربيعة بن جشم . ويروى
« وأدعو إن » . انظر مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ ، سر الصناعة ٢ / ١٠٧ ، ابن عيش
٢٣ / ٧ ، الإنصاف ٢ / ٥٣١ ، الكتاب ١ / ٤٢٦ ، المحضص ١٧ / ١٤٧ .

(٢) المتكبروت ١٢ .

(٣) مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ .

(٤) في الخصائص ٣ / ٣٠٣ .

قال أبو الفتح : قد كان يمكن الفراء أن يقول له : إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في السمة أنسابها واعتقاداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها .

فرأى الفراء مضطرب ، مع أن الكوفيين يخالفون للبصريين دائماً ، ولذلك كان غريباً قول الرضى^(١) (وأجاز الفراء حذفها في النثر ، في النحو : قل له يفعل ، قال تعالى (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا) وإنما ارتكب ذلك ؛ لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة) - لأن الفراء جعل (يقيموا) جواباً للأمر في عبارة غامضة ملتبسة ، فقول الرضى هذا ، ليس رأى الفراء ، وإنما تعليل الرضى مقبول ، ولو وقف عند هذا الحد لسكنى ، فالآية معناها واضح ، و (يقيموا) مجزوم على أنه أمر ، ولكن الرضى يعود فيقول (والأولى أن يقال في مثله إنه جواب الأمر ، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله - عليه الصلاة والسلام لهم (صلوا) جعل قوله كالعلة في إقامتها ، وقال بعضهم : جزمه لكونه شبيه الجواب) . وكلامه مقتبس من قول الفراء^(٢) - بعد ذكر الآيات (فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط ، كأنه قولك : قم نصب خيراً ، وليس كذلك ، ولكن العرب إذا خرج الكلام في مثل غيره ، وهو مقارب له عربوه بتمريبه ، فهذا من ذلك) .

وهذا الكلام غريب ، فالمرءوف أن جواب الأمر يشبه جواب الشرط ، ولو قدرنا الآية : إن قل لهم يقيموا الصلاة ، لضاع معنى الآية ، لأن يقيموا الصلاة ، ليست مرتبة على قوله (قل لهم) ثم أين مقول القول على هذا التقدير؟

(١) في شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٢) في معاني القرآن ٣ / ٤٥ .

لعله ما أشار إليه الرضى بقوله (صلوا) فكان تقدير الآية : إن تقل لهم صلوا يقيموا الصلاة ، وتقديره مستقى من قول الإمام ^(١) (وتقول له : مره يحقرها ، وقل له يقل ذلك ، وقال الله عز وجل : (قل لعبادى الذين آمنوا بقيموا الصلاة) .

وهذا التقدير يؤدى إلى تقدير جملة وهى (صلوا) وليست الآية بحاجة إليها ، وتقدير لام الأمر أسهل وأقرب ، فهى حرف واحد فقط ، وجملة (يقيموا) مقول القول ، والمعنى على هذا التقدير مستقيم .

هذا ولم يرتض كثير من النحاة هذا التقدير الذى نقله الرضى ، لبعده عن المعنى ، يقول العكبرى ^(٢) (يقيموا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها : هو جواب (قل) وفى الكلام حذف ، تقديره : قل لهم : أقيموا الصلاة يقيموا ، أى : إن تقل لهم يقيموا ، قاله الأخفش ، وردده قوم ، قالوا : لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا ، وهذا عندى لا يبطل قوله ؛ لأنه لم يرد بالعباد الكفار ، بل المؤمنين ، وإذا قال الرسول لهم : أقيموا الصلاة أقاموها ، ويدل على ذلك قوله (قل لعبادى الذين آمنوا) . ودفاع العكبرى عن رأى الأخفش غير دقيق لأن الجواب غير مرتب على الأمر ترتيباً كاملاً وغير لازم له ؛ لأن أمر المؤمنين بالصلاة لا يترتب عليه (يقيموا الصلاة) فالمؤمنون درجات ، وربما يقيمها بعضهم ويتكامل عنها بعض آخر ، كما هو الشأن فى كل مأمور به ، ولذلك أجاب ابن الفاضل عن ذلك بقوله ^(٣) : (بأن الحكم مسند إليهم على

(١) الكتاب ١ / ٤٥١ وانظر المختضب ٢ / ٨١ .

(٢) التبيان ٢ / ٧١٩ ، وانظر ٣ / ٥٩ ، أملى الشجرى ٢ / ١٩٢ .

(٣) فى المعنى ١ / ١٨٦ .

سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ، فيحتمل أن الأصل (يقيم أكثرهم) ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فارتفع واتصل بالفعل ، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً ، بل المخلصين منهم ، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول (أقم الصلاة أقامها) . ودفاعه غير دقيق أيضاً ، فن أين جاء بقوله (يقيم أكثرهم) ؟ ولماذا خصص المخلصين فقط ؟ إن المخلصين ليسوا بحاجة إلى تخصيص ، فالأمر في الآية عام ، وتخصيصه ضياع المعنى .

ثم يقول المكبرى : (والقول الثانى حكى عن المبرد^(١)) ، وهو أن التقدير : قل لهم : أقيموا يقيموا ، ذ (يقيموا) المصريح به جواب (أقيموا) المحذوف ، وحكاة جماعة ، ولم يتوضوا لإفساده ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما : أن جواب الشرط يخالف الشرط ، إما فى الفعل أو فى الفاعل ، أو فهما ، فأما إذا كان مثله فى الفعل والفاعل فهو خطأ ، كقولك : قم تقيم ، والتقدير على ما ذكر فى هذا الوجه : إن يقيموا يقيموا . والوجه الثانى : أن الأمر المقدر للمواجهة ، و (يقيموا) على لفظ الغيبة ، وهو خطأ ، إذا كان الفاعل واحد .

والقول الثالث : أنه مجزوم بلام محذوفة ، تقديره : ليقموا ، فهو أمر مستأنف ، وجاز حذف اللام ؛ لدلالة (قل) على الأمر .

لقد حكى القول الثالث ، ولم يعترض ، وكأنه لم يحفل بقول الإمام ، وكأنما غلبه قرب المعنى . لقد دخل النجاة بالآيات فى متاهات التأويل ، وصالوا وجالوا ، ولكن المعنى فى النهاية هو الأساس السليم الذى يجب أن تقوم

(١) فى المقتضب ٨١/٢ وانظر الكتاب ٤٥١/١ .

القواعد بناء عليه ، وليس بناء على تعليقات اخترعتها عقول الناس ، ثم وقفت منها موقف القداسة ، متجاهلة المعنى السهل القريب - ورحم الله النجاة .

وقد تجرأ إمام الكوفة السكائي^(١) فأجاز لإعمال لام الأمر مضمومة ، واسكنها إجازة محدودة ، فقد أجاز ذلك بعد الأمر بالقول ، كقوله تعالى : (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) أي : ليعيموا ، وليقه أجاز مطلقا .

أما ابن مالك الذي عرف بالجرأة واحترام المعنى ، فقد اضطرب كلامه ، ولعل ذلك لأنه وقف حائرا بين كلام الإمام والمعنى ، يقول - في التسهيل^(٢) « وتلزم في النثر في فعل غير المخاطب مطلقا ، خلافا لمن أجاز حذفها في نحو : قل له ليفعل » - ثم ذكر في شرح السكافية أن حذفها وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب : كثير مطرد ، وقليل جائز في الاختيار ، وقليل مخصوص بالاضطرار قال : فالسكندر المطرد بعد أمر بقول ، كقوله تعالى : (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) ، والقليل الجائز في الاختيار الحذف بعد قول غير أمر ، كقول الراجز :

قلت لبواب لديّ دارها تأذن فإني تحوها وجارها^(٣)

(١) انظر للبحر ٥ / ٤٢٦ ، المخصص ١٧ / ١٤٧ ، الجنى ١٥٥ .

(٢) ص ٢٣٥ .

(٣) من الرجز - قاله : منصور بن مرثد الأسدي ، ويروى « تيدن » بكسر حرف المضارعة ، وقاب الهزمة ياء - حموها ، وحوها : أقارب زوجها ، وميه يجوز فيها الضم والتسكين قبل الواو ، والتسكين قبل الهزمة - انظر للحجاج ٢٠٣٥/٥ ، المنى ١ / ١٨٧ ، المعنى ٤ / ٤٢٤ اللسان « حاء » .

أراد : لأذن ، وإيس مضطرا ، لتسكنه ، من أن يقول : ائذن ، والقليل
المخصوص بالاضطرار : الحذف وزن تقدم قول ، كقول الشاعر :

فلا تسقط مني بقاى ومدنى ولكن يكن للخير فيك نصيب

لقد وقف المعنى حائراً ينتظر كلمة النجاة ، وهم يذهبون به كل مذهب ،
ويعزقونه تمزيقاً بعيداً عن روح اللغة التي نزل القرآن بها ، إن المعنى ينظر إلى
تأويلات النجاة في حيرة وتعجب ، تلك التأويلات التي تجاهلتها ، وحلت الكلام
فوق ما يحتمل ، وماذا عليهم لو قالوا : يجوز إعمال لام الأمر مضمرة ؟ وبذلك
يحافظون على معاني القرآن الكريم ، دون حاجة إلى متاعات التأويل ، ولا سيما
وقد وردت شواهد كثيرة في الشعر العربي ، لم يجد النجاة مناصاً من تقدير
لام الأمر فيها ، وإن كان كثير منهم قد حكم عليها بالضرورة أو الشذوذ دون
مهرب ، ليتهم حافظوا على المعنى ، واستشهدوا بآيات القرآن الكريم ، فتقدير
لام الأمر لا يحتاج إلى تكلف ، وأيضاً المضارع في الآيات كلها بصيغة الغيبة ،
وأمر الغائب كثير ، والغريب أن تأويل النجاة يلجأ إلى تقدير أمر محذوف بصيغة
المخاطب ، وجعل المضارع المذكور جواباً ، وذلك ضمناً للمعنى ، ويضاف
إلى رعاية المعنى في الآيات السابقة أسباب صناعية نحوية تقدير لام الأمر ، وهي قولهم :
ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج ، وقولهم : ما يحتاج إلى تقدير حرف أولى
بما يحتاج إلى تقدير جملة ، وقولهم : القناسب في العطف أولى من التخالف ،
وقولهم : الحقيقة أولى لأنها لا تحتاج إلى قرائن ، وإذا أمكن الحل عليها كان
أولى ، هذه قواعدهم العامة ، فلماذا لم يضعوها نصب أعينهم عندما حكموا على
الشواهد بالشذوذ أو الضرورة ، وحينما لجئوا إلى حل أساليب القرآن على
التقدير والتأويل قسراً ؟ ثم يضاف إلى ما سبق عوامل صناعية في آية الأنور
وهي : قل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ، ولا يبدن

ويتمين إلا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن « وهي : النهي ،
ولام الأمر الظاهرة في « وليضربن » تلك الأسياب تحتم تقدير لام الأمر
ليوجد القناسق في الجمل فتشكون كلها في صورة أمر ونهي ، أما جعلها
على تقدير أمر محذوف ، يكون المضارع جوابا له فضياع المعنى ، وأما جعلها أمرا
في صورة إخبار فيؤدي إلى عدم التوافق في اللطف ، وأيضا هناك فرق بين الأمر
بصفة « افعل » والأمر بلام الأمر مع المضارع ، فصفة « افعل » تعني تنفيذ
المأمور به فورا ويتحقق ذلك بالتنفيذ مرة واحدة ، أما الأمر بالمضارع فيعني
الاستمرار ، وهو المطلوب في الآيات السابقة .

إضمار حرف الجر

لقد منع النحاة إعمال لام الأمر مضمرة - مع أن المعنى يحتم ذلك - حلاً على منع إعمال حرف الجر مقدراً ، وهذا يجعلنا نتحدث عن حذف حرف الجر ، انزى هل يتمتع إعماله مضمراً ، كما يقول النحاة ؟

لقد قسم المتأخرون من النحاة حذف حرف الجر إلى قسمين :
القسم الأول : حذف مع بقاء الجر ، والقسم الثاني : حذف مع نصب المجرور .
فالقسم الأول نوعان : النوع الأول : حكم النحاة بأنه قياسى ، وقد جمعه فى أربعة عشر موضعاً (١) :

الموضع الأول : لفظ الجلالة فى القسم مع العمويض بالهمزة ، أو « ها » ، يقول سيديويه (٢) : « باب ما يكون ما قبل الخلوفاً به عوضاً من اللفظ بالواو ، وذلك قولك : إى ها الله ذا ، تثبت ألف « ها » لأن الذى بعدها مدغم ، ومن العرب من يقول : إى هالله ذا ، فيحذف الألف التى بعد الهاء ، ولا يكون فى القسم ههنا إلا الجر ، لأن قولهم « ها » صار عوضاً من اللفظ بالواو ، فعذفت تخفيفاً على اللسان ، ألا ترى أن « الواو » لا تظهر ههنا ، كما تظهر فى قولك : والله - فتركهم الواو ههنا البقرة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها « ها » ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأدعلن ، إذن لأدخلت الواو .

(١) انظر الأسمونى ٢ / ١٧٦ ، المسع ٢ / ٣٥ .

(٢) فى الكتاب ٢ / ١٤٥ .

ويقول المبرد^(١): « واعلم أن للقسم تعويضات من أدواته تحمل محملاً ، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم ، وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه ... فن هذه الحروف « الهاء » التي تكون للتنبيه ، تقول : لا ها الله ذا ، وإن شئت قلت : لا الله ذا ، فتكون في موضع « الواو » إذ قلت : لا والله .

فأما قولك : ذا ، فهو الشيء الذي تُقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فعذفت الخبر لعلم السامع به ... ومن هذه الحروف ألف الاستفهام إذا وقعت على الله وحده .

ويقول الرضى^(٢): « ويختص لفظه الله بتعويض « هاء » أو همزة الاستفهام من الجار » .

أما حذف حرف القسم دون تعويض فقد اختلفوا فيه ، يقول سيبويه^(٣) : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر وإياء قوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم يقولونه كما حذف « رب » . . وحذفوا « الواو » كما حذفوا اللامين من قولهم : لا ه أبوك » هذا مع قوله السابق « وعوضت منها « ها » ولو كانت تذهب من هـا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأفعلن ، إذن لأدخلت الواو » ، وبذلك كان كلامه غامضاً مبهماً غير دقيق ، وتلك عادته .

(١) في المقتضب ٢ / ٣٢٥ - ٣٢١

(٢) في شرح السكافية ٢ / ٣٣٥ - وانظر سر الصناعة ١ / ١٤٩ .

(٣) في الكتاب ٢ / ١٤٤ .

أما المبرد فيقول^(١) : « واعلم أن من العرب من يقول : الله لأعنان ، يريد « الواو » فيحذفها ، وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين ، وإنما ذكرناه ، لأنه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندى ، لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بموض « ورأيه واضح كل الوضوح .

ويقول الرضى^(٢) : « ويختص لفظة الله بحواز الجر مع حذف الجار بلا عوض » فضرب بكلام المبرد عرض الحائط .

الثانى : حذف « رب » والتعويض عنها بالواو ، كقول امرئ القيس :
وليل كعوج البحر أرخى سدوله على بأنواع الموم لِيَبْقَى^(٣)
وقول رؤبة :

وَمَهْمُهُمْ مُةٌ — بَرَّةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ^(٤)
وقول جران العود :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْمَيْسُ^(٥)

(١) فى المقتضب ٢ / ٣٣٥ .

(٢) فى ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٣) من الطويل - سدوله : جمع سدل : أستاره - انظر عدة السالك ٣ / ٧٥ ، مجالس العلماء ص ٢٧٣ ، التصريح ٢ / ٢٢ ، الأشموني ٢ / ١٧٦ .

(٤) من الرجز - مومه : الصحراء ، أرجاؤه : نواحيه - وانظر المنى ٢ / ٢٠٠ ، المنى ٤ / ٥٥٧ .

(٥) من الرجز - اليعافير جمع يعفور : ولد البقرة الوحشية ، الميس : جمع أيس أو عيساء : الإبل يخالط بياضها شقرة - انظر المنى ٣ / ١٠٧ ، الدور ١ / ١٩٢ ، الخزانة ١٠ / ١٥ ، السكتاب ١ / ١٣٣ ، ٣٦٥ ، المقتضب ٢ / ٣١٩ .

أو بعد « الفاء » ، كقول اسرى القيس :

فَمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَوَّقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَهْلِيَّتُهَا مِنْ ذِي تَمَامٍ مَحْوَلٍ ^(١)
وقول المعنخل المذلى :

فَعَوْرٍ قَدْ لَمَّوَتْ بِنِ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الرُّوْطِ وَفِي الرِّيَاطِ ^(٢)
أو بعد « بل » ، كقول رؤبة :

بَلْ بَلَدٍ مِلْهُ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمُهُ ^(٣)
وقوله أيضاً :

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُمْدٍ وَأَعْشَابٍ قَطَعَتْ أَخْشَاهُ بِسَنَفٍ جَوَّابٍ ^(٤)

وقد اختلف النحاة في عامل الجر بعد هذه الحروف ، فجمهور الفحاة على مذهب سيدييه ، وهو أن العامل « رب » محذوفة ، وإنما عملت محذوفة لتقويتها بالحرف الدال عليها ^(٥) ، يقول ابن مالك : « وليس الجر بالفاء و « بل »

(١) من الطويل - طرقت : زرت أَيْلًا ، تَمَامٌ : جمع تَيْمَةٍ ، وهي تمويذة تملق على جبهة الصغير ، محول : ذو حول - انظر الدرر ٢ / ٣٨ ، عدة السالك ٣ / ٧٣ ، الأثموني ١٧٦/٢ .

(٢) من الوافر - المروط : جمع مرط ، بكسر الميم وسكون الراء ، وهو الثوب من الحرير ، الرِباط جمع رِبْطَة : نوع من الثياب - انظر الإنصاف ١ / ٣٨٠ ، ابن يمين ١١٨/٢ ، السيف ٣ / ٣٤٩ ، الأثموني ١٧٦/٢ .

(٣) من الرجز - الفِجَاج جمع فِج : الطريق الواسع ، قَتْمَة : غباره ، جَهْرَمَة : بساطه - انظر ابن يمين ١٠٥/٨ ، المغني ١ / ١٣٠ ، الدرر ٢ / ١٢٨ ، شواهد ابن عقيل ١٥٥ .

(٤) من الرجز - صَمْد : جمع صمود : المرتفع من الأرض ، الْأَصْبَاب جمع صَبَب : المنحدر من الأرض ، أَخْشَاهُ : أخوته : أفضل تفضيل ، عَنَف جواب : بعيره - انظر الخزانة ١٠ / ٣٢ ، الأثموني ١٧٦/٢ ، اللسان « صَبَب » .

(٥) انظر جواهر الأدب ص ١٩٩ .

باتفاق ، ولا بالواو خلافا للمبرد ومن وافقه^(١) . يشير بذلك إلى رأى المبرد والكوفيين ، يقول المبرد^(٢) « واحتجوا بإضمار « رب » في قوله :

وبلدة ليس بها أنيس

وليس كما قالوا ، لأن « الواو » بدل من « رب » كما ذكرت لك » ويقول الرضو^(٣) « وعند الكوفيين والمبرد أنها كانت حرف عطف ، ثم صارت قائمة مقام « رب » جارة بنفسها ، لصيرورتها بمعنى « رب » فلا يتدرون في نحو « وقام الأعماق » معطوفا عليه ، لأن ذلك تمسف » .

أما « الفاء » فيقول ابن هشام^(٤) « الفاء حرف مهملة خلافا للمبرد في قوله : لأنها خافضة في نحو : فتلك حبل الخ » .

ويقول الإربلى^(٥) « وذهب جماعة إلى أن الجر بها نفسها ، وسأوت بينها وبين واو « رب » في أن الجر بها لا بد « رب » محذوفة ، ورجحه أبو حيان قال « لأن البصريين لا يجوزون عمل حرف الجر محذوفا » . أما « بل » فيقول السيوطي^(٦) وقيل : الجر بالثلاثة « فقول ابن مالك « وليس الجر « بالفاء » و « بل » باتفاق » غير دقيق ، وكذلك قول الرضو^(٧) « وأما الفاء ، وبل فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما » هذا وقد سمع الجر بـ « رب » متدرة دون تعويض في قول جميل بن معمر العُدَري :

(١) في التسهيل ١٤٨ .

(٢) في المقتضب ٣٤٦/٢ .

(٣) في شرح السكافية ٣٢٣/٢ . وانظر الإنصاف ٣٧٦/١ ، ٥٢٩/٢ .

(٤) في النقي ١٣٩/١ .

(٥) في حواهر الأدب ٦٠ ، وانظر الارشاد ٧٠٤/٢ .

(٦) في الهمع ٣٦/٢ .

(٧) في شرح السكافية ٣٣٣/٢ .

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَمَلَةٍ كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَمَةٍ^(١)

وقول أبي الريبس الثعلبي :

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً

تَقَلَّبُ عَيْنُهَا إِذَا طَارَ طَائِرٌ^(٢)

وقد حكم النحاة بأن الجرب « رب » دون تعويض شاذ ، ورآه بعضهم قليلا ، يقول ابن مالك^(٣) « يجر بـ « رب » محذوفة بعد « الفاء » كثيرا وبعد « لواو » أكثر ، وبعد « بل » قليلا ، ومع التجرد أقل » .

الثالث : بعد « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ؟ أى : بكم من درهم ، وتقدير حرف الجر مذهب جمهور النحاة ، يقول سيديويه^(٤) « وسأنته عن : على كم جذع بيتك مبنى ؟ فقال : للقياس النصب ، وهو قول عامة الناصب ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى « من » ولكنهم حذفوها تحفيقا على اللسان وصارت « على » عوضا منها ، ومثلي ذلك : آله لا أقفل » .

(١) من الخفيف - الرسم : ما بقي من آثار الديار لاصقا بالأرض كالرماد ونحوه ، للطلل : ما بقي مرتفعا عن الأرض ، أقضى الحياة : أموت ، من جله : من أجله ، أو من عظمته - انظر الانصاف ١/٣٧٨ ، السبئي ٣/٣٣٩ ، الخزانة ١٠/٢٢ ، الخصائص ١/٢٨٥ ، ابن يمين ٣/٢٨ ، ٧٩ ، ٥٢/٨ .

(٢) من الطويل - ونسب إلى الجون الحرزى - ويروى : ومثلك رهي قد تركت رذية : هزلة - من باب فرح - مخاطب ناقتة - انظر الكتاب ١/٢٩٤ ، ابن يمين ١/٦ ، الانصاف ١/٣٧٨ .

(٣) في اللهم إلى ١٤٨ .

(٤) في الكتاب ١/٢٩٣ .

وقد صاغ ذلك ابن مالك قائلا :

وأجزان تجسره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا

ولكن المبرد يرى تقدير حرف الجر شيئا منكرا ، فيقول ^(١) « والبصريون يميزون على قبح : على كم جزع ، وبكم رجل ؟ يميلون ما دخل على « كم » من حروف الخفض دليلا على « من » ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جزع ؟ و : بكم من رجل ؟ فإن لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار ، وليس لإضمار « من » مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بعد ، وما ذكرت لك حجة من أجازته .

وهذا لأن « كم » مبنية ، وللبقى عند جمهور النحاة لا يضاف إلى مفرد . عل الرغم من قولهم : « أى » تبنى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، والمعروف أنها تلزم الإضافة إلى مفرد ، وقالوا أيضا : إنها معربة لأنها لزمت الإضافة لفرد . وقد تخلص الزجاج من تقدير حوف الجر ومنع الجمهور له ، فجعل « كم » مضافة إلى تمييزها مخالفا بذلك جمهور النحاة ^(٢) ، والغريب أنهم يقولون في « كم » الخبرية : إنها مضافة إلى تمييزها ، وكأنهم تناسوا قواعدهم العامة ، يقول سيبويه ^(٣) « واعلم أن « كم » في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير ممنون ، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو : مائتي درهم ، فانجر الدرهم ، لأن التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى « رب » وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .

(١) في المقضب ٥٧/٣ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٨٠/٣ . الاثنيون ٥٨/٤ .

(٣) في السكتاب ٢٩٣/١ .

وكانه يشير إلى أن إضافتها إلى ما بعدها أمر طارئ ، وذلك لأنها بمنزلة اسم غير منون ، والاسم غير المنون يضاف إلى ما بعده ، وذلك لأن القنوين يمنع الإضافة ، ثم شبهها بمائتي درهم ، ثم عاد وجعلها بمنزلة «رب» وهو ما أخذه الفصحاة تعاملا لإضافتها ، وذلك واضح في قول اللبرد^(١) « فأما « كم » التي تقع خبرا فعناها معنى « رب » إلا أنها اسم ، و « رب » حرف » ثم يقول أيضا^(٢) « فإن قلت : ما بال المستقهم بها ينتصب ما بعدها ، والقي في معنى « رب » ينخفض بها ما بعدها ، وكلاهما للعدد ؟ فإن في هذا قولين : أحدهما : أن التي تختبر لما ضارعت « رب » في معناها اختير فيها ترك القنوين ؛ لـ يكون ما بعدها بمنزلة بعد « رب » وتكون أشبه من العدد : ثلاثة أبواب ، ومائة درهم ، فتكون غير خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعتة .

ثم لم يذكر القول الثاني ، ولعله يقصد أن القول الأول : هو كونها بمنزلة « رب » والقول لثاني : هو كونها بمنزلة ثلاثة ومائة ، فسكانها عنده للعدد القليل والكثير .

ولسكن ابن الأنباري خالفهما فقال^(٣) « فإن قيل : فلم كان ما بعد الاستفهام منصوبا ، وفي الخبر مجرورا ؟ قيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للقليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام

(١) في المقتضب ٥٧/٣

(٢) في المقتضب ٥٩/٣

(٣) في أسرار العربية ٣١٥ . وانظر ابن عيمش ٤/٢٢٧ - شرح النكالية للرضي ٩٠/٢

منصوباً ، وأما في الخبر فلا تكون إلا للكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجر ما بعده ، ولهذا كان ما بعدها مجروراً في الخبر ، لأنها تقيضة « رب » .

ولست أدري ماذا يعنى بقوله : تقيضة رب ، مع أن سيديويه جعلها بمنزلة « رب » فإن كان يعنى أن « كم » للكثير ، و « رب » للتقليل ، فقد جابه الصواب ، لأن « رب » تستعمل للتقليل والتكثير ، ونص سيديويه صريح ، فقد قال ^(١) : « والموضع الآخر الخبر ، ومعتاها معنى « رب » .

ومع هذا في كلام ابن الأنباري أقرب بأحسن ، ومعنى « رب » موضع خلاف بينهم ^(٢) .

والمهم أن النحاة لم يصلوا بهد إلى تعليل قاطع في هذه المسألة ، فقد تخلص القراء من كل ذلك فجعل المجرور بعدها بـ « من » مقدرة ^(٣) ، ويشير اللبرد إلى هذا الرأي ثم يرده قائلاً ^(٤) : « وقد زعم قوم أنها على كل حال مفتوحة ، وأن ما ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار « من » وهذا بعيد ، لأن الخافض لا يضم ، إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد » .

الرابع : أن يكون المجرور بالحرف المحذوف واقعاً في جواب سؤال مشتمل على حرف جر مثل المحذوف ، محو : زيد ، في جواب : بمن مررت ؟ أى : مررت بزيد .

(١) في الكتاب ٢٩١/٢

(٢) انظر الخلاف في شرح لا كافية للرضي ٣٢٩/٢ ، المبع ٢٥٠/٢

(٣) انظر شرح الأشموني ٥٧/٤

(٤) في المنتخب ٦١ / ٣

الخامس : أن يكون المجرور المحذوف معه حرف الجر معطوفاً على اسم
مجرور بحرف مثل المحذوف ، نحو قوله تعالى : « إن في السموات والأرض
لآياتٍ للذين آمنوا * وفي خلقكم وما يبث من دابة آياتٍ لقوم يوقنون *
واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض
بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لقوم يعقلون » (١).

فـ (اختلاف الليل والنهار) مجرور بحرف جر مقدر ، هو (في) والجار
والمجرور خبر مقدم ، و (آيات) مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على الجملة
السابقة ، وكان حرف الجر قد حذف لدلالة ما سبق عليه ، أو الجار والمجرور
معطوف على الجار والمجرور ، و (آيات) معطوفة على (آيات) فهو من عطف
المفرد ، ولا بد من تقدير (في) لئلا تكون الآية من العطف على معمولي
عاملين ، وقد قرئت (آيات) بالفتح ، ولا بد من تقدير (في) أيضاً لنفس
السبب (٢).

والعطف على معمولي عاملين ممنوع عند جمهور النحاة ، ولذلك هربوا منه ،
فوجدوا أنفسهم مضطرين إلى إعمال حرف الجر محذوفاً مخالفين بذلك قواعد
إمامهم ، ويوضح لنا الزنجشري العطف على معمولي عاملين ، فيقول (٣) :
« وأما قوله (واختلاف الليل والنهار آياتٍ لقوم يعقلون) فن العطف على
معمولي عاملين ، سواء نصبت أو رفعت ، فالعاملان إذا نصبت هما (إن)

(١) الجاثية ٣ - ٥ .

(٢) انظر البيان ٣٦٣/٢ ، التبيان ١١٥٠/٢ ، ابن يمين ٥٣/٨ ، حاشية الصبان

١٧٧/٢ ، حاشية الجمل ١١٣/٤

(٣) في الكشف ٥٠٨/٣ ، وانظر البحر ٤١/٨

و (في) أقيمت (الواو) مقامهما ، فعملت الجر في (اختلاف الليل والنهار) والنصب في (آيات) . فالمعطف على هذا من قبيل عطف مفردين على مفردين ، والآية داخلة في نطاق التوكيد الموجود في المعطوف عليه .

ثم يقول : « وإذا رفعت فالأما ملان : الابتداء ، و (في) عملا الرفع في (آيات) والجر في (اختلاف) ، وقرأ ابن مسعود (وفي اختلاف الليل والنهار) . فهل يعنى أن المعطف على الآية الأولى المؤكدة ، وأن (آيات) رفعت ، لأن المعطوف على اسم (إن) يجوز رفعه ، أو يعنى أن المعطف على الآية الثانية غير المؤكدة ؟ »

ثم تذكر أن سيبويه لا يميز المعطف على معمولي عاملين فحاول أن يخرجنا فقال : « فإن قلت : المعطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد لا مقال فيه ^(١) ، وقد أباه سيبويه ، فما وجه تخريج الآية عنده ؟ قلت : فيه وجهان : أحدهما : أن يكون على إضمار (في) والذي حسنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها ، وبعضه قراءة ابن مسعود . »

وهذا جعل الآية من المعطف على معمول واحد ، فالجار والجرور معطوف على الجار والجرور : و (آيات) معطوفة على (آيات) وهما معمولان . (إن) في قراءة النصب ، أما في قراءة الرفع فالمعطوف على اسم (إن) يجوز رفعه باعتبار محله قبل دخولها ، أو أنه يقصد أن الجرور بـ (في) المقدرة خير

(١) يقول البرد في المنتخب ٤ / ١٩٥ : « وكان أبو الحسن الأخفش يميزه ، وقد قرأ بعض القراء « واختلاف الليل والنهار . . آيات لقوم يعقلون » فمعطف « إن » وعلى « في » وهذا عندنا غير جائز . »

مقدم ، و (آيات) مبتدأ مؤخر ، فيكون من عطف الجمل ، والمهم أنه قدر حرف الجر هروهاً من العطف على معمولي عاملين .

ثم يذكر مخرجاً آخر فيقول : « الثاني : أن ينصب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء الجور ممتطوفاً على ما قبله ، أو على التكرير ، وزفها بإضمار (هي) .

ويعني أن (واختلاف الليل والنهار) ممتطوف على خبر (إن) أما (آيات) في قراءة النصب فتركيد لاسم (إن) أو منصوب بفعل مقدر تقديره : أخص آيات ، وأما في قراءة الرفع فغير مبتدأ محذوف ، أي : هي آيات ، وكأن الكلام كله جملة واحدة داخلة في نطاق (إن) .

وقد راعى النجاة في تأويلاتهم القواعد التي وضعها إمامهم ، وقد وجدوا أنفسهم بين تأويلين ممنوعين ، فالعطف على معمولي عاملين ممنوع ، وتقدير حرف الجر ممنوع ، والمهم أن النجاة قد اضطروا إلى إعمال حرف الجر محذوفاً ، فهو أسهل مقدم من العطف على معمولي عاملين ، والغريب أن تأويلاتهم تدور في نطاق القواعد ، وليس في نطاق المعنى ، فلا أرى معنى لقول الزمخشري (آيات) نصب على الاختصاص « والمعلوم أن الاختصاص جملة تذكر بعد محوم فأين هذا العموم ؟ وأن الاختصاص بيان بعد إيهام ، فأين هذا الإيهام ؟ وما الداعي إلى تقدير جملة ، ليس الكلام بحاجة إليها ، ولا يقتضيها المعنى ؟ وليس بشيء قوله (آيات) نصب على التكرير » .

فالتكرير من قبيل التوكيد اللفظي ، والتوكيد اللفظي زائد عن أصل المعنى ، والمعنى يحتاج إلى (آيات) ولا يستغنى عنها ، فالمؤمنون لهم آيات ، والموقفون لهم آيات ، والماعولون لهم آيات ، فكيف يلغى الزمخشري التفصيل الموجود

في الآيات ، وأيضاً من قواعدهم : يقدم التوكيد اللفظي على عطف النسق ،
وهنا العطف جاء أولاً ، وهذا يعني أن (آيات) ليست توكيداً لفظياً .
إن المعنى يحتم - فيما أرى - أن يكون (وفي خلقكم) معطوفاً على خبر (إن)
المقدم ، و (آيات) في قراءة النصب معطوفاً على اسمها المؤخر ، و (اختلاف)
مجروراً بحرف مقدر ، والجار والمجرور معطوفاً على خبر (إن) ، و (آيات)
معطوفاً على اسمها ، لأنها في قراءة ابن مسعود (وفي اختلاف الليل) وكذلك
في قراءة الرفع ، لأن المعطوف على اسم (إن) يجوز رفعه ، وذلك لأن القوافي
في القراءات معنى أولى من التخالف ، وقراءة النصب تحتم العطف على معمولي
(إن) فيحسن أن تكون قراءة الرفع مثلها ، فالمعنى : إن في السموات والأرض
لآيات المؤمنين ، وإن في خلقكم آيات أقوم يوقنون ، وإن في اختلاف الليل
والنهار آيات أقوم يعقلون . ولكن الزغشري يحاول جاهداً أن يهوب من
العطف على معمولي عاملين ، فيجد نفسه أمام تقدير حرف الجر ، فيحاول أن
يبتعد عنه فيلجأ إلى تأويلات تفسد المعنى ، وكان الأجدر به - وهو رجل
بلاغة - أن يراعى المعنى في تقديره ، ولو تركز بحثه حول سر ذكر حرف
الجر ، وسر حذفه لكان أجدي .

ومنه قول الشاعر :

أَخْلَقَ بَذَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ

وَمُؤَدِّينَ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَبَاجَا^(١)

أى : وبعدم القرع ، وذلك لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين ،

(١) من البسيط - مجرول . انظر الأشتوني وإحافية الصبان ١٧٧/٢ .

(٥ - من أساليب القرآن)

والمعمولان هما : ذى الصبر ، وأن يحظى ، والعاملان هما : الباء ، وأخلق ، وهذا إذا جملنا (أن يحظى) هو المتمجب منه ، و (ذى الصبر) جارا ومجورا متعلقا بـ (أخلق) . أما إذا جملنا (ذى الصبر) المتمجب منه و (أن يحظى) بدل اشتمال فلا يلزم تقدير (الباء) لأنه حينئذ يكون من المطف على معمولى عامل واحد بقاء على أن العامل فى البذل هو العامل فى المبدل منه ، ولكن إذا جرينا على أن العامل فى البذل غير العامل فى المبدل منه لزم أيضاً تقدير (الباء) فى مدمن .

السادس : أن يكون المجرور - الذى حذف منه حرف الجر - معطوفاً على مجرور بمثل الحرف المحذوف ، وحرف المطف منفصل بـ (لا) ، كقول الشاعر :

مَا لِحَبِّ جَدِّ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبِ رَأْفَةٍ فَيَجْجُرَا^(١)

أى : ولا لحبيب رأفة ، وقد اضطر النحاة إلى تقدير حرف الجر هروياً من المطف على معمولى عاملين ، والعاملان هما : حرف الجر والابتداء .

السابع : أن يكون المجرور معطوفاً على مجرور بمثل الحرف المحذوف ، وحرف المطف منفصل بـ (لو) كقول الشاعر :

مَتَى عُدْتُكُمْ بَنِيًّا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا

كُنَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانَا وَلَا وَهْنَنَا^(٢)

(١) من الرجز - مجهول . انظر الدينى ٣/ ٢٥٢ ، الهمع ٢/ ٣٧ ، الدور ٢/ ٤٠ ، الأثموني ٢/ ١٧٦ .

(٢) من الطويل - مجهول . انظر الهمع ٢/ ٣٧ ، الدور ٢/ ٤٠ ، الأثموني ٢/ ١٧٦ .

أى : ولوعذتم بفتنة منا ، ولم يعطف على « نا » مباشرة ، لأن العطف على الضمير الجرور المتصل يحتاج إلى تكرير حرف الجر مع المطفوف ، وأيضا « لو » لا تدخل على مفرد ، وإنما تدخل على جملة .

الثامن : أن يكون الجرور مقرونا بهمزة استفهام بعد كلام فيه مجرور بحرف مثل المحذوف ، نحو : أزيد بن عمرو ؟ استنهما لمن قال : مررت بزبد ، أى : أزيد بن عمرو ؟ .

التاسع : أن يكون الجرور واقعا بعد « هلا » بعد كلام فيه مجرور بحرف جر مثل المحذوف ، نحو : هلا ديقار ، لمن قال : جئت بدرهم ، أى : هلا جئت بديقار .

العاشر : أن يكون الجرور واقعا بعد « إن » الشرطية ، وقد سبقها كلام فيه مجرور بمثل الحرف المحذوف ، نحو : سلم على أيهم أفضل ، إن زيد وإن عمرو ، أى : إن سلم على زيد ، وإن سلم على عمرو .

الحادى عشر : أن يكون الجرور واقعا بعد فاء الجزاء المسبوقة بمجرور بمثل الحرف المحذوف ، نحو : مررت برجل صالح ، إلا صالح فطالح ، أى : إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح .

الثانى عشر : مع « أن » و « أن » نحو : عجبت أنك فاعم ، وعجبت أن قت ، وهذا عند من رأى أن موضع المصدر جر بالحرف المنذر ، أما من رأى أن المصدر منصوب على نزع الخافض فلا يكون من هذه المواضع ، يقول المبرد ^(١) « وكذلك كل خافض في موضع نصب ، إذا حذف منه وصل الفعل فعمل فيما بعده » .

الثالث عشر : حذف لام التعليل إذا جرت « كي » وصلتها ، نحو : جئت كي تكرمني ، أي : جئت لإكرامك إياي ، وهذا إذا جعلنا « كي » مصدرية ناصبة ، أما إذا جعلناها حرف جر ، فالناصب « أن » مقدرة والمصدر المؤول مجرور بها^(١) .

الرابع عشر : المطفوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » إذا كان صالحا لدخول حرف الجر ، أي : نكرة ، كقول زهير بن أبي سلمى :

بِدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى

ولا سابق شيئا إذا كان جائِئاً^(٢)

في رواية جر « سابق » أي : وسابق ، فـ « سابق » مجرور لفظا بالباء الزائدة المحذوفة ، منصوب تقديرًا ؛ لأنه معطوف على « مدرك » .

وقد حمله جمهور النحاة على المطفف على التوهم ، أو الحذف على المعنى ، مع أنها ليسا قياسيين ، وذلك للهروب من تقدير حرف الجر ، يقول سيبويه^(٣) : « وسألت الخليل عن قول الله عز وجل « فَأَصْدَقُوا » أكن من الصالحين^(٤) » فقال : هذا كقول زهير : بدالي الخ ، فإنما جروا هذا ، لأن الأول قد تدخله « الباء » فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أئبقوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله

(١) انظر الانصاف ٢/٥٧٠ ، أوضح المسالك ٤/١٥٠ .

(٢) من الطويل - ونسب لابن صرمة الانصاري ، ولابن رواحة - انظر الكتاب

٤٥٢/١ ، الخصائص ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، ابن يبيش ٢/٥٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، البيهقي ٣٦٧/٢ ، ٣٥١/٣ ، الخزانة ٩/١٠٢ .

(٣) في الكتاب ٤٥٢/١ .

(٤) النافعة ١٠ .

قد يكون جرماً ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثاني : وكانهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا .

ويوضح الأعلام قائلا « حمل قوله « ولا سابق » على معنى « الباء » في « مدرك » ؛ لأن معناه : لست بمدرك « فتوهم الباء ، وحل عليها . وهذا يعني أن « سابق » يجوز لمطلعه على مجرور . وكلامه لا معنى له ، فالمعروف أن « الباء » الزائدة تفيد تأكيد مضمون الكلام ، وليس الأسلوب بحاجة إليه ، فقوله « لست بمدرك ما مضى » حقيقة لا تحتاج إلى تأكيد ، فالمعروف أن « ليس » لنفي الحال ، فسكانه يقول : لا أدرك الآن ما مضى ، والكلام بهذا الشكل لا يحتاج إلى تأكيد ، فليس المعنى : لست بمدرك ، كما يقول ، وليست الباء مقومة ، فلم يخطر ذلك ببال الشاعر أبداً ، فإن إدراك ما مضى لا يبطل إليه ، أما قوله « ولا سابق شيئاً » فأسلوب بين بين ، فعدم ذكر الباء إشارة إلى أنه ليس بحاجة إلى تأكيد ، وذكر الكسرة إشارة إلى راحة من التوكيد ، فالشيء إذاً كان جائياً فهناك احتمال أن يدركه الإنسان وألا يدركه ، ولذلك عبر الشاعر في الشطر الأول بالماضي ، أما في الشطر الثاني فقد عبر باسم الفاعل الدال على المستقبل ، والمستقبل لا يستطيع الإنسان أن يحكم عليه حكماً مؤكداً ، أو حكماً يقيناً ، ويشبه ذلك قول الشاعر :

ما فات ماتَ والمؤملُ غوب ولك الساعةُ التي أنتَ فيها

فتوهم « الباء » في « مدرك » إفساد للمعنى ، وتحميل للكلام فوق ما يحتمل ، والغريب أن النحاة قد تداولوا كلام إمامهم ، وكأنه حقيقة لا تقبل الشك ، يقول ابن جني ^(١) « لأن هذا موضع يحسن فيه « لست بمدرك ما مضى » وكلامه منصوب على الناحية اللفظية ، فإن من قواعد النحاة : تزداد الباء في خبر « ليس »

ولكن قد فاتهم أن يضيفوا على هذه القاعدة : إذا كان المقام يقتضى توكيدا ، فاستحسان « الباء » فى خبر « ليس » مطلقا غير سديد .

وربما كان أغرب ما نقل فى هذا الشاهد قول ابن الأنبارى ^(١) « فجر « سابق » توها أنه قال : لست بمدرک ما مضى » فطف عليه بالجر ، وإن كان مقصوبا ، وهذا لأن العربى قد يتكلم بالسكامة إذا استهواه ضرب من الفاطه فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه . فهل زهير استهواه ضرب من الفاطه ، أو قواعد الفجاة هى الفاطه ؟ .

ويبدو أن النجاة قد اضطربت كلمهم حول العطف على التوهم ، فإذا كان ابن الأنبارى قد نقل أنه غلط وغير قياسى فإن ابن هشام يقول ^(٢) العطف على التوهم نحو : ليس زيد قائما ولا قاعدا - بالخفض - على توهم دخول الباء فى الخبر ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حذو كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير : بدا الخ ، وقول الآخر :

ما الحازمُ الشهمُ مقداما ولا بطل
إن لم يكن للهوى بالحق غلابا ^(٣)

ولم يحسن قول الآخر :

وما كنتُ ذا نَيربٍ فيهمُ ولا مُنمِشٍ فيهمُ مُنمِلٍ ^(٤)

لقلة دخول الباء على خبر « كان » بخلاف خبرى « ليس » و « ما » . وقد تخلص المبرد من تقدير حرف الجر على التوهم ؛ لأن حروف الخفض لا تضم

(١) فى الانصاف ٥٦٥/٢ . (٢) فى اللقى ٩٦/٢ .

(٣) من البسيط - مجهول - وانظر الجمع ١٤٢/٢ ، الدرر ١٩٦/٢ .

(٤) من التقارب - مجهول - ذا نيرب : ذا شر وتيمة ، منميش : منميش . منمِل : منمِل .

تمام - انظر الجمع ١٤٢/٢ ، الدرر ١٩٦/٢ ، اللسان « نَمَش » .

وتعمل ، والرواية عنده « ولا سابقا » أو « ولا سابقى شيء » ، وقد روى أيضا « ولا سابق شيئا »^(١) .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة قول الأخوص البربوعى :

مشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عشرةً ولا ناعبٍ إلا يبينُ غرابها^(٢)

أى : ولا بناءب ، أو : ليسوا بمصلحين ولا ناعب - على التوهم .

وقول الشاعر :

أجذك لست الدهرَ رائى رامةٍ

ولا عاقلٍ إلا وأنتَ جنيبُ

ولا مُصمِدٍ فى المُصمدينَ رَمَمِج

ولا هابطٍ ما عشتَ مُضَبَّ شَطِيبِ^(٣)

أى : ولا بمصمِدٍ ولا هابطٍ .

وقول عبد الله بن الدُمَيْنَةِ :

أحقا عبادَ الله أن لستُ صاعداً

ولا هابطاً إلا على رَقِيبُ

(١) انظر الخزانة ١٠٤ / ٩ .

(٢) من الطويل - انظر الكتاب ٨٣ / ١ ، ١٥٤ ، ٤١٨ ، الخصائص ٢ / ٢٥٤ ،

الإيضاح ١٩٣ / ١ ، ابن يبيش ٢ / ٥٢ ، ٦٨ / ٥ ، ٥٧ / ٧ ، ٦٩ / ٨ ، الألفية ١٧٨ / ٢ الخزانة ١٥٨ / ٤ .

(٣) من الطويل - مجهول - رامة وعاقل ومنميج وشطيب : أسماء أماكن -

انظر الإيضاح ١٩١ / ١ .

ولا سالكٍ وَحْدِي ولا في جماعة
من الناس إلا قيل : أنت مُريبٌ^(١)
أى : ولا بسالكٍ وحدي .

وهذه الشواهد كلها خطأ - كما يقول النحاة .

وقد جمع ابن مالك ما يجوز جره بحرف محذوف قائلاً^(٢) : « ويجر بنفیر
(رب) أيضاً محذوفاً في جواب ما تضمن مثله ، أو في معطوف على ما تضمنه
بحرف متصل أو منفصل بـ (لا) أو (لو) أو في مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة ،
أو (هلا) أو (إن) أو (الفاء) الجزائيتين » ثم عقب بقوله : « ويقاس على
جميعها ، خلافاً للفراء في جواب نحو : بمن صررت ؟ » . ثم يقول : « وقد يجر
بنفیر ما ذكر محذوفاً ، ولا يقاس منه إلا على ما ذكر في باب (كم) و (كان)
و (لا) المشبهة بـ (إن) وما يذكر في باب القسم » .

النوع الثاني

وهو الحذف مع بقاء الجر - غير المواضع السابقة ، وهو النوع الذي حكم
النحاة بأنه شاذ ، ومنه قول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ - قال :
خير عافاك الله ، أى : على خير أو بخير » يقول ابن جني^(٣) : « وكان رؤبة - إذا

(١) من الطويل ونسب لجنون ليلى ويوجد في ديوانه. انظر الإنصاف ١/ ١٩٤ ،
الأشعري ٢/ ١٧٨ .

(٢) في التسهيل ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٣) في الخصائص ١/ ٢٨٥ ، وانظر سر الصناعة ١/ ١٤٩ ، ابن يعيش ٧/ ٧٩ ،
للسكامل ٦/ ١٥٥ ، أوضح المسالك ٣/ ٧٩ .

قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خير عافاك الله ، أى : بخير ، يحذف الباء ،
لبدالة الحال عليها يجرى المادة والعرف بها . وقد قال ذلك فى « باب فى أن
المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من
صناعة اللفظ ما يمنع منه » . وهذا تمنع الصناعة اللفظية حذف حرف الجر ،
تقد قال قبل ذلك ^(١) : « وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت
تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الإعراب ، حتى لا يشذ شئ منها
عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسر نحو قولهم :
ضربت زيداً سوطاً ، أن معناه : ضربت زيداً ضربة بسوط ، وهو لا شك
كذلك ، ولمكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى : ضربه ضربة
سوط ، ثم حذفت الضربة على عبارة حذف المضاف ، ولو ذهبت تأول : ضربه
سوطاً ، على أن تقدير إعرابه : ضربه بسوط ، كما أن معناه كذلك ، للزمك
أن تقدر أنك حذفت « الباء » كما تحذف حرف الجر فى نحو قوله : أمرتك
الخير ، وأستغفر الله ذنباً ، ففحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ،
وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ، أى : ضربة سوط ،
ومعناه : ضربة بسوط ، فهذا المعنى معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فع حذف
المضاف . والغريب أنه يقول : « ومعناه : ضربة بسوط » ثم تمنع الصناعة
النحوية لإعمال حرف الجر مضمراً ، فيحاول أن يقلس إعراباً ترضى عنه
الصناعة ، فيجعله على حذف مضاف .

وأغرب من هذا قوله ^(٢) : « وعلى نحو من هذا تقوجه عندنا قراءة حمزة
بوهى قوله سبحانه : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » ^(٣) ليست هذه

(٢) فى ١ / ٢٨٥ .

(١) فى الخصائص ١ / ٢٨٤ .

(٣) النساء ١ .

القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس^(١) ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحزة أن يقول لأبي العباس : لما نفي لم أحمل « الأرحام » على العطف على الجور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثافية ، حتى كأتى قلت « وبالأرحام » ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرز أسرر ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم تقل : أمرر به ، ولا أنزل عليه ، لسكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرها .

فإنه في قراءة حمزة لجأ إلى تقدير حرف الجر ، وجعل حذفه شيئا يحذفه في نحو : بمن تمرز أسرر ، ومعنى هذا أنه يراه قياسيا مع أنه قد منه قبل ذلك ولجأ إلى حذف المضاف هروبا من تقدير حرف الجر ، أليس كلام ابن جني مضطربا ؟

ومن شواهد ذلك قول الفوزدق :

إذا قيلَ : أيُّ الناسِ شرُّ قبيلة

أشارتْ ككَلْبٍ بالأُكفِ الأصابعِ^(٢)

أي : إلى كلب ، وقد روى بالنصب ، كما روى بالرفع .

وقول الشاعر :

وكريمة من آل قيسَ ألفتُهُ حتى تَبَذَّخَ فارثي الأعلامِ^(٣)

أي : إلى الأعلام .

(١) المبرد في الكامل ١٥٥/٦ يقول « وقرا حمزة بحر الأرحام ، وهذا مما لا يجوز

عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر » .

(٢) من الطويل - كلب : قبيلة - انظر الحزاة ٩/٩١٣ ، ٤١/١٠ ، الميف ٥٤٢/٢ .

٣٥٤/٣ ، التصريح ٣١٢/١ ، الدرر ٦٧/٢ ، الأثموني ٩٠/٢ .

(٣) من الكامل - مجهول - انظر الميف ٣٤٩/٣ ، الجمع ٣٦/٢ ، الدرر ٦٧/٢ ،

الأثموني ٢٣٤/٢ .

فحرف الجر قد عمل مضمرا في مواضع كثيرة رآها المتأخرون من النحاة قياسية، ومواضع حكم المتقدمون والمتأخرون بأنها شاذة، فحمل لام الأمر على حرف الجر لا معنى له، وكان سيئويه غير دقيق حين قال^(١) «وليس كل جار يضم» لأن المجرور داخل في الجار، فعصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فن ثم قبح.

وكان المبرد غير موفق حين قال^(٢) «لأن الخافض لا يضم؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد» وحين قال^(٣) «لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بموض» وحين قال^(٤) «ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل». ويقصد بالبدل ما ينوب عن «واو» القسم حين تحذف، أي: الهمزة أو «هاء» التانيه.

(٢) في المنتضب ٦١/٣.

(٤) في المنتضب ٢٤٧/٢.

(١) في السكتاب ٢٩٣/١.

(٣) في المنتضب ٣٣٥/٢.

القسم الثاني

وهو حذف حرف الجر مع نصب المجرور ، وهو ما يسمى بالحذف والإيصال
نوعان أيضًا :

الفوع الأول : قياسي ، وله موضعان :

الموضوع الأول : الحذف مع « أن » و « أن » و « كي » عند من رأى
أن محل المصدر النصب ، وهو رأى جمهور النحاة ، يقول الزجاج^(١) - في قوله
تعالى : « فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا »^(٢) - : وموضع « أن »
نصب ، المعنى : لا يأتمان في أن يتراجعا ، فلما سقطت « في » وصل معنى الفعل
فنصب ، ويميز الخليل أن يكون موضع « أن » خفضا على إسقاط « في »
ومعنى إرادتها في الكلام ، وكذلك قال السكسائي ، والذي قاله صواب ،
لأن « أن » يقع فيها الحذف ، ويكون جعلها موصولة عوضا عما حذف ،
ألا ترى أنك لو قلت : لا جناح عليهما الرجوع لم يصلح ، والحذف مع « أن »
سائع ، فلهذا أجاز الخليل وغيره أن يكون موضع جر على إرادة « في » .

ويشترط النحاة عدم اللبس عند الحذف ، يقول ابن مالك^(٣) « واطرد
الاستغناء عن حرف الجر المعين مع « أن » و « أن » محكما على موضعهما
بالتنصب لا بالجر خلافا للخليل والسكسائي ، ولا يعامل بذلك - لتعين الجار -
غيرها ، خلافا للأخفش الأصغر ، وحلوا عليهما المصدر الصريح .

(١) في معاني القرآن ٣٠٣/١ - وانظر ٦٨/١

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٠ .

(٣) في التسهيل ٨٣

الموضع الثانى : فى أساليب القسم إذا حذف فل القسم وحرف الجر^(١) ، يقول سيبويه^(٢) « واعلم أنك إذا حذف من الحلوف به حرف الجر نصبت كما تنصب » حقا « إذا قلت : إنك ذاهب حقا ، فالحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكد بالحق ، ويمر بحروف الإضافة كما يمر « حق » إذا قلت : إنك ذاهب بحق ، وذلك قولك : الله لأفعلن .

وحرف القسم المتدر هذا هو « الباء » لأنها أصل حروف القسم . ومن شواهد حذف « الباء » قول ذى الرمة :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللَّهُ - نَاصِحٌ

وَمَنْ قَلْبِي لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَاحِجِ^(٣)

أى : ألا رب من قلبى له ناصح أحلف بالله .

وقول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَرْحُ قَاعِدَا

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٤)

(١) انظر التسهيل ١٥٠ ، المختص ١١١/١٣ .

(٢) فى الكتاب ٤٤/٢ ، وانظر للمقتضب ٣٢٠/٢ ، ٣٢٦ .

(٣) من الطويل - السوايح جمع سائح وهو ما جاء عن يعين الراى فلا يمكنه رميه حتى يتحرف له ، فيتشام به ، ومن العرب من يتيمن به لأخذه فى اليامن - انظر الكتاب ٣٧١/١ ، ١٤٤/٢ ، المختص ١١١/١٣ .

(٤) من الطويل - أوصالى جمع وصل - يضم الواو وكسرها - الفاصل أو مجتمع المظام - انظر للكتاب ١٤٧/٢ ، المختص ٣٢٦/٢ ، الشجرى ٣٦٩/١ ، ابن يمين ١١٠/٧ ، ٢٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، الخزائن ٤٣/١٠ ، الميفى ١٣/٢ ، الدرر ٤٣/٢ ، المختص ١١٥/١٣ .

أى : أقسم بيمين الله لا أبرح قاعدا ، و يروى برفع « يمين » أيضا .
وقوله :

إذا ما الخُبْرُ نَأَدِمَهُ بلحم فذاك - أمانة الله - الثريد^(١)

أى : فذاك الثريد أحلف بأمانة الله و يروى برفع « أمانة الله أيضا » .

ويرى ابن السراج إضمار فعل متعد ، فيكون المنصوب مفعولا به ، ويرد
ابن يعيش ذلك قائلا^(٢) « والوجه الأول ؛ لأنك إذا أضمرت فعلا متعديا لا يكون
من هذا الباب » .

النوع الثانى

من الحذف مع نصب المجرور - وهو غير المصدر المؤول ، وغير أساليب
التقسيم ، وقد قسمه النحاة إلى أقسمين ، والواقع أنه لا معنى لهذا التقسيم ، فكل
ما ورد من هذا النوع موقوف على السماع ، ولا يقاس عليه .

القسم الأول : وارد فى السمة ، أى : ورد فى النثر ، كما ورد فى الشعر ، وهو
ما يمكن أن يسمى « باب نصيح وشكر » وأعنى به الأنطال التى سميت متعدية
إلى مفعول واحد بحرف الجر تارة ، وبمحفذ تارة أخرى . وأبضا ما يمكن أن
يسمى « باب أمر » وهو كل فعل سمع متعديا إلى مفعولين ، أحدهما بحرف
الجر ، كما سمع بدون حرف الجر .

فأما « باب نصيح » فنحو : نصيحتك ، وشكرتك ، ونصحت له وشكرت له ،

(١) من الوافر - مجهول - تأدومه : تخاطبه - انظر الكتاب ٤٣٤/١ ، ١٤٤/٢

ابن يعيش ١٠٤/٩ ، اللسان : آدم ، الخصص ١١١/١٣ .

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١٠٤/٩ .

وهذا مبني على أنهما لازمان ، يقول ابن السكيت ^(١) « وتقول : نصحت لك ، وشكرت لك ، فهذه اللفظة النصيحة ، قال الله عز وجل « أَنْ اشْكُرْ لِي وَلَوْلَا الَّذِيكَ » ^(٢) ، وقال في موضع آخر - « وَأَنْصَحْ لَكُمْ » ^(٣) ، ونصحتك وشكرتك لغة ، قال النابغة الذبياني :

نصحتُ بني عوف فلم يَتَقَبَّلُوا

رسولي ولم تنجحَ لَدَيْهِمْ رسائلي ^(٤)

أما ابن السيد فيقول ^(٥) « يتوهم كثير من أهل هذه الصناعة أن دخول « اللام » ههنا كعروضها ، كما توهم ابن قتيبة ، ويعقوب ، ومن كتبه نقل ابن قتيبة ما ضمنه هذا الباب ، وليس كذلك ، لأنك إذا قلت : شكرت زيدا ، فالفعل مقعد إلى مفعول واحد ، وإذا قلت : شكرت لزيدا ، صار بدخول « اللام » متعديا إلى مفعولين ، لأن المعنى : شكرت لزيد فمله ، وإنما يترك ذلك « الفعل » اختصارا ، ويدللك على ظهور المفعول قول الشاعر :

شكرتُ لكم آلاءكم وبلاءكم

وما ضاع معروف يكافئهُ شُكْرُ

وذكر ابن درستويه أن « نصحت زيدا ، ونصحت لزيدا » من هذا الباب ، وأن « اللام » إنما تدخله لتعديده إلى مفعول آخر ، وأنهم إذا قالوا : نصحت

(١) في الانتصاب ٢/٣٠٨ . (٢) لقمان ١٤ .

(٣) الأعراف ٦٢ .

(٤) من الطويل - وبروي « وسائلي » في مكان - رسولي - ، - وسائلي - في مكان

- رسائلي - وانظر الشجري ١/٣٦٢ ، ديوانه ١٤٣ .

(٥) في الانتصاب ٢/٣٠٨ .

لزيد ، وإنما يريدون : نصحت لزيد رأيي ، أو مشورتني ، فيترك ذكر المفعول اختصاراً ، كما يتركون ذكره في قولهم : شكرت لزيد .

أما اللبرد فجعل هذه الأفعال مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى ، يقول ^(١) « هذا كقولك : عبد الله نصحت له ، ونصحتة ، وخشنت صدره ، وخشنت بصدره ، فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل » .

وبذلك تخلص من مشكلة حذف حرف الجر .

أما الزنجشري فجعل (نصح) متدياً بنفسه ، وجعل اللام زائدة ، يقول ^(٢) « يقال : نصحتة ، ونصحت له ، وفي زيادة (اللام) مبالغة ودلالة على إمعان النصيحة ، وأنها وقعت خالصة للمفصوح له مقصوداً بها جانباً ، لا غير) . وقد أخذ الرضى برأيه ^(٣) . وجعل اللام زائدة غير دقيق ، فالزيادة خروج عن الأصل وقد لجأ إليها الفحاة مضطرين ، فإذا كان الجمل على الأصل ممكناً كان أولى ، والجمل على الأصل هنا سهل ميسور .

ومثل (نصح ، وشكر) قولهم : ذهبت الشام ، ودخلت البيت ، أي : تعدى « ذهب » إلى (الشام) فقط ، يقول ابن السجري ^(٤) « وما حذفوا منه (إلى) قولهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، ولم يستعملوا « ذهبت » بفهم (إلى) إلا للشام ، وليس كذلك (دخلت) بل هو مطرد في جميع الأمكنة ، نحو : دخلت المسجد ، ودخلت السوق) .

والسبب في هذه المشكلة أن هذين الفعلين لازمان ، وأن (الشام) و (البيت)

(٢) في الكشف ٢/٨٥ .

(١) في المقتضب ٤/٣٣٨ .

(٤) في الأمل ١/٣٦٧ .

٣ (٢) انظر شرح الكافية ٢/٣٧٣ .

المسكان غير مبهم ، فذهبهما على حذف حرف الجر مشكل ، ونصبهما على المفعولية مشكل ، ونصبهما على الظرفية مشكل ، فقد وضع النحاة قاعدة تتمثل في قول ابن مالك :

وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المسكان إلا مبهما

فالمسكان غير المبهم يجب جره بـ (في) أو ما يشبهها من حروف الجر ، فإذا سمع عن العرب نصب المسكان غير المبهم قامت قِيامة النحاة مقتدين بإمامهم حيث يقول ^(١) « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، شبهه بالمبهم ، إذ كان مكانا يقع عليه المسكان والمذهب ، وهذا شاذ ، لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام) وفيه دليل على المذهب والمسكان ، ومثل : ذهبت الشام ، دخلت البيت) .

ورأيه صريح في أنهما منصوبان على الظرفية شذوذا ، ومع هذا يقول ابن الشجري ^(٢) « فذهب سيبويه أن (البيت) ينصب بتقدير حذف الخافض ، وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي ، فزعم أن (البيت) مفعول به ، مثله في قولك : بنيت البيت ، واحتج أبو علي لمذهب سيبويه بأن نظير (دخلت) ونقيضه ، لا يصلان إلى المفعول إلا بالخافض » .

ولست أدري من أين جاء بهذا الكلام ؟ ثم تتوالى أقوال النحاة وراء إمامهم ، فقد قال « وهذا شاذ » يقول ابن يعيش ^(٣) « ومثل دخلت البيت : ذهبت الشام ، أمرها واحد ؛ ولا يقاس عليهما غيرهما لقلة ما جاء من ذلك » .

(١) في الكتاب ١٥/١ - ١٦ .
(٢) في شرح المفصل ٦٣/٧ .
(٣) في أوضح المسالك ٢/٢٣٥ .
(٤) في أوضح المسالك ٢/٢٣٥ .
(٥) - أصاليب من القرآن

وخرج علينا النجاة بشيء يسمى « القوسم » يقول ابن مشام^(١) : « نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ، فانتصباهما وإنما هو على القوسم بإسقاط الخافض لا على الظرفية ، فإنه لا يطردهم الأفعال إلى (الدار) و (البيت) على معنى (في) لا تقول : صليت الدار ، ولا : نمت البيت » .

والأصل في هذا المسمى بالقوسم قول المبرد^(٢) : « واعلم أن هذه الظروف المتكفة يجوز أن تجعلها أسماء ، فتقول : يوم الجمعة فقه ، في موضع (قمت فيه) والفرسخ سرته ، ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأنا به ، لأنها مفعول فيها ، وليست مفعولا به ، وإنما هذا على حذف حروف الإضافة » .

وما هذا القوسم إلا محاولة للخروج من مأزق ، وهو مخالفة القياس الذي وضعه النجاة ، ثم أرغوا بكلام العرب على الخضوع له ، ولكنه مع هذا لا يمدو أن يكون من قبيل الشذوذ أو الضرورة ، فالمراد بشكر كل الإنكار إحصاء حروف الجر ، ومع هذا يرى إضمارها مع ضمائر الظروف فقط .

ويتضح ذلك في قوله^(٣) : « فهذه الظروف من الزمان والمكان ما كان يقع منها معرفة ونكرة ، ويتصرف ، فهو كزيد وعمر ، يجوز أن تجعله فاعلا ومفعولا مصححا ، وعلى السمة ، فأما المصحح فتحو قولك : شهدت يوم الجمعة ، ووافيت يوم السبت ويوم الأحد ، وقاسيت يوماً طويلاً . وأما على السمة فتقولك : يوم الجمعة ضربته زيداً ، تريد : ضربت فيه زيداً ، فأوصلت الفعل إليه » .

وذلك لأن القياس يقتضى أن تدخل « في » على الضمير العائد على ظرف ،

(٢) في المقتضب ٤/٣٣٠ .

(١) في أوضح المسالك ٢/٢٣٥ .

(٣) في المقتضب ٤/٣٣٢ .

ولذلك نراه يخالف سيبويه فيقول^(١) : « فأما دخلت البيت ، فإن البيت مفعول ، تقول : البيت دخلته ، فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ، ونصحت به ، وخشنت صدره ، وخشنت بصدرة ، فمفعليه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل ، كما تقول : نبئت زيدا بقول ذاك ، ونبئت عن زيد ، فيكون (نبئت زيدا) مثل (أهلت زيدا) و (نبئت عن زيد) مثل (خبرت عن زيد) ألا ترى أن (دخلت) إنما هو محل فعلته وأوصالته إلى (الدار) لا يمتنع منه ما كان مثل الدار ، تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت ، قال الله عز وجل : « لَتَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله »^(٢) فهو في التعمد كقولك : عمّرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار ، لأنه فعل وصل منك إليها ، مثل : ضربت زيدا ، فعلى هذا تجرى هذه الأفعال في الخصوص والمبهم .

وكلام المبرد أساسه أنه لا يرى تقدير حروف الجر أبداً - على الرغم من أنه قدرها في ضمائر الظروف فقط ، وسماه اتساماً - وقد فاته أن قياس (دخلت الدار) على عمّرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار ، قياس فاسد ، فالعنى مختلف ، فالدخل واقم على معنى (في) ، وأما : عمّرت ، ونحوها ، فواقم على (الدار) وقوع الفعل من الفاعل على المفعول به . وكل هذا لأن الظرف المسكن هنا غير مبهم ، وماذا عليهم لو قالوا : يجوز نصب الظروف المسكنة غير المبهمة ، كما سمع عن العرب ، وكما ورد في القرآن الكريم .

هذا وقد نقد المبرد سيبويه قائلاً « ومن ذلك قوله - في دخلت البيت - : إنه حذف منه حرف الجر ، وإنما البيت ههنا مفعول صحيح » .

وقد رد ابن ولاد على المبرد ، ويقاخص رده في قوله « فأما (ذف) ، و(خل) فقد استعمل معهما الوجهان ، أعني حذف حرف الجر ، وإثباته » .

وهو قول أبي علي أيضاً ، يقول^(١) : « من الأفعال التي تصل إلى المفعول به بحرف جر ، ثم يحذف الحرف ، فيصل الفعل إلى المفعول به ، وينتصب ، قولهم : دخلت إلى البيت ، ودخلت البيت ، وجئت إلى زيد ، وجئت زيدا » .

وإسلام أبي علي قد أهل جانب المعنى أيضاً ، فتعدية (دخل) بـ (إلى) ليست كتمديته بـ (في) فالفرق بينهما كبير ، ثم إن حذف (في) ليس كحذف (إلى) ، إن جانب الصنعة الدعوية قد غلب عليه ، وكل هذا لأن (البيت) مكان غير مبهم ، فيجب جره بـ (في) ، فلما سمع بدونها ، جعل الفعل يتمدى بنفسه تارة ، وبـ (إلى) تارة أخرى ، وهذا الذي قد اضطربت فيه كلمة النحاة قد ورد منه كثير ، فنه قول الشاعر :

جزى الله ربُّ الفاس خيرَ جزائه
رفيقينِ قالا خَيِّتَيَّ أم مَعْبِدٍ^(٢)

أى : في خيوتي أم معبد .

ومنه قولهم : توجهت مكة ، أى : إلى مكة ، وضربت فلاناً الظهرَ والبطن ، أى : على الظهر والبطن ، ومُطرنا السهل والجبل ، أى : على السهل والجبل .

(١) في المسائل الشيرازيات ١١١ .

(٢) من الطويل - ينسب إلى أحد الجن - انظر المجمع ٢٠٠/١ ، الدرر ١٦٩/١ .

باب أمر

وأما باب (أمر) فمضابطه : كذل فعل ينصب مفعولين ، ليس أصلاً المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجر^(١).

وقد جمع السوطي جانباً منها في قوله^(٢) : وسمع حذفه مع أفعال ، وهي : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكتب ، ودعا ، وزوج ، وصدق ، وهدي ، وعير ، وخشن .

ورأى جمهور النحاة في هذا الباب معروف ، وهو ما عر عنه ابن عصفور بقوله^(٣) : « وكل فعل يصل إلى مفعوله بحرف جر فإنه لا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل للاسم بنفسه ، إلا إن شذ من ذلك شيء ، فهو حفظ ، ولا يقاس عليه ، أو في ضرورة شعر ، فما شذ من ذلك : اختار ، واستغفر . . . قال الله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً »^(٤) أي : من قومه .

وأغرب ما قيل قول ابن يعيش^(٥) « وهذا الحذف - وإن كان ليس بقياس - لكن لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلفظهم وتحمذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ولا تقبس عليه ، فلا تقول - في سررت يزيد - : سررت يزيداً ، على أنه قد حكى ابن الأعرابي عنهم : مررت يزيداً ، وهو شاذ .

فكيف يكون مقبولا ، ثم يقول : ولا تقبس عليه ؟

أما الرضى فقد جعله من قبيل الحذف الكثرة الاستعمال^(٦) ، وما كثرة الاستعمال إلا لون من ألوان مخالفة للقياس .

(١) انظر الجمع ٩٠/٢ .

(٢) في جمع الجوامع ٨٩/٢ ، وانظر البحر ٣٩٨/٤ .

(٣) في شرح الجمل الصغير ٢٩ . (٤) الأعراف ١٥٥ .

(٥) في شرح المفصل ٥١/٨ . (٦) في شرح الشكالية ٢٧٣/٢ .

وقد تسكرم فريق من النجاة فأجاز هذا الحذف ، يقول الحيوطي : فنع
الجمهور القياس عليها ، وجوزه الأخفش الصغير - علي بن سليمان - وابن الطراوة
ووالدي - رحمه الله .

ومن شواهد قول الشاعر :

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُرًا وَعَسَاقِلًا

ولقد نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(١)

أى : جنيت لك ، وفى اللسان « جفاها له ، رجفاه إياها » .

وقول عروة بن حزام :

تَحْنُ فَقَيْدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ

وأخفى الذى لولا الأسمى اقضانى^(٢)

أى : اقضى على الموت ، كما قال الله تعالى : « فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ »^(٣) .

وقول خفاف بن ثذبة :

أَمْرُكَ الظُّلَمَ فَأَمَلُ مَا أُمِرْتُ بِهِ

فقد تركك ذا مال وذا نسب^(٤)

(١) من السكامل « مجم - ول » فى مجالس نعلب ٢/٦٢٤ ، المنتخب ٤/٤٨ ،
اللسان « جنى » .

(٢) من الطويل - فى الجمع ٢/٣٩ ، الدرر ٢/٢٢٢ ، العين ٢/٥٥٢ ، اللسان « قفى »
الخزانة ٩/١١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢١ .

(٣) سبأ ١٤ .

(٤) من البسيط - ونسب لغيره - انظر السكتاب ١/١٧ ، ابن يمش ٢/٤٤ ،
٥٠/٨ ، البحر ٦/١٩ ، أمالي الشجرى ١/٣٦٥ ، الخزانة ١/٣٣٩ .

أى : أمرتك بالخير .

وقد حاول المبرد أن يحمل حذف حرف الجر في هذا الشاهد قياساً فقال^(١) وتقول : أمرته أن يقوم يا فتى ، فالمعنى : أمرته بأن يقوم ؛ إلا أنك حذفته حرف الخفض ، وحذفه مع « أن » جيد ، وإذا كان المصدر على وجهه جاز الحذف ، ولم يكن كحسنه مع « أن » ، لأنها وصلت اسم ، فقد صار الحرف والفعل والفاعل اسماً ، وإن اتصل به شيء ، صار معه في الصلة ، فإذا طال الكلام احتمل الحذف ، فأما المصدر غير « أن » فنحو : أمرتك الخير يا فتى ، كالقائل الشاعر : أمرتك الخير الخ ، فهذا يصلح على المجاز ، وأما « أن » فالأحسن فيها الحذف ، كما قال الله « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه »^(٢) ومعنى قضى ههنا : أمر .

فحمل الكلام على أن « الخير » مصدر في تقدير « أن » ، والمعروف أن « خيراً » صفة مشبهة ، أو أفعل تفصيل ، ولهذا قال « فهذا يصلح على المجاز » وكأنه يرى أن الأصل : أمرتك أن تفعل الخير ، ثم حول إلى فعل الخير ، ثم حذف المضاف ، وبذلك جملة حذفاً قياساً ، لأن المصدر الصريح في حكم المصدر المؤول .

وربما كان كلام ابن الشجري تفسيراً الكلام المبرد ، حيث يقول^(٣) « وما حذفوا منه « الباء » فعاقبها النصب قولهم : أمرتك الخير ، يريدون : بالخير ، والباء كثيراً ما تحذف في قولهم : أموتك أن تفعل كذا ، فإذا صرحوا

(٢) الإسراء ٢٣ .

(١) في المختضب ٣٤/٢ ، ٣٥ .

(٣) في الأمل ١/٣٦٥ .

بالمصدر ، قالوا : أمرتك بفعل كذا ، وإنما استحسنوا حذف الباء مع « أن »
لطول « أن » بصلتها .

وحمله الأعمى على أن « الخير » مصدر فقال ^(١) « وسوغ الحذف والنصب أن
« الخير » اسم فعل يحسن « أن » وما حملت فيه في موضعه ، و « أن » يحذف
معها حرف الجر كثير .

ويرد البغدادي كون « الخير » مصدرا فيقول ^(٢) « ونقل ابن هشام اللخمي
هذا الكلام في شرح أبيات الجبل ، إلا أنه قال : الخير مصدر ، وهذا
ليس بجهد » .

ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذُنْبًا لَسْتُ مُخَصِّيَةً

رب العباد إليه الوجه والعمل ^(٣)

أى : من ذنب .

وقد حمله المبرد على أنه مصدر ، كسابقه .

ويقول ابن يعيش ^(٤) « والمراد من ذنب ، وهو في البيت الأول أسهل منه
ههنا ، لأن الخير مصدر ، والمصدر مقدر بـ « أن » والفعل » .

(١) في الكتاب ١٧/١ « هامش » .

(٢) في الخزائن ٣٣٩/١ .

(٣) من البسيط « مجهول » ذنبا : جميع الذنوب ، ولأن ذكره قد تغم في الإثبات ،
انظر الكتاب ١٧/١ ، المقضب ٣٢٠/٢ ، ابن يعيش ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، المصنف ٢٢٦/٣ ،
المعجم ٨٧/٢ ، الأشتوني ١٧٦/٢ ، التصريح ٣٩٤/١ .

(٤) في شرح الفصل ٥١/٨ .

ومنه قول الفزوقي :

ومما الذي اختير الرجال سماعةً ويؤودا إذا هبّ الرياح الزاعج^(١)
أى من الرجال ، ويبدو أن المبرد لم يستطع أن يجد مخرجا كما فعل في الشاهدين
السابقين ، فاعترف بحذف حرف الجر ، وسكت .

ومنه قوله :

اخترتك الأساس إذ رقت خلافتهم
واعقل من كان يزجى عنده السؤل^(٢)

ومنه قول الراعي النخري :

فقلت له اخترها قلوصها سمينة ونابا علينا مثل نابك في الحيا^(٣)
فقام إليها خبتر بسلامة فلا عونا حبر أبما فقى
أى : اختر منها قلوصا .

ومنه قول المعجاج :

* نحت الذي اختار له الله الشجر^(٤) *

(١) من الكامل : انظر ابن يمين ٥١/٨ ، الخزانة ١٢٣/٩ ، لكتاب ١٩/١ ،
المقضب ٣٣٠/٤ ، الكشاف ١٢١/٢ .

(٢) من البسيط « مجهول » من عواهد البحر المحيط ٣٩٨/٤ .

(٣) من الطويل - قلوص : الناقة الفتية ، الناب : السنّة ، الحيا : الشحم والسمون ،
ويروى : وناب - من عواهد معاني القرآن للقراء ٣٩٥/١ .

(٤) من الرجز - الشاهد في معاني القراء ٣٩٥/١ ، تأويل مشكل القرآن ٢٢٩ ،
مجالس ثمان ٥٨٨/٢ .

أى : تحت الشجرة التى اختار له الله من الشجر .

ومنه قوله : أنا الذى سمّيتنى أُمى حَيَذَرَة ^(١) .

الشواهد القرآنية

١ — ومن شواهد ذلك فى كتاب الله . قوله تعالى « واختار موسى قومه سبعمين رجلا ^(٢) » أى : من قومه .

ويبدو أن المبرد لم يستطع حل الآية على المصدر المربيع فاعترف بحذف حرف الجر وسكت ^(٣) ، ثم ذكر الآية مرة أخرى قائلا ^(٤) « ألا ترى أن قولك : مررت بزيدا ، لو حذف (الباء) قلت : مررت زيدا ، إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة ، وعلى هذا قول الله عز وجل « واختار موسى قومه سبعمين رجلا » إنما هو - والله أعلم - من قومه ، فلما حذف حرف الإضافة ، وصل الفعل بفعل . والمعروف أن : مررت زيدا ، بهذه شاذ ، ثم ذكر الآية مرة ثالثة فقال ^(٥) « وتقول أشهد أن محمدا رسول الله ، فكان التقدير : أشهد على أن محمدا رسول الله ، أى : أشهد بذلك ، فإذا حذف حروف الجر ، وصل الفعل بفعل ، وكان حذفها حسنا أطول الصلة ، كما قال عز وجل « واختار موسى قومه » أى : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسن جدا ، وإن شئت جئت به » .

فاكتفى بالإشارة إلى أن الحذف مع المصدر حسن جدا ، والآية ليس فيها

(١) من "رجز - من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٣١ .

(٢) الأعراف ١٥٥ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٢/١ ، تأويل مشكل

القرآن ٢٢٩ ، البيان ٣٧٦/١ ، السكتاب ١٦/١ ، السكتاف ١٢١/٢ .

(٣) فى المتن ٣٢٠/٢ . (٤) فى المتن ٣٣٠/٤ .

(٥) فى المتن ٣٤١/٢ . وانظر السكتاب ١٣٦/١ ، ١٩٢/٨ .

مصدر لا مريح ولا مؤول ، وكلامه مضطرب ، وكذلك حكم ابن عصفور على الآية بالشذوذ^(١) .

وقريب منه قول أبي حيان^(٢) « واختار من الأفعال التي تمتد إلى اثنين أحدهما بنفسه ، والآخر بواسطة حرف الجر ، وهي مقصورة على السماع » .

وقد لجأ بعض النحاة إلى التأويل محاولا إبعاد الآية عن المسك بالشذوذ ، يقول الجبل^(٣) (والفعل الأول (سبعين) أى : اختار موسى سبعين رجلا من قومه ، وأعرب بعضهم (قومه) الأول ، و (سبعين) بدلا منه ، بدل بعض من كل ، وحذف الضمير ، أى : سبعين منهم ، ويحتاج هذا إلى مفعول ثان - وهو المختار منه ، وفيه تكاف بحذف رابط البدل ، والمختار منه) .

ويرد العكبرى كون (سبعين) بدلا فيقول^(٤) « ولا يجوز أن يكون (سبعين) بدلا عند الأكثرين ، لأن البدل منه ، في نية الطرح ، والاختيار لا بدله من مختار ، ومختار منه ، والبدل يسقط المختار منه ، وأرى أن البدل جائز على ضعف ، ويكون التقدير : سبعين رجلا منهم) .

ولو فكر العكبرى في مرجح الضمير الذى قدره ، وهو (منهم) لما أجاز البدل على ضعف فتقدير هذا الضمير وكيفك جدا ، وربما دفعه إلى هذا التقدير الضمير هروبه من تقدير حرف الجر الذى حكم الجمهور بشذوذه .

وقد رد ابن يعيش كون (سبعين) بدلا ، ولكن من زاوية أخرى ، فقال^(٥) - في قول الفozق « ومن الذى اختير الرجال الخ » - (والشاهد فيه :

(٢) في البحر ٢٩٨/٤

(٤) في التبيان ٥٩٧/١

(١) انظر شرح الجبل ٢١

(٣) في حاشيته ١٩٥/٢

(٥) في شرح الفصل ٥١/٨

حذف (من) والمراد : من الرجال ، لحذف وعدى الفعل بنفسه ، وفي تقديم المفعول على الجورور بـ (من) دلالة على أنه مفعول ثان ، وليس يبدل إذ البدل لا يسوغ تقديمه فأعراب « سبعين » بدلا مردود ، أو ضعيف ، وتقدير حرف الجر أقرب منه ، ولكنه شاذ عند جمهور النحاة ، مع أن المعنى يحتم تقديره باعترافيهم جميعا ، وأيضا الصماعة النحوية تؤيد هذا التقدير ، لأنها قد رفضت كون (سبعين) بدلا ، إذن التأويل في الآية لم يساعد النحاة على التخلص من مشكلة حذف حرف الجر ، ولو أنصف النحاة لتركز بحثهم عن السر في تقديم المفعول الثاني ، وعن السر في حذف (من) دون الدخول في مقامات التأويل ، أما السر في التقديم فقد أشار إليه ابن يعيش قائلا^(١) « والمقدم في الرتبة هو المنصوب بـ حرف جر ، فإن قدمت الجورور فلقرب من العناية للبيان ، والعناية به التأخير » .

وأما السر في حذف (من) فقد أشار إليه الفراء قائلا^(٢) « وجاء التفسير : اختار منهم سبعين رجلا ، وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم ، إذ طرحت (من) ، لأنه مأخوذ من قولك : هؤلاء خير القوم ، وخير من القوم ، فلما جازت الإضافة مكان (من) لم يتغير المعنى ، استجازوا أن يقولوا : اخترتكم رجلا ، واخترت منكم رجلا » .

وقد ذهب الفراء بعيدا في تلخيص هذا السر ، فقد قاسه على أفضل التفضيل ، حيث يجوز ذكر (من) جارة المفضل عليه ، ويجوز إضافته إلى المفضل عليه ، وإضافته على معنى (من) فالمرءف أنه حين تستعمل (اختر) بمعنى (فضل) تقدم

(١) في شرح الفصل ٨/٥٠ .

(٢) في معاني القرآن ١/٢٩٥ ، وانظر مجالس ثعلب ٢/٥٨٨ .

به (على) وليس به (من) قال تعالى « واقد اخترناهم على علم على العالمين »^(١) ، كما كان غير موفق حين قال (ولم يتغير المعنى) ، لأن ذكر (من) مع (أفعل) وإضافته ليسا سواء .

كما أشار أبو العباس إلى السر فقال^(٢) « إنما جاز هذا ، لأن الاختيار يدل على التبعية ، ولذلك حذف (من) .

وكأنه يقصد أنه حذف لفظه من سياق الكلام ، ولكن هل يعنى أن (من) للتبعية ؟

وأرى أن السر في حذف (من) هو الإشارة إلى أن (قومه) كلهم أهل للاختيار ، حيث وقع اختبار عليهم مباشرة ، وحيث قدم ، وتقديمه للعناية والاهتمام . ولو ذكرت (من) لضعف هذا المعنى .

٢ - ومنها قوله تعالى « اتَّوَيْنَا زَبَرَ الْحَدِيدِ »^(٣) .

يقول العكبري^(٤) : يقرأ بفتح الهمزة والمد ، أى : أعطينى ، ويوصلها ، أى : جيئتنى ، والتقدير : بزبر الحديد ، أو هو بمعنى : احضروا ، لأن (جاء وحضر) مقاربان .

ويقول الرضى^(٥) - وهو يتحدث عن باء العمدة - : « ولا يكون مستقراً ، وما سمعته مقدراً إلا فى قراءة من قرأ (اتَّوَيْنَا زَبَرَ الْحَدِيدِ) أى : بزبر الحديد » .

ومما يدل على تقدير (الباء) قوله تعالى (فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا)^(٦) ، وقوله تعالى (إِلَّا مَنْ أَمْنَى اللَّهُ بِقُلُوبِ سَائِمٍ)^(٧) .

(١) للدخان ٣٢ . (٢) اللسان « خير » .

(٣) الكهف ٩٦ . (٤) فى التبيان ٨٦١/٢ .

(٥) فى شرح الكافية ٣٦٧/٢ . (٦) مريم ٢٧ .

(٧) الشعراء ٨٩ .

ولعل التسري في حذف (البا) في الآية أن الإلصاق غير موجود ، أما ذكرها في الآيتين فلأن معنى الإلصاق مراد .

٣ - ومنها قوله تعالى : (فَلَمَّا قَفَّيْ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَارَ زَوْجُنَا كَمَا)^(١) .

أى : زوجها إليها ، بدليل قوله تعالى : (وَزَوْجُنَا هُمْ بِمُورِعِينَ)^(٢) وفي اللسان « وقد تزوج امرأة ، وزوجه إياها وبها » .

٤ - ومنها قوله تعالى : (لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ)^(٣) .

ومثلها قوله تعالى : (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ)^(٤) ، وقوله تعالى : (وَقَالُوا الْحَدُثُ الَّذِي صَدَقْنَا وَعْدَهُ)^(٥) .

يقول الزمخشري^(٦) : « صدقه في رؤياه ، ولم يكذبه - تعالى الله عن الكذب وعن كل قبيح علواً كبيراً ، فحذف الجار وأوصل الفعل ، كقوله تعالى : (صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ)^(٧) .

ويرى بعضهم أن (صدق) يتعدى إلى مفعولين ، وكذلك (كذب) يقال : صدقني الحديث ، وكذبني الحديث ، يقول الجمل^(٨) : (فعلى هذا لاحذف فيها ، لكنه غريب ؛ لأنه لم يعمد تعدى الحذف إلى مفعولين ، والشدد إلى واحد » .

(١) الأحزاب ٣٧ ، وانظر الهمع ٨٩/٢

(٢) البهتان ٥٤ والطور ٢٠ (٣) الفتح ٢٧

(٤) آل عمران ١٥٢ (٥) الزمر ٧٤

(٦) في الكشف ٥٤٩/٣ ، وانظر البحر ١٠١/٨

(٧) الأحزاب ٢٣ (٨) في حاشيته ١٧٠/٤

هـ - ومنها قوله تعالى: (قل يا أهل الكتاب لِمَ تُصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبِعُونَهَا عَوَجًا)^(١).

يقول الزمخشري^(٢): « تطلبون لها اعوجاجاً وميلاً عن القصد والاستقامة ».

ويقول الزجاج^(٣): « أى : تبغون لها العوج ، يقال : فى الأمر والدين عوج ، وفى كل شئ عوج ، والعرب تقول : ابغى كذا وكذا ، أى اطلبه لى ، وتقول : أبغى كذا وكذا - بفتح الألف - تريد : أعنى على طلبه ، أى : اطلبه مئى ».

هذا هو المعنى ، وكان يجب أن يقف النحاة عند هذا الحد ، ولكن التأويل لا بد أن يأخذ مجراه .

يقول الجمل^(٤): « (عوجا) حال ، بدليل قول الشارح (معوجة) وإن كان محتمل المفعولية ، وأن (الهاء) فى (تبغونها) على تقدير التعليل ، أى : تبغون لأجلها عوجا » .

وفاته أن الحال تفسد المعنى ، فهى تدل على أن (سبيل الله) من أوصافها أو من شأنها أن تكون (عوجا) فالعروف أن الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، والوصف محتمل الوقوع ، فهل يجوز أن يكون المعنى : تطلبون سبيل الله حال كونها عوجا أى معوجة ، أعتقد أن ذلك لن يكون ولعله قال ذلك سهواً .

(٢) فى الكشف ٤٤٩/١

(١) آل عمران ٩٩

(٣) فى معانى القرآن ٤٥٧/١ ، وانظر معانى القرآن للأفراء ٢٢٧/١ ، الطبرى

٥٣/٧ ، البحر ١٤/٣

(٤) فى حاشيته ٢٩٩/١

ومثل هذه الآية في كل ما ذكر قوله تعالى (الذين يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا)^(١) ، وقوله تعالى (وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا)^(٢) ، وقوله تعالى : (قُلْ أَعِزَّ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِهْلًا)^(٣) .

يقول أبو البقاء^(٤) : (أعز الله) فيه وجهان :

أحدهما : هو مفعول (أبغيتكم) والتقدير : أبغيت لكم ، فحذف (اللام) ، (إهلا) تمييز .

والثاني : أن (إهلا) مفعول (أبغيتكم) و (غير الله) صفة له ، قدمت عليه ، فصارت حالا .

وجعل (إهلا) تمييز فاسد ؛ لأن المعنى سيكون : لا أطلب لكم غير الله من هذا الجنس ، فالنفي المستفاد من الاستفهام الإنكارى منصوب على الجملة ما عدا التمييز ؛ لأن التمييز بيان ، والبيان لا ينفي .

الإعراب الصحيح

أما جعل (غير الله) حالا ، فإعراب صحيح ؛ لأن النفي ينصب على الحال ، والحال مصدرية بكلمة نفي ، ونفي النفي إثبات ، فكأن المعنى : لا أطلب لكم إهلا إلا الله ، وكأن الآية معناها : لا إله إلا الله .

ومما يدل على صحة هذا الإعراب ولزومه قوله تعالى (مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ

(٢) الأعراف ٨٦

(٤) في التبيان ١/ ٥٩٣

(١) الأعراف ٤٥

(٣) الأعراف ١٤٠

الله^(١)، وقوله تعالى : (ما لكم من إله غيرِه)^(٢)، وقوله تعالى : (أم لهم إله غيرُ الله)^(٣)، غير الله صفة في هذه الآيات .

ويضيف الجبل^(٤) : « فلما حذف الحرف وصل الفعل بنفسه ، وهو غير منقاس » . وقوله تعالى : (يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ)^(٥) ، أى : يبتغون لكم .

وبدل على أن حرف الجر مقدر قوله تعالى (الذى أنزلَ على عبده الكتابَ ولم يجعلْ له عِوَجًا)^(٦)، وقوله تعالى (يَوْمَئِذٍ يَقْبَعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ)^(٧) وقوله تعالى (فَإِنْ أَطَاعَ فَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا)^(٨) .

يقول المـكبرى^(٩) : « في (تبغوا) وجهان :

أحدهما : هو من البغى الذى هو الظلم ، فعلى هذا هو غير مقعد ، و (سبيلًا) على هذا منصوب على تقدير حذف حرف الجر ، أى : بسبيل .

والثانى : هو من قولك : بغيت الأمر ، أى : طلبته ، فعلى هذا يكون مقعديا ، و (سبيلًا) مفعوله ، و (عليهم) من نعمت السبيل ، فيكون حالا ؛ لتقدمه عليه .

وقد ناقض نفسه ، فقد قال في قوله تعالى (تبغونها عوجًا)^(١٠) : (عوجًا)

- | | |
|---|---------------------|
| (١) الأنعام ٤٦ | (٢) الأعراف ٥٩ |
| (٣) الطور ٤٣ | (٤) في حاشيته ١٨٦/٢ |
| (٥) التوبة ٤٧ ، وانظر الرضى ٣٧٣/٢ ، ومماتى القرآن للأفراء ٤٤٠/١ | (٦) الكهف ١ |
| (٧) طه ١٠٨ | (٨) النساء ٣٤ |
| (٩) في التبيان ٣٥٤/١ | (١٠) آل عمران ٩٩ |

حال ، ومعنى هذا أن الضمير مفعول به ، وهنا جفل الضمير لذي أظهر منه حرف الجر حالا .

وربما كان قول الجمل^(١) : « وقيل : هو من الطالب ، وفي (عليين) وجهان : أحدهما : أنه متعلق بـ (تبغوا) كان قوله أقرب ، ودليلا على أن هذا الفعل يتعدى بحرف الجر .

٦ - ومنها قوله تعالى : (لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خِيَالًا)^(٢) ، أي : لا يأتون لسكم خيالا .

يقول العسكري^(٣) : « و (يأتو) يتعدى إلى مفعول واحد ، و (خيالا) منصوب على التمييز « ولو وقف عند هذا الحد لأراح الفحاة من مشكلة حذف حرف الجر ، ولكنه يعود فيقول : « ويجوز أن يكون النصب لحذف حرف الجر ، تقديره : لا يأتونكم في تخييلكم ، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال » .

أما الزمخشري فذهب إلى التضمين ، يقول^(٤) : « ألا في الأمر يأتو ، إذا قصر فيه ، ثم استعمل متعدى إلى مفعولين في قولهم : لا ألوك نصحا ، ولا ألوك جهداً ، على التضمين ، والمعنى : لا أملك نصحا ، ولا أفتصكه » .

(١) في حاشيته ٢٧٩/١

(٢) آل عمران ١١٨ ، وانظر الرضى ٢٧٣/٢

(٣) في التبيان ٢٨٧/١ ، وانظر البحر ٣٩/٣

(٤) في الكشف ٤٨٥/١

أما الطبري فيقول^(١) : « يعنى : لا يستطيعونكم شراً ، من ألوت آلوا ألوا ، يقال : ما ألا فلان كذا ، أى : ما استطاع » .

ولا معنى لتضمين الزنجشري ، ولا معنى لكلام الطبري أيضاً ، وربما كان المعنى الذى ذكره ابن عطية أقرب حيث يقول^(٢) : « معناه : لا يقصرون لكم فيما فيه الفساد عليكم » ، ومثله قوله^(٣) : « نصب بنزع الخافضين ، أى : لا يقصرون لكم فى الفساد » .

واسكن النجاة قد احتاروا فى حذف حرف واحد ، وحاولوا التأويل أو التضمين ، فجاءهم ابن عطية بحذف حرفين ، فإذا هم فاعلون ؟

٧ — ومنها قوله تعالى : (إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافونى إن كنتم مؤمنين)^(٤) .

يقول الزنجشري^(٥) : « يخوفكم أولياءه ، الذين هم أبو سفيان وأصحابه ، وتدل عليه قواة ابن عباس وابن مسعود : (يخوفكم أولياءه) وقوله : (فلا تخافوهم) وقيل : (يخوف أولياءه) القاعدون عن الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن قلت : فاللام رجم الضمير فى (لا تخافوهم) على هذا التفسير ؟ قلت : إلى الناس فى قوله (إن الناس قد جمعوا لكم) فلا تخافوهم ، فتمعدوا عن القتال وتجهنوا » .

(١) فى جامع البيان عن تأويل القرآن ٧ / ١٣٩ .

(٢) فى البحر ٣ / ٣٩ .

(٣) فى تفسير الجلالين ١ / ٣٠٧ .

(٤) آل عمران ١٧٥ .

(٥) فى الكشاف ١ / ٤٨١ ، وانظر حاشية الجمل ١ / ٨ .

ويقول أبو حيان : « والتشديد في (يخوف) للنقل ، كان قبله يتعدى لواحد ، فلما ضُغِف صار يتعدى لاثنتين ، وهو من الأفعال التي يجوز حذف مفعولها ، أو أحدهما اختصاراً أو اختصاراً ، وهنا تعدى لواحد ، والآخر محذوف » (١).

وقد تبع الزمخشري في جعل (خوف) يتعدى لاثنتين ، ولكنه يعود فيقول : « قرأ أبتّ والغنى (يخوفكم بأوليائه) فيجوز أن تكون الباء زائدة مثلها في (قرآن بالسور) » (٢) ، ويكون المفعول الثاني هو (بأوليائه) ، أي (أوليائه) كقراءة الجمهور ، ويجوز أن تكون الباء للسبب ، ويكون مفعول (يخوف) الثاني محذوفاً ، أي : يخوفكم الشر بأوليائه ، فيكونون آلة للتخويف .

وجعل الباء زائدة لا معنى له ، فالحل على الزيادة خروج عن الأصل ومجر من الدعاء ، وأيضاً من القواعد العامة « الحرف الزائد يفيد التوكيد » ، فهل تخويف الشيطان يحتاج إلى توكيد ؟ وقوله : مفعول يخوف محذوف ، أي : يخوفكم الشر ، فهل تقدير (الشر) له فائدة ؟ وما معنى : يخوفكم الشر ؟ لا أجد لها معنى ، ثم جعله (الباء) للسبب ضياع للمعنى ، فالمفروض أن بين السبب والمسبب علاقة للتلازم ، ولا يوجد تلازم بين (بأوليائه) و (يخوفكم) ، وقوله بعد ذلك : « فيكونون آلة للتخويف » يفيد أن باء السبب هي باء الآلة ، والمعروف أن باء الآلة تدخل على الأداة التي يحدث بها

(١) في البحر ٣ / ١٢٠ .

(٢) يقصد قول الراعي النميري :

من الحرائر لا ربات أجمرة
سود الحاجر لا قرآن بالسور

الفعل ، والآلة غير عاقلة ، فهل أولياء الشياطين مجرد آلات ؟ وقد قال المفسرون :
أولياء الشيطان : أبو سفيان وأصحابه ، أو المفاقون .

ولعله قد أدرك إغرابة هذا الكلام فمدل عنه ، فقال ^(١) : « (يخوف أولياءه) فيه محذوفان ، مفعول وحرف جر ، والتقدير : يخوفكم بأوليائه ، كما جاء ذاك المحذوفان مصرحاً بهما في قوله تعالى : (يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ) ^(٢) » .

ولو راعى النحاة جانب المعنى وتركز بحشهم عن السر في حذف مفعول (يخوف) وحرف الجر لكان أنسب ، والمعروف أن حذف المفعول قد قال عنه علماء البلاغة إنه لتفزيل المتعمد منزلة اللازم ، فكان معنى يخوف : ينشر الخوف ، ثم إن حذف الباء - ومعناها - كما أرى - الإصاق - يدل على أن التخويف بأوليائه ، لا إصاق فيه فالتخلص منه سهل ، ولذلك قال الله تعالى (فلا تخافوهم) .

وأغرب من تقديرات أبي حيان قول بعض العربيين ^(٣) : « إن التقدير - في قراءة الجمهور - يخوف أولياءه - يخوف بأوليائه ، فيكون إذ ذاك قد حذف مفعولاً (يخوف) لدلالة المعنى على الحذف ، والتقدير : يخوفكم الشر بأوليائه » .

وقد قال أبو حيان عن هذا التقدير : « وهذا بعيد » .

(١) في النهر ٣ / ١٢٠ وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٢٢ .

(٢) الزمر ١٦ .

(٣) انظر البحر ٣ / ١٢٠ .

وكل هذا لأن النعاة يبتعدون كل البعد عن تقدير حرف الجر ، مع أن
 للمعنى يستوجب تقديره ، والاستعمال العربي لا يمنع ، كما أن هذه الآية قد قرئت
 (يخوفكم بأوليائه) وهذا يدل على أن حرف الجر مقدر ، وأيضاً قد ظهر
 للمفعول وحرف الجر في قوله تعالى : (ذَلِكَ الَّذِي يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ)^(١) ،
 وقوله تعالى : (وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ)^(٢) ، وقد ذكر حرف الجر
 في الآيتين ، لأن التخويف فيهما فيه معنى الإلصاق .

وقد قدر الباء كثير من النعاة ، منهم : ابن قتيبة^(٣) ، والفراء^(٤) ، وابن
 الأنباري^(٥) ، والمكبري^(٦) ، التقدير عندهم : يخوفكم بأوليائه . أما الزجاج
 فقد قال^(٧) : « وقال بعضهم : يخوف أوليائه ، أي : يخافه للمنافقون ، ومن
 لا حقيقة لإيمانه ، فلا تخافوهم ، أي تخافوا المشركين » .

وربما كان هذا المعنى أنسب المعاني ، فهو بعيد عن تقدير حرف الجر الذي
 يرفضه جمهور النعاة رفضاً باتاً ، وفيه حمل الآية على ظاهرها دون تقدير
 أو تأويل .

٨ — ومنها قوله تعالى : (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا)^(٨) ، ومثلها أيضاً قوله

(١) الزمر ١٦ . (٢) الزمر ٣٦ .

(٣) في تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٢ .

(٤) في معاني القرآن ١ / ٢٤٨ ، وانظر مجالس ثواب ٢ / ٥٠٥ .

(٥) في البيان ١ / ٢٣١ .

(٦) في التبيان ١ / ٣١١ .

(٧) في معاني القرآن ١ / ٥٠٧ .

(٨) المكثف ٢ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٢ .

تعالى : (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ)^(١) ، يقول الفراء^(٢) : « المعنى : لينذركم يوم التلاق ... لينذركم بأساً شديداً ، البأس لا يندر ، وإنما يندر به » .

فجعل الایقین كقوله تعالى (يخوف أولياءه) في التقدير ، وقد ظهرت (الباء) مع هذا الفعل في آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : (وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَنْذِرْكُمْ بِهِ)^(٣) ، وقوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ)^(٤) ، وقوله تعالى : (وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أُنْذِرَ قَوْمَهُ بِالْأَغْصَافِ)^(٥) .

وقد حذف أيضاً في آيات كثيرة ، وذلك بدل على أن هذا الفعل يتعدى لائنين : أحدهما بحرف الجر ، وفي اللسان أيضاً « أنذره بالأمر إنذار » ، ولكن الجمل ينقل في حاشيته أن هذا الفعل يفصم مفعولين^(٦) .

٩ — ومنها قوله تعالى : (سَنُعَمِّدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى)^(٧) .

يقول ابن الأنباري^(٨) : « (سيرتها) منصوب به (سنعميدها) بتقدير حرف الجر ، وتقديره : إلى سيرتها ، فحذف حرف الجر ، فأنصل الفعل به فقصبه » .

وقد حاول المكبري أن يجد مخرجا ، فقال^(٩) : « (سيرتها الأولى) هو بدل من ضمير المفعول - بدل الاشتغال - لأن معنى سيرتها : صفتها أو هيئتها » ،

(١) غافر ١٥ . (٢) في معاني القرآن ١/ ٢٤٨ .

(٣) الأنعام ١٩ . (٤) الأنبياء ٤٥ .

(٥) الأحقاف ٢١ . (٦) في ٣/ ٣ .

(٧) طه ٢١ ، وانظر تفسير الجلالين ٢/ ٨٧ .

(٨) في البيان ٢/ ١٤١ . (٩) في التبيان ٢/ ٨٨٩ .

ثم عاد وجعلها ظرفاً ، فقال : « ويجوز أن يكون ظرفاً ، أى : فى طريقتهما » ،
ثم نقل تقدير ابن الأنبارى .

وربما كان ناقلاً عن الزمخشري جعلها ظرفاً فهو يقول^(١) : « (السيرة) من
السير ، كالركبة من الركوب ، يقال : سار فلان سيرة حسنة ، ثم انسع فيها ،
ففتلت إلى معنى المذهب والطريقة ، وقيل : سير الأولين ، فيجوز أن ينتصب
على الظرف ، أى : سعيدها فى طريقتهما الأولى ، أى : فى حال ما كانت
بعضا » .

ولم يرتض أبو حيان النصب على الظرفية فردده قائلاً^(٢) : « و (طريقتهما)
ظرف مختص ، فلا يعمد إلى الفعل على طريقة الظرفية إلا بواسطة (فى) ،
ولا يجوز الحذف إلا فى ضرورة ، أو فيما شذت فيه العرب » .

كاردده أيضاً ابن هشام ، ووصف كلام الزمخشري بالوهم ، وجعل الآية من
حذف حرف الجر توسماً ، وهو (إلى) .

ثم حاول الزمخشري أن يجد مخرجاً آخر ، فيقول : « ويجوز أن يكون
(أعاد) منقولاً من (عاده) بمعنى (عاد إليه) فيعمد إلى مفعولين » .

ولكن كيف يكون من (عاد إليه) ويمد إلى اثنين ؟

ثم يذكر وجهاً ثالثاً فيقول : « ووجه ثالث حسن ، وهو أن يكون
(سعيدها) مستقلاً بنفسه غير متعلق بسيرتها ، بمعنى أنها أنشئت أول

(١) فى الكشف ٥٣٤ / ٢ . (٢) فى البحر ٢٣٦ / ٦ .

(٣) فى التنفى ١٤٢ / ٢ .

ما أنشئت عصا ، ثم ذهبت وبطلت بالقاب حية ، فسفهيدها بعد ذهابها
كما أنشأناها أولا ، ونصب (سيرتها) بفعل مضمر ، أى : تسير سيرتها
الأولى .

لقد أطال دون مبرز ، وكل ذلك لأنه لا يرى تقدير حرف الجر ، فابتعد عن
المعنى القريب ، ولو تقبنا هذا الفعل في القرآن لوجدناه يعتمدى لائنين ، أحدهما
بحرف الجر ، ومنه قوله تعالى : (منها خلَقْنَاكُمْ وفيها نُعِيدُكُمْ)^(١) ، وقوله
تعالى : (أَمْ أَمِنُكُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى)^(٢) ، وقوله تعالى : (ثُمَّ يُعِيدُكُمْ
فيها ويخرجكم إخراجا)^(٣) .

ولذلك لو قال النحاة : الحرف المحذوف هو (في) لكان أنسب .

١٠ — ومنها قوله تعالى : (وَلَقَدْ مَرَّ قَدْرُنَا هُ مَنَازِلَ)^(٤) .

يقول الأنباري^(٥) : « يحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون تقديره : قدرناه
ذا منازل ، فحذف المضاف ، والثاني : أن يكون تقديره : قدرنا له منازل ،
فحذف حرف الجر من المفعول الأول » .

بوضح السكبري ذلك فيقول^(٦) : « أى : ذا منازل ، فهو حال ، أو مفعول
ثان ، لأن (قدرنا) بمعنى (صيرنا) » .

وكذلك جعله الزمخشري يعتمدى إلى مفعولين ، يقول^(٧) : « ولا بد من

(٢) الإسراء ٦٩ .

(١) طه ٥٥ .

(٤) يس ٣٩ .

(٣) نوح ١٨ .

(٦) في التبيان ٢ / ١٠٨٢ .

(٥) في البيان ٢ / ٢٩٥ .

(٧) في الكشف ٢ / ٣٢٣ .

تقدير مضاف ؛ لأنه لا معنى لتقدير نفيس القمر بمنازل ، والمعنى : قدرنا سيرة منازل .

أما الجمل فيقول^(١) : « الثالث : أنه ظرف ، أي : قدرنا سيرة في منازل » .
وفاته أن جمهور النحاة لا يرى نصب الظرف المشفق إلا بمادته التي اشتق منها .

وانظر هذا الفعل في القرآن ، قال تعالى : (وَقَدَّرَ فِيهَا أَمَواتِها)^(٢) ، وقال تعالى : (وَقَدَّرْنَا فِيها السَّيرَ)^(٣) ، وقال تعالى : (إَلا أَمَرَأَتَهُ قَدَّرَناها من الغابرين)^(٤) .

فقد ورد متعديا إلى اثنين ، أحدهما : بحرف الجر ، كما ورد أيضاً متعديا إلى مفعول وظرف ، كقوله تعالى : (نَحْنُ قَدَّرَنا بَينَناكُمْ المَواتَ وما نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ)^(٥) ، كما ورد متعديا إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : (وخالق كل شيء قَدَّرَهُ تَقدِيرًا)^(٦) ، وقوله تعالى : (من نَظفَ خائِضَةً قَدَّرَهُ)^(٧) ، كما ورد بدون مفعول .

وفي اللسان « قَدَّرَهُ عَلَيْهِ ، وله » ، وفيه أيضاً : « قَدَّرَ الشَّيءَ بِالشَّيءِ يَقَدِّرُهُ قَدْرًا وَقَدَّرَهُ : قاسه » .

١١ — ومنها قوله تعالى : (وَإِذا كَافَواهم أَوْزَ نوهم يُخَسِّروُن)^(٨) .

-
- | | |
|--|---------------|
| (١) في حاشيته ١٤ / ٣ | (٢) فصلت ١٠ |
| (٢) سبأ ١٨ | (٤) النمل ٥٧ |
| (٥) الواقعة ٦٠ | (٦) الفرقان ٢ |
| (٧) عبس ١٩ | |
| (٨) اللطيفين ٣ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٢٨ ، وابن عبيش ١٠٣ / ٩ | |

يقول الفراء^(١) : « (الهاء) في موضع نصب ، تقول : قد ركلك طعاماً كثيراً ، وركلتى مثله ، تريد : كنت لى ، وكت لك ، وسمعت أعرابية تقول : إذا صدر الناس أتينا التاجر ، فيكيلنا المد والمدين إلى الموسم المقبل ، فهذا شاعداً ، وهو من كلام أهل الحجاز ، ومن جاورهم من قيس » .

ويقول العكبرى^(٢) : « في (هم) وجهان ، أحدهما : هو ضمير مفعول متصل ، والتقدير : كالوا لهم ، وقيل : هذا الفعل يعتمد بنفسه تارة ، وبالحرف أخرى ، والمفعول هنا محذوف ، أى : كالوهم الطعام ، ونحو ذلك ، وعلى هذا لا يكتب (كالوا ، ووزنوا) بالآلف . والوجه الثانى : أنه ضمير منفصل مؤكدا لضمير الفاعل ، فعلى هذا يكتبان بالآلف » .

ويرجح الزمخشري كون التقدير : كالوا لهم ، أو وزنوا لهم ، ويرد كون (هم) مؤكداً ، كما يرد الاعتماد على كتابة الآلف أو عدم كتابتها .

فيقول^(٣) : « ولا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين ، لأن الكلام يخرج به إلى فظلم فاسد ، وذلك أن المعنى : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإن جعلت الضمير للمطففين انقلب إلى قولك : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإن تولوا السكيل أو الوزن هم على الخصوص ، أخسروا ، وهو كلام متنافر ؛ لأن الحديث واقع في الفعل ، لا في المباشر ، والتعلق في إبطاله بخط المصحف ، وأن الآلف التي تكتب بمد وواو الجمع غير ثابتة فيه ركيبك ؛ لأن خط المصحف لم يراع في كثير منه جد المصطلح عليه

(١) في معاني القرآن ٢٤٥/٣ .

(٢) في التبيان ١٢٧٦/٢ ، وانظر للبيان ٥٠٠/٢ ، حاشية الجمل ٥٠٢/٤ .

(٣) في الكشف ٢٢٩/٤ ، وانظر الطبرى ٢٥٢/١٩ .

في علم الخط ، على أنى رأيت في الكتب المخطوطة بأبدى الأئمة المتأمنين هذه
الآلاف مرفوضة لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعا .

ولكن أبا حنبل لم يعجبه رد الزخشرى فقال^(١) : « ولا تنافر فيه بوجه ،
ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وألا يؤكد ، والحديث واقع في الفعل ، غاية
ساقى هذا أن متعلق الاستيفاء وهو (على الناس) مذكور ، وهو في (كالوهم
أو زنوهم) محذوف للعلم به ؛ لأنه معلوم أنهم لا يخضرون السكيل والميزان
إذا كالوا لأنفسهم ، يخضرون ذلك لغيرهم » .

ولو راعى أبو حيان معنى الآية التي قبلها وهي (الذين إذا اكتملوا على
القياس يستوفون) لأدرك أن المعنى : كالوا لهم أو وزنوا لهم ، وليس المعنى
على التوكيد ، فالتوكيد أمر زائد عن أصل المعنى ، والواجب رعاية المعنى أولا ،
ثم إن جعل (هم) توكيدا يؤدي إلى تقدير منوعين ، فكأن الآية : كالوا
هم الطعام للناس ، وليس المعنى بحاجة إلى هذا التقدير ، ثم إنه يناقض نفسه
حيث يقول : « لأنه معلوم أنهم لا يخضرون السكيل والميزان إذا كالوا
لأنفسهم ، إنما يخضرون ذلك لغيرهم » فإذا كان معلوما فما فائدة التوكيد ؟

القسم الثاني

من الخلف مع نصب المجزور - وهو الخاص بالضرورة - هو غير ما سبق ،
والواقع أنه لا فرق بين القسمين ، فلا يجوز القياس عليهما ، وربما خصوا هذا
القسم بالضرورة لأن الشواهد التي وردت فيه من الشعر فقط .

فنها قول القائل :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ
وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ^(١)

أى : آليت على حب العراق ، وفي اللسان « آليت على الشيء » وآليته ، على حذف الحرف : أقضت .

ويتجو ابن هشام فاحية لفظية بحمته ، وهو يتحدث عن تقديم معمول ما بعد (لا) عليهما ، فيقول^(٢) : « وقيل : إن وقعت (لا) في صدر جواب القسم فلها الصدر ، لحولها محل أدوات الصدر ، وإلا فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد سيبويه ، إذ جعل انتصاب (حب العراق) على التوسع وإسقاط الخافض ، وهو (عن) ولم يجعله من باب « زيدا ضربته » لأن التقدير : لا أطعمه ، و (لا) هذه لها الصدر ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومالا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا .

وكأنما كان يحاول المروب من تقدير حرف الجر ، وحمله على الاشتغال ، فلم تساعده القواعد .

وقال ساعدة بن جؤية المذلى :

لَدُنَّ رَهْرَ السَّكْفِ يَغْسِلُ مَتْنُهُ

فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ^(٣)

(١) من البسيط - انظر الكتاب ١/١٧ ، أمالي الشجرى ١/٣٦٥ ، العيني ٢/٥٤٨ ،

التصريح ١/٣١٢ ، الأثموني ٢/٦٦ .

(٢) في المفتى ١/٩٢ ، وانظر ١/٩٩ ، ٢/١٥٠ ، ١٥٤ .

(٣) من الكامل - لندن : لين ناعم ، يعمل : يشتد اهتزازة ، انظر الكتاب

١/١٦ ، ١٠٩ ، أمالي الشجرى ١/٤٢ ، ٢/٢٤٨ ، المفتى ٢/١٤٢ ، العيني ٢/٥٤٤ ،

التصريح ١/٣١٢ ، الدرر ١/١٦٩ ، ٢/١٠٥ ، الأثموني ٢/٦٦ ، اللسان : عمل .

أى : عمل فى الطريق ، ويرى ابن الطراوة ، نصب الطريق على الظرفية ، يقول^(١) : « لأن الطريق صفة غالبية على كل مستطوق من بر وبحر وأرض ، قال تعالى : (نَعْتَدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسَّمْعِ)^(٢) ، وليس الطريق الذى يقبل صورة الآثار خاصة ، ولكنه على ما يَتَوَجَّهُ سلوكه ، ويمكن وطؤه ، وأيضاً فإن الثعلب لا يواطىء الطرقات ولا يألف الممارات » .

وللعرف أن الطريق اسم لمكان خاص ، فلا يجوز نصبه على الظرفية عند جمهور النحاة ، بل يجب جزمه بـ (فى) ولذا كان رأى ابن الطراوة غريباً عليهم .

ويحاول ابن جنى أن يخلص تعليلاً لنصب الطريق على الظرفية فيقول^(٣) : « وذلك أن الطريق خاص وضع موضع العام ، وذلك أن وضع هذا أن يقال : كما عمل أمامه الثعلب » ، وذلك أن الأمام قد كان يصلح لأشياء من الأماكن كثيرة من طريق وعف وغيرهما ، فوضع (الطريق) - وهو ما كان يصلح للأمام أن يقع عليه - موضع الأمام » .

ولكن جمهور النحاة يجد نفسه أمام مشكلتين فى هذا الشاهد ، فنصب الطريق على الظرفية ممنوع ، وحذف حرف الجر ممنوع ، فهو خارج عن القياس على كلا التقديرين ، وقد اختار الجمهور نصبه على حذف حرف الجر شذوذاً ، بعض البشر أهون من بعض .

(١) فى الانصاح ورقة ١٩ .

(٢) الجن ٩ ، وانظر الحزانة ٣/٨٣ ، أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو ٩٠ .

(٣) فى الخصائص ٣/٣١٩ .

ويرد ابن هشام رأى ابن الطراوة فيقول^(١) : « ومن ألهم قول ابن الطراوة في قوله : كما غسل الطريق الثعلب ، وقول جماعة - في دخلت الدار أو المسجد أو السوق : إن هذه التصويبات ظروف ، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان منهما ، ويعرف بكونه ضالماً لكل بقعة ، كمكان وجهه وجانبه وأمامه وخلفه ، والعدو أن هذه المواضع على إسقاط الجاز توسعاً » .

وكلامه مستقى من كلام الإمام ، حيث يقول^(٢) : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، شبهه بالهم ، إذ كان مكان يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام) وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل : ذهبت الشام ، دخلت البيت ، ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤبة (لدن بهز السكف ...) » .

ويوضح الأعلام كلامه فيقول : « استشهد به سيبويه على وصول الفعل إلى الطريق - وهو اسم خاص للموضع المستطرق - بغير واسطة حرف جر تشبيهاً بالمكان ، لأن (الطريق) مكان ، وهو نحو قول للعرب : ذهبت الشام ، إلا أن الطريق أقرب إلى الإيهام من (الشام) لأن الطريق تكون في كل موضع يسار فيه ، وليس الشام كذلك » .

وماذا عليهم لو قالوا : يجوز نصب الطريق على الظرفية » .

وقال جرير بن عطية الخطاطي :

تمرثون الديار ولم تخرجوا كلامكم على إذا حرام^(٣)

(١) في المنى ١٤٢/٢ . (٢) في السكتاب ١٦/١ .

(٣) من الوافر - انظر ابن عيش ٨/٨ ، ٩٠٣/٩ ، الخزائن ٩/١٨ ، المعنى

٥٦٠/٢ ، الدرر ١٠٧/٢ .

أى : ترون بالدار .

ونرى كلام النحاة غير دقيق ، وفرى موقفهم من حذف حرف الجر في غاية الاضطراب مع أنه قد سميت منه شواهد كثيرة لا حصر لها ، سواء نصب المجرور بعد المحذف أم بقي على جره ، ولكن النحاة يضمنون نصب أعينهم قول إمامهم ^(١) « وليس كل جار يضم : لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثم قبح » وخرج علينا النحاة بقاعدة مستقاة من كلام إمامهم تقول : الجار والمجرور كلمة واحدة ومحال حذف جزء من الكلمة الواحدة ، ولكنهم تساهلوا فأجازوا المحذف مع (أن) و (أن) طولها بالصلة .

يقول الرضى ^(٢) : « وذلك فيهما أيضاً بشرط تعيين الجار ... وإنما صار حذف الجار مع (أن) و (أن) كثيراً قياساً ؛ لاستطالتهما بصاتهما ، والأخفش الأصغر يميز حذف الجار مع غيرهما أيضاً قياساً إذا تعين الجار ، كما في : خرجت الدار ، ولم يثبت ، بلى قد جاء في غيرهما إما شذوذاً ، كقوله : ترون الدار الخ ، وقوله تعالى (لأقعدن لهم صراطك المستقيم) ، (ولا تعزموا عقدة النكاح) ، (وأن تسترضعوا أولادكم) .

وحكم بالشذوذ على الشواهد العربية ، والشواهد القرآنية أيضاً ، ورد رأى المنسوب للأخفش الأصغر ، مع أنه رأى الذى يجب قبوله ، رأى التابع من كلام العرب ، وليس من عقل الإمام ، وقد أخذ برأيه بعض النحاة ، يقول السيوطى ^(٣) : « فنع الجمهور القياس عليها ، وجوزه الأخفش الصغير

(١) في الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) في شرح الكافية ٢٧٢/٢ .

(٣) في المص ٨٢/٢ ، وانظر حاشية الصبان ٦٦/٢ : ٦٧ .

على بن سليمان وابن الطارادة ووالدي - رحمه الله - فقالوا : يحذف حرف الجر في كل ما لا لبس فيه بأن يتعين هو ومكانه نحو : برئت القلم السكين ، قياساً على تلك الأفعال ، فإن فقد الشرطان ، أو أحدهما بأن لم يتعين الحرف ، نحو : رغبت ، أو لم يتعين مكانه ، نحو : اخترت لإخوتك الزيدين ، لم يجز ؛ لأن كلا منهما يصلح لدخول (من) عليه .

ولست أدري ماذا يعني الرضى بقوله « ولم يثبت ؟ إن كان يعني أنه لم يثبت عن العرب ، فقد جانبه الصواب ، وإن كان يعني أنه لم يثبت عند الإمام ، أو جمهور النحاة ، فكلام العرب فوق قواعد الإمام ، والسمع مقدم على القياس وعلى التعليل ، ألا تكفي كل هذه الشواهد لإثباته ، وغيرها - لم أردنا الاستقصاء - كثير شعراً ونثراً .

ثم يلجأ الرضى إلى التضمين ، فيقول ^(١) : « والأولى في مثله أن يقال : ضمن لل لازم معنى التمدي ، أي : تجوزون الديار ، و : لأزمن صراطك المستقيم ، و : لا تنورا عقدة الفكاح ، و : ترضعوا أولادكم ، حتى لا يحمل على الشذوذ ، كما يضمن الفعل معنى غيره ، فيمدى تمضية ما ضمن مقامه .

والمعروف أن التضمين ليس قياسياً ، ويشبه ما يقال عنه : التوسع ، والرضى نفسه يعترف بهذا ، فهو يقول : « حتى لا يحمل على الشذوذ » ، إنه قد حكم على المسموع بالشذوذ أولاً ، ثم لجأ إلى التضمين ، وكأنه يحاول أن يعذره به ، أو يحاول أن يجد مخرجاً ، أو يتلصص وجهاً يعتمد به عن الحكم بالشذوذ ، ولكن هيهات ، إنه كالمستجير من الرمضاء بالنار ، ولو أنصف

(١) في شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ .

لاستعمان بالسمع وبرأى الأخفش الأصغر الذى لم يحفل النحاة به ، فيما ترى
هل رد النحاة رأيه ؛ لأنه الأصغر ؟

إن هذا التضمين قد أفسد المعنى - فيما أرى - فالشاعر قد عبر به « تمرّون »
فكيف تحولت على ألسنة النحاة إلى « تجوزون » ، ولو كان الشاعر يقصد
« تجوزون » لقالمها ، إن « تمرّون » توحى بالمعنى الذى يريده الشاعر :
فهو يقول :

أقول لصُحبتى لما ارتحلنا ودمعُ العين مُنهلٌ سِجَامُ

تمرّون الديار

أقيموا إنما يومٌ كيومٌ ولكنّ الرقيق له ذِمَامُ

بنفسى مَنْ تَجَنَّبَهُ عَزِيزٌ عَلَى وَمَنْ زيارته لِمَامُ

ومن أمسى وأصبح لا أراه ويطرُقنى إذا هَجَعَ النيامُ

إنه يريد : تمرّون مجرد مرور خالياً من الالتصاق مع أنه ممكن - هذا
الالتصاق الذى تدل عليه الباء - وكان يود فى قرارة نفسه أن يكون الدور فيه
هذا المعنى ، فالتعبير به « تمرّون » يوحى بما فى نفسه ، وحذف « الباء » يوحى
أيضاً بما يعتمل فى نفسه ، كما يشير إلى موقف صحبته الذين يعمرون دون منحه
فرصة الالتصاق بالديار ، كما يوحى التمهيد به « على » فى قول مجنون ليلى :

أمر على الديار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدار

ولو كان مجنون ليلى يملك القدرة على الالتصاق بالديار لعبّر بالباء ، وأيضاً
يقول : - فى اللسان - قال ابن سيدة : مر يمر مرأً ومروراً : جاء ، وذهب ،
ومر به ، وعليه ، ومرد : جاز عليه وجاز : سار فيه وسلكه » ، فالمرور
يوحى بالمعنى المراد ، ولكن « جاز » توحى بأنه مجرد عبور ، لا هدف منه

إلا قطع الشافعية ، ولو كان المعنى : تجوزون ، سكّات جملة « ولم تعوجوا »
لا معنى لها .

وبدل على أن « الباء » قد حذفت قول الفحّاس « سمعت على بن سليمان
الأخفش ، يقول « حدثني محمد بن يزيد المبرد ، قال : حدثني عمارة بن عقيل
ابن بلال بن جرير ، قال : إنما قال جدي :

مررت بالديار ولم تعوجوا

فالشاهد قد روي مرة بالباء ، ومرة بدونها ، وهذا يدل على حذف الباء ،
ولا يدل على التضمنين .

ويقول ابن هشام : أشدّه بعضهم :

أعضون الرسوم ولا تُحَيّا

وفيه أيضاً حذف « على » أي : على الرسوم ، وربما كان حذفها لأنه
لا يريد الاسماعيل على الرسوم .

ويبدو أن الرضى لم يسترح إلى التضمنين فعاد يقول : « وهذا قد يجوز أن
يكون مما يعتمد بحرف وغير حرف ، ويجوز أن يكون مما حذف فيه الحرف ،
فأوصل الفعل ، وعلى هذين الوجهين يحمل بيت جرير ، وقال بعضهم : إنما
الرواية : مررت بالديار . تناقض واضطراب ، فالجذف والإيصال ليس قياسياً
عنده ، ولا عند جمهور النحاة ، فكأنه يخرج من مآزق إلى مآزق ، فأما قوله :
« وهذا مما قد يجوز أن يكون مما يعتمد بحرف وغير حرف » فهو رأى
ابن الأعرابي فإنه يقول : « مر زبداء » في معنى : مر به ، لا على الحذف ،
ولكن على التمدى الصحيح .

وحينئذ كان يجب البحث عن السر في ذكر حرف الجر حين يذكر ،

وعن السر في تعدى الفعل بنفسه ، فليس كل حرف من حروف الجر معنى ، وحذفه دليل على عدم إرادة هذا المعنى ، وقريب منه قول علماء البلاغة : ينزل اللازم منزلة المتعدى لأغراض معنوية .

وانتظر في معنى الآيات ؛ لنرى أثر التضمن فيها ، أما الآية الأولى وهي « لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ »^(١) . فقد ضمموا معنا « لأزمن » .

واشت أدرى كيف تحوات الآية إلى هذا المعنى ؟ إن هذا التضمن قد أفسد المعنى وأضاعه ، فالآية ينظمها الرباني تدل على مجرد إحداث قعود مؤكداً ملتبس بالصرط المستقيم ، كما توحى بضعف إبليس ، فن أين جاء اللزوم ؟ إن الفرق كبير بين « لأقعدن » و « لأزمن » نعم إن القعود قد يستلزم معنى اللزوم ، ولكنه في الآية ليس بهذا المعنى ، فما أبعد الشيطان عنه ، إن « لأقعدن » فيها إيجاء بمعناها المراد منها .

وقد تخلص الزمخشري من مشكلة حذف حرف الجر ، فجعل « صراطك » ظرفاً ، يقول^(٢) : « لأعترضن لهم على طريق الإسلام ، كما يعترض العدو على الطريق ؛ ليقطعه على السابلة ، وانتصاه به على الظرف » .

وهو تابع في هذا الرأي لابن الطراوة .

ولكن أبا حيان لا يعبه ذلك فيرد قائلاً^(٣) : « قالوا : أو على الظرف ، كما قال الشاعر :

* كما عسل الطريق الثعلب *

(٢) في الكشف ٧٠/٢ .

(١) الأعراف ١٦ .

(٣) في البحر ٢٧٥/٤ .

... وهذا أيضاً تخريج فيه ضئيف ؛ لأن « صراطك » ظرف مكان مختص ، وكذلك الطريق ، فلا يتمدى إليه الفعل إلا بواسطة « في » وما جاء خلاف ذلك شاذ أو ضرورة ، وعلى الضرورة أشدوا : كما عسل الطريق . الخ .

وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة من أن « الصراط والطريق » ظرف مبهم لا يختص ، رده عليه أهل العربية ، والأولى أن يضمن « لأقعدن » معنى ما يتمدى بنفسه ، فينصب « الصراط » على أنه مفعول به ، والتقدير : لأزمن بعمودي صراطك المستقيم ، وهذا الصراط هو دين الإسلام ، وهو الموصل إلى الجنة .

فرد كونه ظرفاً ؛ لأنه مختص - كما يقول - ثم رجع الآية إلى الغضمين ، كما فعل الرضى من قبل ، وردده مبني على الصنعة النحوية ، والغريب أنه يقول بعد ذلك : « وهذا الصراط هو دين الإسلام » فهل الصراط بهذا المعنى ظرف مختص ؟ وهل له حدود تحده كما هو شأن الظرف المختص ؟

إن المسألة كلها من قبيل المجاز ، أو تصوير الشيطان بصورة قاطع طريق ، ولو بنى أبو حيان رده على المعنى - كان كلامه مقبولاً ، فالعنى يرفض كون « صراطك » ظرفاً في هذه الآية ؛ لأن الظرف - كما يقولون - كالوعاء المظروف فيه ، ومعناه : تمكن المظروف في داخل الظرف ، وأعتقد أن إبليس ليس متمكناً من الصراط إلى حد كونه ظرفاً لعموده - معاذ الله - ولست أدري كيف فات هذا على الزحشرى - رجل البلاغة - .

هذا ورأى ابن الطراوة مستقي من قول الفراء^(١) : « لأقعدن لهم على

طريقهم ، أو في طريقهم ، وإلقاء الصفة من هذا جائز ، كما قال : قدمت لك وجه الطريق ، وعلى وجه الطريق ؛ لأن الطريق صفة في المعنى ، فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة ، إذا قيل : آتيك غدا ، أو في غدا .

فقد أجاز نصبه على حذف حرف الجر « في » أو « على » كما أجاز نصبه على الظرفية ، ولسكن الفجاءة بوجوب ذكر « في » إذا كان الظرف المسكن مخصصا ، وربما كان النراء موافقا في قوله « لأن الطريق صفة في المعنى » .

ولعل رأى النراء الذي تمثل في قوله « لأقدمن لهم على طريقهم » هو ما اعتمد عليه الزجاج بعد ذلك حيث يقول ^(١) « ولا اختلاف بين النحويين في أن « على » محذوفة ، ومن ذلك قولك : ضرب زيد الظاهر والباطن » .

وغريب قوله « ولا اختلاف بين النحويين » فهذه العبارة لا وجود لها في قاموس النحوي ، ولا يعرفها النحاة .

وقد اعترض عليه أبو حيان قائلا ^(٢) « وإسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا ، لا يقال : قدمت الخشبة ، تريد : قدمت على الخشبة » . وهو اعتراض أمائمه عليه الصنعة النحوية ، ولو سلك سبيل المعنى لسكن على صواب : إن المعنى يحتم أن يكون « صراطك » منصوبا على نزع الخافض ، فقد حذف حرف الجر ؛ لأن معناه غير مقصود في الآية ، فليس « صراطك » ظرفا لفساد المعنى ، ولم يذكر حرف الجر « الباء » كما ذكرت في قوله تعالى « ولا تقعدوا بكل صراط تؤعدون وتصدّون عن سبيل الله » ^(٣) . لأنها الإصاق ، وليس الإصاق من شأن إبليس ، ولم تذكر « على » لأن معناها : الاستعلاء ، وليس ذلك من

(١) في معاني القرآن ٢/٣٥٨ . وانظر البيان ١/٣٥٦ .

(٢) في البحر ٤/٢٧٥ . (٣) الأعراف ٨٦ .

شأن الشيطان ، ولن يكون ، ولم يذكر « في » لأنها للظرفية ، والظرفية تعني التمكن ، وليس ذلك من شأن اللعين .

إن الآية ينفذها الرباني تدل على قعود مؤكّد ملتبس بالصراط ، لا إلصاق فيه ، ولا استعمال ، ولا تمكّن ، إن « لأقعدن » نزل منزلة المتعمد للدلالة على أن هذه المعاني لا وجود لها ، وللدلالة على أن إبليس مجرد قاطع طريق فقط ، ولكن ليست له السيطرة على الطريق بصورة ما ، وإذا نظرنا في قوله تعالى « ثم لَأَنبِئَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ^(١) » لوجدنا أن الذي ذكرته هو المعنى ، فالآية فيها ظروف ، لم تنصب على الظرفية ، ولم تجر بـ « في » ، أو حرف آخر فيه معنى الظرفية ، وهذا يؤكد ما قلته كل التأكيد ، فعنى الظرفية لا يناسب هذا المقام ، فليس لعدو الله قوة التمكن ، ولذلك لم تذكر الآية « من فوقهم ومن تحت أرجلهم » وهذا من لطف الله سبحانه ، قال تعالى « إن كيدَ الشيطانِ كان ضعيفا » ^(٢) وقال تعالى « وإِما يَنفِرُ غَمَّاتِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ^(٣) » وقال تعالى « وما كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ^(٤) » وقال تعالى « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ » ^(٥) .

إن الشيطان يقلس موطن ضعف ينفذ منه ، فهو يهاجم ابن آدم باحثا عن جهة ينفذ منها إلى ما يريد ، وليست له السيطرة على الإسلام أو على « صراطك المستقيم » ولو كانت له لتحكم فيه ، ولعل قول الزمخشري « وانتصابه على

(٢) النساء ٧٦ .

(١) الأعراف ١٧ .

(٤) إبراهيم ٢٢ .

(٣) الأعراف ٢٠٠ .

(٥) الحجر ٤٢ .

الظرفية « من قبيل السهو ، وأما رد هذا الإعراب فليس لأن الظرف المسكن في
الخطص لا ينصب على الظرفية ، وإنما لأن المعنى يرفض ذلك ، ولو تنبه الزمخشري
إلى قوله ^(١) بعد ذلك في قوله تعالى « تم لا ينهم من بين أيديهم الآية » : فإن
قلت : كيف قول « من بين أيديهم ومن خلفهم » بحرف الابتداء ، و « عن
أيمانهم وعن شمائلهم » بحرف المجاوزة ؟ قلت : المفعول فيه عدى إليه الفعل نحو
تعليقه إلى المفعول به ، فسكنا اختلقت حروف التعدية في ذاك اختلافت في هذا ،
وكانت لمة تؤخذ ولا تقاس ^(٢) ، وإنما يفتش عن صحة موقعها فقط ، فلما سمعناهم
يقولون : جالس عن يمينه ، وعلى يمينه ، وعن شماله ، وعلى شماله ، قلنا : معنى على
يمينه : أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعمل من المستعمل عليه ، ومعنى عن
يمينه : أنه جلس معجافيا عن صاحب اليمين ، مفصفا عنه ، غير ملاصق له .

لو تنبه لقوله هذا ، لما قال : إنه مقصوب على الظرفية . ويعنى هذا أيضا
أن الظروف الموجودة في الآية لم تنصب على الظرفية - مع أنه لا خلاف في ظرفيتها -
ولم تظهر معها « في » للمعنى الذي قلته فيما سبق . والمعروف أنه عند إرادة معنى
الظرفية ، ينصب الظرف أو يجر بـ « في » أو بحرف آخر بمعناها ، ولكن
دخلت « من » لتدل على الابتداء ، لتبين طريقة إبليس في الهجوم ، ثم دخلت
« عن » لتدل على عدم التمكن ؛ لأنها للمجاوزة ، والمجاوزة لا تمكن فيها ،
أو كما يوضح ذلك أبو حيان قائل ^(٣) « وإنما خص « بين الأيدي والخلف »
بحرف الابتداء الذي هو أمكن في الإتيان ؛ لأنها أغلب ما يجيء العدو منهما ،
فبذلك فرصة ، وقدم بين الأيدي على الخلف ؛ لأنها الجهة التي تدل على إقدام

(١) في الكشف ٧١/٢ .

(٢) يقصد أن نيابة حروف الجر عن بعضها سماع ، لا قياس .

(٣) في البحر ٢٧٦/٤ .

العدو وبسالته في مواجهة قرنه غير خائف منه ، والخائف جهة غدر ومخاتلة وجهالة القرن عن يفتاله ، ويتطلب غوته وغفلته ، وخص الأيمان والشماثل بالحرف الذى يدل على المجاوزة ، لأنهما ليستا بأغلب ما يأتى منهما العدو .

وكل ذلك محاولات طيبة لابتعث عن أسرار الأساليب القرآنية ، وبيان معنى حرف الجر ، وعلاقته بالمعنى العام للآية ، وسر استعمال حرف مكان آخر ، وفى هذا أيضا دليل على أن إبليس مجرد عدو يضع فى اعتباره جميع الجملات ليرى أيها أضعف ، ودليل أيضا على ما ذهب إليه من أن الشيطان ليس متمكنا من دين الله ، ولذلك لم تذكر « فى » وليس مسعطيا ؛ ولذلك لم تذكر « على » ، وليس ملتصقا ؛ ولذلك لم تذكر « الباء » فكل حرف فى كتاب الله له معناه ، وله دلالة ، وله إيحاء خاص .

وقد كان أبو حيان غير موفق حين قال ^(١) « وغاير فى الجر الذى هو من » و « عن » لأنه لو كان الكل بـ « من » أو بـ « عن » لكان فى تكرار ذلك قلق فى التركيب .

وذلك كلام لا يقبل أبدا ، فقد اهتم بالأغراض اللفظية ، وما أبعد لغة العرب عن رعاية الأغراض اللفظية ، إلى أربابا بلغة العرب عن ذلك ، وكتاب الله أسمى وأعلى .

أما الآية الثانية وهى « ولا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » ^(٢) .

فقد ضمنوها معنى « ولا تنموا » ^(٣) وهذا التضمن إفساد للمعنى ، فالفرق كبير

(٢) البقرة ٢٣٥ .

(١) فى النهر ٤/ ٢٧٦ .

(٣) انظر المعنى ٢/ ١٩٣ .

بين « عزم » و « نوى » ؛ لأن النية محلها القلب ، أو هي عمل قايى فقط ، أما العزم فهو مرحلة بعد النية ، أو هو التصميم على التنفيذ .

يقول - في اللسان - « نوى الشيء : قصده واعتقده ، والعزم : الجلد ، وهزم على الأمر : أراد فعله ، وقال الليث : العزم : ما عقد عليه قلبك من أمر أفك فاعله » .

ويقول الزمخشرف^(١) - في قوله تعالى « وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله^(٢) » - فإذا قطعت على شيء بعد الشورى ، فتوكل على الله في إتمامه أسرك على الإرشد الأصلىح .

ويقول أيضا^(٣) - في قوله تعالى « فنسي ولم نجد له عزما^(٤) » - « العزم : التصميم والمعنى على ترك الأكل ، وأن يتصلب فى ذلك تصلبا يؤيس الشيطان من التوسيل له » .

ويقول أيضا^(٥) - فى قوله تعالى « إن ذلك من عزم الالمور^(٦) » - « إن ذلك مما قطعه الله من الأمر ، أى : قطعه قطع إيجاب وإلزام » .

فهل يكون تضمين « تعزموا » معنى « تنموا » مقبولا ؟ وهل كان الرضى موافقا حين هرب من تقدير حرف الجر ، ولجأ إلى التضمين ؟ ، وهل كان أبو حيان على صواب حين نقل هذا التضمين عن الرضى ، ثم توسع فيه وبالىغ ؟ فقد قال^(٧) « وانتصاب » دقة النكاح » على المفعول به ؛ لتضمين « تعزموا » معنى

-
- | | |
|---|------------------|
| (١) فى الكشاف ٤٧٥/١ | (٢) آل عمران ١٥٩ |
| (٣) فى الكشاف ٥٥٥/٢ | (٤) طه ١١٥ |
| (٥) فى الكشاف ٢٣٣/٣ | (٦) لقمان ١٨ |
| (٧) فى البحر ٢٢٩/٢ ، وانظر البيان ١٦١/١ ، التبيان ١٨٠/١ ، ١٨٨ | |

ما يتعدى بنفسه ، فضمن معنى « تدوا » ، أو معنى « تصحوا » ، أو معنى « توجبوا » أو معنى « تباشروا » أو معنى « تقطعوا » أى : تبتوا وقيل : انتصب « عقدة » على المصدر ، ومعنى « تعزموا » : تعقدوا .

ثم يقول ^(١) - في قوله تعالى « وإن عَزَمُوا الطلاق » ^(٢) - « ومعنى العزم هنا : التصميم على الطلاق » .

فكيف يمتدح بأن هذا هو معناه ، ثم يذهب إلى العاضمين بمثل هذا التوسع ؟ والغريب أنه يعود فيقول : « وقيل : انتصب على إسقاط حرف الجر ، وهو على هذا التقدير « ولا تعزموا على عقدة الفكاح » إذ أصل هذا الفعل أن يتعدى بـ « على » قال الشاعر :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ ^(٣)

فإذا كان هذا هو أصله ، فلماذا لم يلتزم بالأصل ؟ هذا وكونه على إسقاط حرف الجر هو مذهب الزجاج فقد قال ^(٤) : « معناه : لا تعزموا على عقدة الفكاح » وحذف « على » استغناءً ، كما تقول : ضرب زيد الظهر والبطن ، معناه : على الظهر والبطن ، وقال سيبويه : إن الحذف في مثل هذه الأسماء لا يقتاس .

فعاظ على معنى الكلام - وإن كان قد خالف الإمام - .

وههنا قد كان يجب أن يتركز البحث عن السر في حذف حرف الجر فقط

(١) في البحر ٢/ ٢٢٩ .

(٢) البقرة ٢٢٧ .

(٣) من الوافر - قائله : أنس بن مدركة الخثعمي - من هياكل الكتاب

١١٦/١ ، المتعصب ٤/ ٤٣٥ ، الخزانة ٣/ ٨٧ .

(٤) في معاني القرآن ١/ ٣١٣ .

دون الدخول في تيار التأويل ، أو الدخول في معاهات التضمين ، فالمعروف أن الحل على الأصل أولى ، ولا ضرورة تدعو إلى العدول عنه ، والتضمين خروج عن الأصل ، وهو - كما أرى - لون من مخالفة القياس .
هذا وقد كان الزجاج غير موفق حين قال : « وحذف (على) استخفافاً » فلا يليق هذا بكتاب الله .

وقد تخلص الزنجشيري من مشكلة حذف حرف الجر فقال ^(١) : « من عزم الأمر ، وعزم عليه ، وذكر العزم مبالغة في النهي عن عقدة النكاح في الددة ؛ لأن العزم على الفعل يتقدمه ، فإذا نهى عنه كان عن الفعل أنهى ، ومعناه : ولا تعزموا عقدة النكاح ، وقيل : معناه : ولا تقطعوا عقدة النكاح ، وحقيقة العزم : القطع ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل » .

وبذلك جعل هذا الفعل مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى ، والآية ليس فيها حرف الجر ، فقد جاءت على أحد الوجهين الجائزين ، وليته بين لما السر في تعدى الفعل بنفسه ، أو السر في عدم ذكر حرف الجر ، فلا شك أن المعنى يختلف في الاستعمالين .

إن المعنى يجب أن يكون كما أراده نظم الآية ، وإنى أرى فرقاً كبيراً بين عزم الأمر ، وعزم على الأمر ، إن « عزم الأمر » معناه : نفذ ، و « عزم على الأمر » معناه : صمم على فعله .

إن حذف (على) ليس استخفافاً كما قال الزجاج ، وإنما لمعنى ، إن نظم كتاب الله فوق الأغراض اللفظية ، وإن كل حرف منه له معناه ، فيجب أن يخضع التقدير للمعنى ، ولا يجوز أن يخضع المعنى للتقدير .

إن التضمين الذي لجأ إليه النحاة ليس قياسياً ، فهو شبيه بما قالوا عنه :
التوسع ، ثم إن المعنى العام للآية لا ينسجم معه .

ولننظر في معنى الآية من أولها ، قال تعالى « ولا جناح عليكم فيما عرضتم
به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم » .

فالتعريض هو : أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره ، كما يقول المحتاج
للمحتاج إليه : جئت لك لأسلم عليك ، ولأنظر إلى وجهك الكريم ، ويسمى
التلويح ؛ لأنه يلوح منه ما يريد ، ومعنى أكننتم : صترتم ، وأضمرتم في قلوبكم
فلم تذكروه بالسنتكم لا معرضين ولا مضرحين ^(١) .

أليس معنى أكننتم هو : نويتم ، إن معنى الآية : لا حرج عليكم في التعريض
أو الفية ، ولكن لا تعزموا عقدة النكاح ، فكيف يكون معنى (ولا تعزموا)
هو نفسه (ولا تفروا) ؟

ولقد كان ابن عطية دقيقاً حين قال ^(٢) : « عزم العقدة : عقدها بالإشهاد
والولي » وحين قال في قوله تعالى « للذين يؤثون من نساءهم ثربصاً أربعة
أشهر فإن فاءوا فإن الله غفورٌ رحيم - وإن عزموا الطلاق فإن الله سميعٌ
عليم » ^(٣) : « فإما فاء ، وإلا طلق عليه » ، ثم يقول : « والمزينة هي :
التطليق » .

وهذا يعني أن عزم ، معناها : نفذ ، فهل يكون كلام النحاة بمد كل
ذلك صواباً ؟

(١) انظر للكشاف ١ / ٣٧٣ .

(٢) في المحرر الوجيز ٢ / ١٢٧ .

(٣) البقرة ٢٢٧ .

وأما الآية الثالثة ، وهى « وَأَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ »^(١) ، فمعناها : وأن تطلبوا المراضع لأولادكم .

أما كون معناها : ترضعوا أولادكم فإفساد للمعنى .

ولننظر فى معنى الآية من أولها ، قال تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ الرِّضَاعَةَ - وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلًا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلًا - وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » .

لقد بدأت الآية ببيان إرضاع الوالدات لأولادهن ومدته ، وأن الوالد عليه الرزق والكسوة فى حدود : لا ضرر ولا ضرار ، فإن أرادا فطام الولد عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما ، ثم بيئت الآية بعد ذلك أنه إن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا حرج فى طلب المراضع .

والمعروف أن الألف والسين والتاء للطلب غالباً ، فالمعنى هو : أن تطلبوا المراضع لأولادكم ، وفى هذا بيان بأن الأفضل هو إرضاع الوالدة لولدها ، وهذا إذا كان (يرضع) خبرياً ، فإن كان بلام الأمر المقدرة كان طلبها مأموراً به - وهو ما أراه - ثم بيئت الآية أنه لا حرج فى طلب المراضع ، فكيف تموات الآية من الطلب إلى (ترضعوا) ؟ فالآية أولها « والوالدات يرضعن » فكيف تعود - على تأويل الفحاة - إلى (ترضعوا) ؟ أليس ذلك ركيكاً ؟

ولقد كان الزنجشري موثقاً حين قال^(١) : « والمعنى : أن تسترضعوا المراضع أولادكم ، فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه » .

فحافظ على المعنى - وإن كان قد جعله يتعدى إلى مفعولين - مخالفاً بذلك جمهور النحاة ، فهذا الفعل - عندهم - يعمد إلى المفعول الثاني بحرف الجر ، كما يوضح ذلك في قول الزجاج^(٢) : « معناه : تسترضعوا لأولادكم غير الوالدة فلا إثم عليكم » ، وفي قول ابن الأثير^(٣) : « أراد : لأولادكم ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الفعل بالاسم فنهضه ، ونظائره كثيرة » .

هذا وباب الحذف والإيجال قد وردت منه شواهد كثيرة ، ولسكن رأي الجمهور فيه ثابت ، لا يقبل التغيير ، وباب التأويل يلتمهم كل ما ورد منه ، فإن عجز النحاة عن التأويل ، أو التضمن ، حكموا بالشذوذ أو الضرورة ، أو التوسع ، أو كثرة الاستعمال ، أو ما أشبه ذلك من أسماء أو مصطلحات كان يجب أن يخلو منها قاموس النحو .

إن موقف النحاة محجوب ، والتضارب والتناقض في آرائهم أعجب ، وكان الأحرى بهم رعاية المعنى في وضع القواعد ، إنهم لو فعلوا ذلك لما كانت بهم حاجة إلى اللجوء إلى تقديرات وتأويلات لا معنى لها ، ولا هدف منها إلا المحافظة على قواعد وضعها الإمام بناء على استقراء ناقص .

إنهم لو فعلوا ذلك لما كانت هناك حاجة إلى تلمس الأعذار لتصحيح قواعدهم التي اعتمدوا في بنائها على كلام إمامهم وتلميذاته .

(١) في الكشف ١/٣٧١ ، وانظر البحر ٢/٢١٨ .

(٢) في معاني القرآن ١/٣٠٩ .

(٣) في البيان ١/١٦٠ ، وانظر التبيان ١/١٨٦ .

إن القواعد يجب أن تعتمد على السماع فقط ، فالسمع سيد الأدلة ، وقد سمع حذف حرف الجر كثيراً جداً ، في كلام العرب شعراً ونثراً ، كما سمع في القرآن الكريم ، هذا إذا أخذنا الشواهد على طبيعتها ، وراعينا فيها جانب المعنى ، ولم نسلك بها طريق الأعذار ، ولم نحكم فيها سيف التأويل والتقدير .

ومن الشواهد بجماد ما سبق قوله تعالى « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ »^(١) ، أى : اهْدِنَا إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ، ودليل ذلك قوله تعالى : « وَإِنَّكَ لَآتِهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »^(٢) ، وقوله تعالى : « وَهَدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »^(٣) .

والعرب تقول : هديقه الطريق ، وهديقه إلى الطريق^(٤) .

فيجب أن يكون البحث عن علة الذكر وعلة الحذف فقط .

وقد سبق القول عن الأخفش الأصغر أنه يميز حذف حرف الجر مطلقاً ، كما أجازته الزجاج أيضاً حيث يقول - في قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ »^(٥) - قال أبو إسحاق^(٦) : « إن (سفه نفسه) بمعنى : سفه في نفسه ، إلا أن (في) حذفت ، كما حذفت حروف الجر في غير موضع ، قال الله عز وجل : « أن تسترضعوا أولادكم ، والمعنى : أن تسترضعوا لأولادكم ، فعذف حرف الجر في غير ظرف ، ومثله قوله عز وجل « ولا تعوموا عقدة النكاح » أى : على عقدة النكاح ، ومثله قول الشاعر :

(١) الفاتحة ٥ - وانظر الكشف ٦٧/١ ، البحر ٢٥/١ .

(٢) الشورى ٥٢ . (٣) يونس ٢٥ .

(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٩٨٠/٣ .

(٥) البقرة ١٣٠ . (٦) في معاني القرآن ١٩٠/١ .

نَعَالَى اللَّحْمِ الْأَضْيَافِ نَيْشًا وَتَبَذَلَهُ إِذَا نَضِجَ الْقُدُورُ^(١)

المعنى : نعالى باللحم ، ومثله قول العرب : ضرب فلان الظهر والبطن ، والمعنى : على الظهر والبطن ، فهذا الذى استعمل من حذف حرف الجر موجود فى كتاب الله ، وفى أشعار العرب وألفاظها ونثرها ، وهو عندى مذهب صالح .

كما قد أجازوه القراء أيضاً حيث يقول^(٢) - فى قوله تعالى : « يَقْدَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا »^(٣) بضم الدال ، ونصبها أبو عبد الرحمن السلمى ، فن ضمها جعلها مصدرًا ، كقولك : دحوتة ، دحورًا ، ومن فتحها جعلها اسمًا كأنه قال : يقذفون بداحر ، دوحا يدحر ، واستأشتمها ، لأنها لو وجهت على ذلك على صحة لسكانت فيها (الباء) ، كما تقول : يقذفون بالحجارة ، ولا تقول : يقذفون الحجارة - وهو جائز - قال الشاعر : نعالى اللحم . الخ ، والكلام : نعالى باللحم .

(١) من الوافر - الخطيئة - انظر اللسان « غلا » .

(٣) المصافات ٨٠ .

(٢) فى معانى القرآن ٣٨٣/٢ .

(٩ - من أساليب القرآن)

تقديم الجزاء

يرى جمهور البصريين أن جواب الشرط لا يجوز تقديمه على الأداة ، ولا يجوز تقديم جزء منه على الأداة أيضاً ، أو لا تقع الأداة وفعل الشرط بين أجزاء الجواب .

والأصل في هذه القاعدة قول الإمام^(١) : « وما لا يكون في الاستفهام إلا رفعاً قولك : أعبدُ الله إن تره تضربه ، وكذلك إن طرحت الماء مع قبحة قلت : أعبدُ الله إن ترَ تضربُ » ، فليس للآخر سبيل على الاسم ؛ لأنه جزم ، وهو جواب الفعل الأول ، وليس للفعل الأول سبيل ؛ لأنه مع « إن » بمنزلة قولك : أعبدَ الله حين يأتيني أضرب ، فليس له « عید الله » في « يأتيني » حظ . ثم يقول : « وكذلك إذا قلت : زيداً إذا أتاني أضرب ، إنما هي بمنزلة « حين » فإن لم تجزم الآخر نصبت ، وذلك قولك : أزيداً إذ رأيت تضربُ » .

ويوضح ذلك قول ابن يعيش^(٢) : « ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء قلت : زيداً إن تره تضربه ، لم يحز ؛ لأن الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حروف الجزاء ، وإذا لم يعملانه لم يحز أن يفسراه » .

وبقول الزمخشري^(٣) : « والشرط كالاستفهام في أن شيئاً مما في حيزه لا يتقدمه ، ونحو قولك : آتيك إن تأتني ، وقد سألتك لو أعطيتني ، ليس

(٢) في شرح الفصل ٢ / ٣٨ .

(١) في الكتاب ١ / ٦٧ .

(٣) في الفصل ٩ / ٧ .

ما تقدم فيه جزاء مقدماً ، واسكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار ، والجزاء محذوف .

إذن المسألة صناعة نحوية بحتة ، مبنية على قاعدة التفسير ، وهي : مالا يجوز أن يعمل في معمول مقدم ، لا يجوز أن يفسر عاملاً فيه محذوفاً ، ثم شبهه سيبويه المنع هنا بمنع تقدم معمول المضاف إليه على المضاف : لأن المضاف إليه نفسه لا يتقدم على المضاف ، فيجب أن يكون معموله كذلك ، لأن معمول لا يجوز أن يتقدم إلا حيث يجوز أن يتقدم عامله ، أو حرية التصرف في معمول تابعة من حرية عامله .

وقد صاغ ابن مالك كلام الإمام قائلًا^(١) : « لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على « غير » مراداً به نفي ، خلافاً للـكسائي في جواز : أنت أخانا أول ضارب » .

وأيضاً أداة الشرط لها الصدارة كأداة الاستفهام — بقاء على قاعدة : كل مؤثر في معنى الكلام له الصدارة — فلا يعمل فيها عامل قبلها ، إلا حرف الجر إذا كانت صالحة لدخوله ، بقاء على أن حرف الجر يصير جزءاً مما يدخل عليه ، فلا يسلبها صدارتها .

يقول أبو حيان^(٢) : « وإنما تقع مستأنفة ، أو مبنية على ذي خبر ونحوه » . ولا يتقدم عليها جوابها ، ولا معمول جوابها ، لأن ذلك يسلبها صدارتها ، فإن تقدم عليها جوابها ضاعت صدارتها ، وخرجت عن كونها أداة شرط ، وصارت موصولة إذا كانت صالحة للموصولية .

(٢) في الاركشاف ص ٩٢٧ .

(١) في التسهيل ص ١٥٦ .

يقول البرد^(١) : « فإن قلت : أتى من أتاني ، وأصنع ما تصنع ، لم يكن ههنا جزاء ، وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها ، ولو قلت : أتى من أتاني ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبلها ، وهذا لا يكون ؛ لأن الجزاء منفصل كالأستفهام » .

أما سيديويه فيحكي الرضى رأيه قائلاً^(٢) : « وأما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة أيضاً ، نحو « من » و « ما » و « أي » . فإن جاء بعدها ماض ، احتمل عند سيديويه كونها موصولة وشرطية ، نحو : أتى من أتاني ، فإن كانت موصولة فنصوبة بالفعل المتقدم ، وإن كانت شرطية فبمقدراً والخبر يختلف فيه - كما ذكرنا في باب المبتدأ - والتقدير : من أتاني آتته ... وابن السراج قطع بكونها موصولة عملاً بالظاهر ؛ لأن جملتها شرطية يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية ، وجعل المتقدم عوضاً عنه ، وإن جاء بعدها مضارع نحو : أتى من يأتي ، فالوجه كونها موصولة » .

وهذا الاحتمال أمر صناعي بحث ، لم يراع فيه النجاة جانب المعنى ، وإنما تحمكت في كلامهم نظرية العوامل ، وانصب كل اهتمامهم عليها ، مع أن المعنى في كل احتمال منهما يختلف عن الآخر كل الاختلاف ؛ ففحق أ كافي من نجاح ، إذا كانت « من » موصولة : حصول المكافأة لشخص نجح ، لأن « نجح » زمنه الحال ، فالمكافأة تحصل الآن ، والكلام بهذا المعنى جملة خبرية واحدة لا تقديم فيها ولا تأخير .

ومعنى نفس الكلام إذا كانت « من » شرطية : تمليق المكافأة على النجاح ، والفعل « نجح » زمنه المستقبل ، وكذلك « أ كافي » ، والدجاج

لم يحدث بعد ، وجواب الشرط - كما يقول النجاة - محذوف والفعل المقدم داليل عليه ، والكلام جملتان ، أليس المعنى مختلفا ؟ أليس قطع ابن السراج قطعاً لا وجه له ؟

فإن لم تكن صالحة للوصول فلا شبهة في تضمنها معنى أداة الشرط ، مثل « متى » ، و « إذما » و « أيان » و « أين » و « حينما » و « أنى » .

يقول المبرد^(١) « ولو قلت : آتيك متى أتيتني ، أو : أقوم أين قت ، على أن يجعل « متى وأين » ظرفين لما بعدها ، كان جيذاً ، وكانا منقطعين من الفعل الأول ، إلا أنك لما ذكرته ، سد مسد جواب الجزاء ، فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال ، لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ، كما لا يعمل هو فيما قبله ، ألا ترى أنك لا تقول : زيدا إن تأت يكرمك ، ولا : زيدا متى تأت تحببه » .

وكلامه مبني على عوامل صفائية أيضا .

أما ابن الأنباري فيمنع التقديم لعلة أخرى فيقول^(٢) « مذهب البصريين أن مرتبة الجواب بعد الشرط ، لأنه مسبب عنه ، والمسبب بعد السبب ، ولأن الجزاء من حيث المعنى لازم ، ومرتبة اللازم بعد اللزوم ، وأيضا لأن الشرط مشبه بالاستفهام » .

وقاته أن تغيير نظم الكلام عن وجهه الأصلي إنما يكون لأغراض معنوية رطبتها أولى وأهم من تعليقاته الفلسفية ، وأن أدوات الشرط لتعليق في

(١) في القنط ٦٨/٢ - وانظر شرح الكافية للرضي ٢٥٨/٢

(٢) في الإنصاف مسألة ٨٧

المستقبل ، فأما علاقة السببية والمسببية ، أو علاقة التعلازم فلا وجود لها ، مادام الكلام في صورة شرط وجواب ، فإذا انتقل الشرط والجواب إلى حين التنفيذ ، انغلق التعاليق بينهما ، وصارا في هيئة سبب ومسبب ، ومعنى هذا أن علاقة السببية بين الشرط والجواب ليست موجودة بالفعل . وإن كانت موجودة بالقوة .

فإذا وردت الشواهد العربية ، وقف النجاة لها بالمرصاد ، وتأولوا ما ورد منها ، ويتأمل تأويلهم في قول ابن جني^(١) « ولا يجوز تقديم الجواب على الجواب ، شرطا كان أو قسما ، أو غيرهما ، ألا تراك لا تقول : أقم إن تقم ، فأما قولك : أقوم إن قت ، فإن قولك : أقوم ، ليس جوابا للشرط ، ولكنه دال على الجواب ، أى : إن قت قت ، ودلت « أقوم » على « قت » ومثله : أنت ظالم إن فعلت ، أى : إن فعلت ظلمت ، فحذفت « ظلمت » ودل قولك : أنت ظالم ، عليه . »

ولسكن هل معنى أنت ظالم إن فعلت ، هو نفس معنى إن فعلت ظلمت ؟ لست أدري كيف تدل : أنت ظالم ، على « ظلمت » ؟ وإعله أدرك فساد هذا التقدير فقال^(٢) في « باب في الفرق بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب » . . . ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن « أنت ظالم » جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله : أنت ظالم ، دال على الجواب وساد مسده . فأما أن يكون هو الجواب فلا .

(١) في الخصائص ٣/٣٨٧ ، وانظر الاشباه والنظائر ١/١٣١ ، النقي ٢/١٧٥ ،

المع ٢/٦١

(٢) في الخصائص ١/٢٨٣

ففرق بين الإعراب والمعنى تفرقة لا معنى لها ، وقوله : « ومماذا الله أن يقدم جواب الشرط عليه » يدل على تمسكه بقواعد الإمام تمسكا بلا حدود ، وما كان أغنى النحو عن مثل هذه العبارة .

وإذا ارتفع صوت يخالف إمامهم ، ويقف بجانب المعنى ، ويقبل المسموع على طبيعته ، انهالت عليه تقديرات النجاة وتأويلاتهم التي لا تخلو عن تكلف وتعمق ، وبعد عن رياض المعاني .

هذا وقد أجاز علماء الكوفة تقديم جواب الشرط على الأداة ، وتقديم مموله عليها أيضا ، يقول ثعلب^(١) « زيدا إن تضرب أضرب ، إن قصبت بالثاني لم يختلفا فيه ، وإن كان الأول أجاز الكسائي ، وأبي الفراء ، لأن الشروط لا يقدمها صلاتها » .

وقد وافقهم بعض النحاة ، يقول ابن مالك^(٢) « لأداة الشرط صدر الكلام فإن تقدم عليها شبهه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه ، وليس إياه ، خلافا للكوفيين والبرد وأبي زيد » .

والجواب عندهم إن تأخر جزم الجوار^(٣) ، وإن تقدم وجب عدم جزمه ، بعده عن الجوار ، وجاز اقترانه بالفاء ، وبذلك حافظوا على المعنى ، ولم يحملوا كلام العرب فوق ما يحتمل ، والسمع يؤيد مذهبهم ، لو قبلنا المسموع على طبيعته ، وراعينا جانب المعنى ، والمعنى أيضا يحتم قبول رأيهم .

(١) في المجالس (٢ : ٤١٩) .

(٢) في التسهيل ص ٢٣٨ ، وانظر ارتشاف الضرب ٩٢٧

(٣) انظر عامل الجزم والخلاف فيه في الكتاب ٤٣٥/١ ، شرح الكافية

قال جرير بن عبد الله اللخمي :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنك إن يصرع أخوك تصرع^(١)

والقدير عند الكوفيين كما يقول ابن الأنباري^(٢) « إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ولولا أنه في نية التقديم لما جاز أن يكون صرفوعا ، ولوجب أن يكون مجزوما . »

ويبدو من كلامه أن جواب الشرط هو « تصرع » وجملة الشرط والجواب خبر « إن » ورفع الجواب ؛ لأن رتبة في الأصل هي التقديم على الأداة .

ويرى سيبويه أن الأصل : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ولكن الجواب محذوف ، والشاهد عده من قبيل الضرورة ، لأن فعل الشرط مضارع مجزوم ، يقول^(٣) « وقيح الكلام أن تعمل « إن » أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب بنعزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن آتيتني ، ولا تقول : آتيك إن فأتني ، إلا في شعر » .

فلم يكتف بإضاعة المعنى ، وإنما حكم عليه بأنه قبيح ، وحكمه نابع من الصناعة النحوية ، وليس نابعاً من المعنى ، وتأن أصل الكلام عده : إنك تصرع إن يصرع أخوك فإنك تصرع ، فحذف الجواب للدلالة ما تقدم عليه .

ويرى البراء أن الأصل^(٤) : إنك إن يصرع أخوك فأتنت تصرع ، وحذفت

(١) من الرجز - في الكتاب ٤٣٦/١ ، المقتضب ٧٠/٢ ، الخزانة ٤٧/٩ .

(٢) في الإيضاح ٦٢٥/٢ . (٣) في الكتاب ٤٣٦/١ .

(٤) في المقتضب ٧٠/٢ .

« الفاء » - مع أن سيبويه يرى أن حذف الفاء ضرورة - ولكن هل هذه التقديرات تناسب المعنى الذى يقصده الشاعر ؟

إن الذى أراه هو أن جواب الشرط جملة « إنك تصرع » توسطت الأداة وفعل الشرط فى وسط الجواب ، أو قدم جزء من الجواب على الأداة ، وليس الجواب محذوفاً ، كما ذهب إليه الإمام ، وليست « الفاء » مقدرة ، كما قال المبرد ، وليس « تصرع » جواباً كما قال السكوفيين .

فمعنى الشاهد يوحى بغير ذلك ، فالشاعر قد بدأ بالنداء ، والنداء دعاء وخطاب وتنبيه ، وكرر النداء للتوكيد ، ولرفع السهو أو عدم الاهتمام من المنادى ، ثم كرر المنادى مرة ثالثة بصورة أخرى ، وهى ضمير الخطاب مؤكداً . « إن » كل ذلك لأنه يريد تنبيه المخاطب لما يريد ، وتقديم « إنك » يفيد القصر ، أى : إنك لا غيرك ، ثم ذكر جملة الشرط ، لأنها هى المتصودة من النداء المكرر ، والخطاب المؤكد ، فهو يريد أن ينبه المنادى إلى المحافظة على أخيه ، ثم آخر خبر « إن » ليشعر بأنه حقيقة مؤكدة ، وللإيهام ثم التوضيح ، لأنه حين يقول « إنك » فقط دون خبر ، تذهب نفس السامع كل مذهب - كما يقولون - ويفتح ذهنه للخبر ، ولأن الشرط أهم لديه منه .

وتقدير سيبويه يفسد المعنى ، وتقدير المبرد لا معنى له ، فكون التقدير « فأنات تصرع » ثم حذفت الفاء ، وحذف المبتدأ ، ينافى تقديم « إنك » فتقديمها يدل على القصر ، وربما كان تقدير السكوفيين - الذى أشار إليه ابن الأنبارى - أقرب إلى المعنى بمض الشئ ، ولكنه ليس تقديراً دقيقاً ، فجملة « تصرع » ليست جواباً ، وإنما هى خبر « إن » كما يجب أن يكون المعنى ، وليست رتبة الجواب التقديم ثم آخر ، لأن ذلك يضيع الغرض من تقديمه إذا قدم ، لأن ما جاء على الأصل لا يسأل من علمه ، ولكن رتبته التأخير .

وقال زهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان :

وإن أناه خاملٌ يومَ مسألة

يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حرمٌ^(١)

يقول ابن الأنبارى^(٢) « والتقدير فيه : يقول : إن أناه خليل يوم مسألة ، ولولا أنه فى نية التقديم لما جاز أن يكون صرفوعا » والتقدير عند البصريين نفس التقدير ، ولكنّه ليس جوابا وإنما هو دليل على الجواب المحذوف .

والواقع أن « يقول » جواب الشرط ، واقد كان ابن مالك موافقا حين قال :

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسن

ورفعه بمسد مضارع وَهَنْ

وحين قال^(٣) « وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضى اللفظ ، أو متغيا بـ « لم » وبقلة إن كان غيرهما ، وإن قرن بالقاء رفع مطلقا » . فلا تقديم ولا تقدير ، والفعل المرفوع هو الجواب ، وكان يجب البحث عن السر فى رفع الجواب ، وهنا لفظة معنوية وهى : أن « يقول » جاء صرفوعا ، للدلالة على أن شأن « هرم » : هو يقول لا غائب مالى ولا حرم ، وذلك لأن الجزم يدل على ترتب الجواب على الشرط ، ورفعهُ يخلصه من ذلك ، فكان شأن « هرم » هو هذا ، سواء أناه محتاج أم لا ، ويدكرنى هذا بقول زهير :

(١) من البسيط - فى الكتاب ٤٣٦/١ ، فى المنتخب ٦٨/٢ ، الكامل ١٠٩/٢

الغزاة ٤٧/٩ .

(٢) فى الإنصاف ٦٢٦/٢ . (٣) التسهيل ٢٣٧ .

راه إذا ما جئتَه _____ مُقَمَّلاً
كانكَ تُعطيه الذى أنتَ سائلُه

وبما كان تقدير الكوفيين أقرب إلى العقل ، فالجواب موجود ، ورتبته التقديم ، ثم آخر ، واسكتى أرى أن الجواب رتبته التأخير ، فإذا جزم فهذا شأنه ، وإذا رفع فهو نوع من الانتفات ، فليس الانتقال من علامة إعرابية إلى أخرى ضرباً من اللعب لدى قوم ماسكوا زمام البيان ، فى لغة نزل بها القرآن ، ويجوز تقديم الجواب لعل بلاغية ، ولو أضاف ابن مالك إلى كلامه بيانا لمر رفع الجواب لكان كلامه أفضل فى هذه المسألة ، ولكنه اكتفى بذكر القاعدة .

وقال ذو الرمة :

ولمى متى أشرف على الجانِب الذى
به أنت من بين الجوانِب ناظر^(١)

أى : ولمى ناظر متى أشرف ، فقدم « لِمى » لاقصر ، أو وسط الأداء وفعل الشرط بين أجزاء الجواب ، وتقديرات البصريين هى نفس التقديرات ، وإن كان هذا الشاهد يعد من أقوى الأدلة لأن الموجود فى مكان الجواب اسم مفرد ، وهو خبر « إن » فى المعنى لا محالة ، وكل تقدير على غير هذا تصف وإضاعة للمعنى ، والذريب أن سيويه يقول^(٢) « ولو أريد به حذف الفاء جاز ، يقول : لسكتى بك لا أنظر إلى سواك » .

فكان أصل الكلام عنده : ولمى ناظر متى أشرف على الجانِب الذى به

(١) من الطويل - فى الكتاب ٤٢٧/١ ، المقضب ٦٩/٢ ، الخزائن ٥١/٩

(٢) فى الكتاب ٤٢٨/١

أنت فإني ناظر ، وبذلك ضاع الفرضى المعقوى من تقديم « إني » فى أول الشاهد ، وإن كان قد بين الشر البلاغى فى تقديم « به » فقط ، وعبر عن ذلك بقوله « لا أنظر إلى سواك » وليته راعى المعنى فى وضع « إني » فى صدر الكلام .

وقال الشاعر :

هذا سراقه للقرآن بدرسه

والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب^(١)

أى : المرء عند الرشا ذيب إن يلقها .

وقال رؤبة :

يا حاكم الوارث عن عهد الملك

أوديت إن لم تحب حبو المعتك^(٢)

أى ، إن لم تحب أوديت ، فقدم الجواب للاهتمام به ، ويشبه ذلك قوله : أين عهد لا نجوت إن نجا ، فالشاعر يركز على « أوديت » مستنجداً ، وعبر بالماضى للدلالة على تحقق الملاك ، ولكن قواعد النجاة ترد عليه اهتمامه وتركيزه ، وتجعل « أوديت » دليلاً على الجواب المحذوف ، فكانها جملة غير أساسية .

(١) من البسيط - الرشا جمع رشوه - فى كتاب ٤٣٨/١ ، الخزائن ٣/٣ ،

٤٧/٩ .

(٢) من الرجز - المعتك : البعير يصعد فى المانك من الرمل ، وهو للمقد منه ، ولا يقطعه إلا عشقة ، يريد إن لم تبذل جهداً فى إنقاذى هلكت - فى المقتضب ٢٠٨/٤ ، الخصائص ٣٨٩/٢ ، الانصاف ٦٢٥/٢ .

وقال أبو ذؤيب :

فقلتُ تَحْمَلُ فوقَ طَوْقِكَ لَهَا مُطَبَّعةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَغْضِرُهَا (١)

وقال عبد الرحمن بن حسان :

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالْأَشْرُ بِالْأَشْرِ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٢)

« الله يشكرها » جملة اسمية لم تقتزن بالفاء ، لأن الأصل فيها التقديم عند الكوفيين :

أما رأى البصريين فيتمثل في قول المبرد « فلا اختلاف بين التحويين في أنه على إرادة « الفاء » ؛ لأن التقديم فيه لا يصلح » .

وربما يقصد أنه لا يصلح للتقديم لأن الضمير في « يشكرها » يعود على الحسنات ، وأعتقد أن « الفاء » لا معنى لها في هذا المقام ؛ لأنه لا تلازم بين الشرط والجواب ، فالجواب عام .

وقال زهير بن مسعود :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ

فَطَمَنَةُ لَا غَسَّ وَلَا يَمُوتُ (٣)

أى : إن ينج منها فلم أرقه ، فقدم الجواب المقترن بالفاء ، وهذا الشاهد بعد من أقوى أدلة الكوفيين على أن الجواب مرتبة التقديم .

(١) من الطويل - في الكتاب ٣٨/١ ، المقضب ٧٠/٢ ، الخزانة ٤٧/٩ .
يصف قرية بكثرة الطعام ، مطبوعة : ماثت وطبع عليها .

(٢) من البسيط - في الكتاب ٤٣٥/١ ، المقضب ٧٠/٢ ، الخزانة ٤٧/٩ .

(٣) من الطويل - غس : الضميف ، منفر : جاهل لم يجرب الأمور - في الإنصاف ص ٦٢٦ ، نوادر الأنصاري ص ٧٠ ، اللسان « غسس » .

أما البصريون فيتمثل ردعم في قول ابن جنى^(١) « فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينتج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب ، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعقده حائز ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحال تقدم المجزوم على جازمه ، بل إذا كان الجار - وهو أقوى من الجازم - لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما يحربه عليه ، كان لا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أخرى وأجدر ، وإذا كان كذلك وجب النظر في البيت ، ووجه القول فيه أن « الفاء » في قوله « فلم أرقه » لا يخلو أن تكون متعلقة بما قبلها ، أو زائدة ، وأيهما كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينتج منها ، وقد علم أن « لم أفعل » نفى « فعلت » وقد أنابوا « فعلت » عن جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه في قوله :

يا حكم الوارث عن عبد الملك
أوديت إن لم تحب حبو المعتنك

أى : إن لم تحب أوديت ، فجعل « أوديت » المقدمة دليلا على « أوديت » هذه المؤخرة ، فكما جاز أن تجعل « فعلت » دليلا على جواب الشرط المحذوف ، كذلك جعل نفياً الذى هو « لم أفعل » دليلا على جوابه ، والعرب قد تجرى الشيء مجرى نقيضه ، كما تجرى مجرى نظيره .

وهذا كله تجاهل للمعنى ، فأما قوله : ومحال تقدم المجزوم على جازمه ، فكلام أملت عليه الصناعة ، ولست أدري من أين جاء بهذا الحال ؟ ثم إن الجواب حين يقدم لا يجزم ، ولقد نسي ابن جنى الفرض الأساسى من التقديم ، وهو العناية والاهتمام ، ودار في ذلك الصناعة النحوية متجاهلا للمعنى ، ثم إنه جعل

الجملة المقدمة دليلا على الجواب المحذوف وجوبا ، وبذلك جعلها جملة ثانوية ، ليست أساسية في التعبير ، وحملها نائبة عن جملة محذوفة متأخرة ، ونسى أن تقديم الجملة أول الكلام يدل على أنها موضع اهتمام ، وليس بوسع من يتذوق الأساليب العربية أن يتجاهل أن « أوديت إن لم تحب » ليست مثل : إن لم تحب أوديت ، وأن قوله : فلم أرقه إن ينج منها ، تختلف كل الاختلاف عن قوله : إن ينج منها فلم أرقه ، فالفرق بينهما كبير ، وأما قياس الجازم على الجار فقياس فاسد ، لأن جواب الشرط قد سمع تقديمه - وهو يمتدح بأن المقدم جواب في المعنى - فأما المجرور فلم يسمع تقديمه على حرف الجبر ، وأما رأيه في « الفاء » فقد نسي أن الإمام لا يرى زيادة الفاء ، ونسى أن ابن السراج لا يرى زيادة الحروف مطلقا ، وأيضاً قول النحاة بالزيادة عجز عن إدراك استمرار التراكم ، والمعروف أيضاً أن فاء الجواب تدل على أن ما بعدها لازم ، ولا بد أن يحدث ، ثم إن من قواعد النحاة أنه لا يزداد الحرف في صدر الكلام ، وإنما الزيادة في الحشو ، ألا يعلم النحاة أن هذه الأساليب التي مزقوها بكثرة التقدير والتأويل قد وردت في كتاب الله ، وإخضاعها لمثل هذه التأويلات يضيع معناها ، ألا يعلم النحاة أن القرآن الكريم معجز بنظامه الرباني ، ولا يؤخر حرف منه إلا لمعنى ، ولا تقدم كلمة أو جملة إلا لفرض ، وهذه شواهد من كتاب الله لا يمكن أن تخضع لمثل تلك التأويلات البعيدة عن روح المعاني السامية ، والإعجاز القرآني .

الشواهد القرآنية

١ - قال تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ »^(١)

أى . إن كنتم إياه تعبدون فاشكروا لله ، قدم الجواب للعناية والاهتمام وللإشعار بأن الأمر بالشكر يجب أن يكون مطلقا .

ولو جربنا مع تأويلات النحاة لكان التقدير : واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون فاشكروا لله ، ثم حذف الجواب لدلالة ما سبق عليه ، وبذلك ضاع الفرض من التقديم ، وصارت الجملة المقدمة فى الآية مجرد دليل ونائب عن الجملة الخدوفة ، ولا علاقة بينها وبين جملة الشرط ، فهى تشبه نائب الفاعل ، فهو مجرد شيء يفوب عن الفاعل لفظا لا معنى ، ثم ما الداعى إلى تقدير جملة يستحيل ظهورها ، ولو ظهرت - قلنا : وإن كنتم إياه تعبدون فاشكروا - لاختلف المعنى بين الجائدين ، ولحل الضمير محل لفظ الجلالة ، ولو قلنا : فاشكروا لله ، اعاد الضمير على مؤخر لفظا ورتبة ، وهذا إذا كانت جملة « واشكروا لله » هى الجواب ، أما إذا كان الجواب « كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله » كان التقديم أوجب ؛ لأن الأمر بالأكل مقدم على العبادة .

٢ - وقال تعالى « وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » (١) .

أى إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يحل لهن أن يكتمن ، قدم الجواب للإيماء بأن المطلقات يتربصن بأنفسهن ، ولا يحل لهن السكتان مطلقا ، سواء كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، أم لا ؛ لأن السكتان لا يليق بهن مطلقا ، فليس من المروءة فى شيء ، ثم جاء الشرط بعد الجواب ليؤكد هذا المعنى ، أى : إن كن مؤمنات فذلك أوجب .

يقول الجبل^(١) « وهذا الشرط ليس للتقييد ، بل للتفليظ ، حتى لو لم يكن مؤمنات ، كان عليهن العدة أيضاً » .

هذه المعاني تضيع إذا كانت الجملة المقدمة مجرد دليل على الجواب الذي قضى عليه النجاة بوجوب الحذف ، ووجوب التأخير ، ويتمثل رأيهم في قول أبي حيان^(٢) « هذا شرط جوابه محذوف على الأصح من المذهب ، حذف الدلالة ما قبله عليه ، ويقدر هنا من لفظه ، أى : إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يحل لمن ذلك » .

وقد أضع المعنى الجميل ، وجعل « لا يحل لمن » جملة مؤخرة في المعنى والتقدير عن « إن كن يؤمن » ونظم الآية بوحى بغير هذا ، ويقول الزخشري^(٣) ، « إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر » تعظيم لقلمن ، وأن من آمن بالله وبمقابه لا يجترئ على مثله من العظام » . ولكنه لا يرى تقديم الجواب ، لقد نسي النجاة أن هناك أموراً فطرية ، تجب على الإنسان ، لأنه إنسان فقط ، حتى إذا لم ردها دين ، فإنها واجبة بالفطره السليمة ، وكفى بها ، فإذا ورد الدين كان توكيداً لتعظيمها .

٣ - وقال تعالى : (وَبِعَمَلِهِمْ أَحَقُّ بِرَدِّهِمْ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا)^(٤) أى : إن أرادوا إصلاحاً فهم أحق بردهن ، ثم قدم الجواب فلاهتمام بهذا الحق أو التقصر ، يقول بعضهم^(٥) « إن أرادوا إصلاحاً » بينهما لا ضرر

(١) في حاشيته على تفسير الجلالين ١٨٣/١

(٣) الكشف ٣٦٦/١

(٢) في البحر ١٨٧/٢

(٥) تفسير الجلالين ١٨٣/١

(٤) البقرة ٢٢٨

(١٠ - من أصاليب القرآن)

المراة ، وهو تحريض على قصده ، لا شرط لجواز الرجعة ، وهذا في الطلاق الرجعى .

وهذا اللفظ لا يتحقق إلا إذا كان الجواب مقدما ، فهو الأهم .

٤ - وقال تعالى : (قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلون)^(١) أى : إن كتب عليكم القتال فهل عسيتم ألا تقاتلوا ، فوسط أداة الشرط وفعل الشرط بين أجزاء الجواب ، أو قدم « هل عسيتم » للإشعار بأنهم يبتغوا الغيبة ، فحين ترد الجملة مصدرية غير معلقة يوحى ذلك بأنها حقيقة ، كأنها واقعة حتما ، دون انتظار التعاليق .

يقول الزمخشري^(٢) « وخير عسيتم : ألا تقاتلوا » والشرط فاصل بينهما ، والمعنى : هل قاربتم ألا تقاتلوا ، يعنى : هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون : أراد أن يقول : عسيتم ألا تقاتلوا ، بمعنى : أتوقع جبنكم عن القتال ، فأدخل « هل » مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون ، وأراد بالاستفهام التقرير وتنبهت أن المتوقع كأنى وأنه صائب فى توقعه ، كقوله تعالى : (هل أتى على الإنسان)^(٣) معناه : التقرير . ولو قال : والمعنى : قد رجوت عدم القتال لكان أقرب وأوضح ؛ لأن « هل » فى التقرير بمنزلة « قد » ولأنه سلك طريقا طويلا ، وحمل « عسى » للتوقع ، ولو جعلها للرجاء لكان أنسب ، وقد نقل عنه هذا الكلام كأنه قضية مسلمة .

ويقول الجبل^(٤) وقوله : « إن كتب الخ » اعتراض بين اسم « عسى » وخبرها ، وجواب الشرط محذوف ، تنديده « فلا تقاتلوا » ... وقوله : التقرير

(٢) فى الكشف ٣٧٨/١

(٤) فى حاشيته ١٩٩/١

(١) البقرة ٢٤٩

(٣) المزمع ١

التوقع ، المراد بالتقرير هذا التحقيق ، والثبوت ، والتوقع مستفاد من عسى ،
والعنى : إن توقع عدم قبالك محقق عندى .

والجواب الذى قدره مخالف للدليل ، ولا يبق بالفرض .

ويقول أبو حيان^(١) وجواب الشرط الذى هو « إن كتب عليكم القال »
مخدوف للدلالة عليه وتوسط الشرط بين أجزاء الدليل .

وهذا يضيع معنى تقديم « عسى » .

٥ — وقال تعالى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)^(٢) ،
أى : إن نسينا أو أخطأنا فلا تؤاخذنا ، فقدم الجواب ، لأنه الأهم لدى
الداهى .

٦ — وقال تعالى : (فَرِيتَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَمَا تُرْفَعُوا)^(٣) .

٧ — وقال تعالى : (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ)^(٤) .

٨ — وقال تعالى : (قَالَتْ إِلَى أَعُودُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا)^(٥) ،
إنها تسميذ بالرحمن مطلقا ، وهذا كل ما يهمها ، فهي تسميذ بالرحمن من تقى
أو غير تقى فقدمت الجواب ؛ لأنه الأهم .

٩ — وقال تعالى : (وَجَعَلْنِي مَبَارَكًا أَيْنَمَا أُصَلِّيُ وَالزَّكَاةَ
مَا دُمْتُ حَيًّا)^(٦) .

(٢) البقرة ٢٨٦

(٤) آل عمران ١٢٩

(٦) صريم ٣١

(١) فى البحر ٢/٢٥٦

(٣) آل عمران ١١٢

(٥) صريم ١٨

أى : وأينما كفت جملتى مباركاً وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حياً ،
 الجواب جملة ان تقدم بعض الجواب للاهتمام به وقربه من نفسه ، واعترافاً بفضل
 الله عليه ، ثم آخر بعضه وهو « وأوصانى بالصلاة والزكاة » لأن الإيحاء
 بالصلاة والزكاة بالنسبة لئى من قبيل « وذكر » فقط . وغير ذلك فى كتاب الله
 كثير ، ولو أنصف النحاة لقولوا الوارد كما ورد ، ولو بحثوا عن أسرار
 الأساليب ، وعن سر التقديم ، أو التأخير لكان أجدى وأنفع ، لأنهم
 حصروا أنفسهم فى دائرة الصناعة النحوية ، وكأن قواعدهم أهم لديهم
 من المعنى .

تقديم النعت

يرى جمهور النحاة أن النعت مرتبته التأخير عن المنعوت ، ولا يجوز تقديمه في أى صورة كان .

وهذا المنوع قد ورد في الأساليب العربية ، وفي القرآن الكريم ، فقد ورد تقديم النعت وإعرايه على حسب العوامل ، وتأخير المنعوت وإعرايه بدلا من النعت ، والمعنى هو معنى الصفة والموصوف مع زيادة هي الاهتمام بالمقدم .

ولكن موقف النحاة هو رفض هذه الأساليب ، ثم الدخول بها في رحاب التأويل .

يقول أبو هلال العسكري^(١) : « وينبغي أن ترتب الألفاظ ترتيباً صحيحاً ، فتقدم منها ما كان يحسن تقديمه ، وتؤخر منها ما يحسن تأخيره ، ولا تقدم منها ما يكون التأخير به أحسن ، ولا تؤخر منها ما يكون التقديم به أليق ، فما أفسد فيه ترتيب الألفاظ قول بعضهم :

يضحكُ منها كل عضو لها من بهجة العيش وحسن انقوام
ترقل في الدار لها وفرة كوفرة الملط الخليج الغلام^(٢)
كان ينبغي أن يقول : كوفرة الغلام الملط الخليج ، أو الغلام الخليج الملط ، فأما تقديم الصفة على الموصوف فردى في صنعة الكلام .

إذن هذه الأساليب فاسدة ورديفة ، وإذا كانت كذلك فلا فائدة وراء هذا اللون من التقديم ، لأن البحث عن أسرار التقديم يكون في النظم السليم .

(٢) الملط : الناعم ، الخليج : الشاظر

(١) في الصناعتين ١٥٩

ويقول ابن السجري^(١) : « وكذلك لا يجوز : مررت بالطويل زيد ، على أن تحمل « الطويل » صفة لزيد ، ولكن إن أردت : مررت بالرجل الطويل زيد ، حذف الموصوف ، وأبدلت « زيدا » من الصفة ، جاز على قبح » .

إذن هذا القديم غير جائز دون تأويل ، وقبيح مع التأويل ، وعلل ذلك بقوله : « لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مما شدد فيه سيئويه ، وإن كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذ ، كقوله تعالى : « وقيل من عبادى الشكور »^(٢) ، أى : العبد الشكور ، وكقوله تعالى : « أن أعمل سابقات »^(٣) ، أى : دروعا سابغات ، وقوله تعالى : « وذلك دين القيمة »^(٤) ، أى : الأمة القيمة » .

أما حل هذه الآيات على الشذوذ ، وتمايله هو تشديد الإمام ، وكان كلامه أهم من السماع ، ورأيه لا يستحق ردأ ولا مناقشة ، ويكفى أنه حل الآيات القرآنية على الشذوذ مع التأويل ، أو بدونه .

وقد سبقه ابن جنى إلى مثل هذا ، فقد جعل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه شبيهاً بالمنوع ، يقول^(٥) : « وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأكثر ذلك في الشعر ، وإنما كانت كثرتة فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يخطئه ، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخصيص والتخصيص ، وإما المدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ،

(٢) سبأ ١٣

(٤) البقرة ٥

(١) فى الامالى ج ١ ص ١٧٩

(٣) سبأ ١١

(٥) فى الخصائص ج ٢ ص ٣٦٦

لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ، ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل ، لم يسعين من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك .

إذن هو ضرورة ، والمثال الذي ذكره لا يمكن أن يقال ، ثم يقول أيضا « وما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ، وذلك أن تكون الصفة جملة ، نحو : مررت برجل قام أخوه .

وما كان أعناء عن مثل هذا الكلام ، فيمكن ورود ذلك في القرآن ، وقد أجاز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير من النحاة في غير الموصوف بـ « أى » يقول المبرد ^(١) « لأن الصفة قد تحمل محل الموصوف ، تقول : مررت بالعاقل ، وجاء في الظريف .

ويقول أيضا ^(٢) « نأما عشرون أيما رجل ، فلا يجوز ، وإنما امتنع من أنك لا تقيم الصفة مقام الموصوف حتى تتمكن في بابها ، نحو : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ، لأنها أسماء جارية على الفعل ، و « أيما رجل » إنما معناه : كامل ، فليس بماخوذ من فعل ، و « ما » زائدة ، فإنما معناه : مررت برجل أى رجل .

وقد ورد تقديم الصفة في كتاب الله قال تعالى : « إلى صراط العزيز الحميد الله » ^(٣) .

(٢) في المنتخب ٢٩٣/٤

(١) في المنتخب ١٨٥/٤

(٣) إبراهيم ١ - ٢

يقول الجبل^(١) « والأصل : إلى صراط الله العزيز الحميد الذي له ما في السموات وما في الأرض ، فالصفات ثلاثة فقدم منها ثلثان ، وبقيت الثالثة مؤخره » .

وما قاله هو المعنى ، ولما سكته يخالف قواعد الإمام .

ورأى جمهور النحاة معروف ، يقول أبو حيان^(٢) « وقال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور : لا تقدم صفة على موصوف إلا حيث سمع ، وذلك قليل ، وللعرب فيما وجد من ذلك وجهان :

أحدهما : أن تقدم الصفة وتبقيها على ما كانت عليه ، وفي إعراب مثل هذا وجهان : أحدهما : إعرابه نعتا مقدما ، والثاني : أن يجعل ما بعد الصفة بدلا .

والوجه الثاني : أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها - انتهى - فلي هذا الذي ذكره ابن عصفور يجوز أن يكون « العزيز الحميد » يعربان صفتين متقدمتين ، ويعرب لفظ « الله » موصوفا متأخرا » .

وقد قال ذلك لتخرج ما سمع فقط دون القياس عليه ، ويقول أبو حيان أيضا^(٣) « لا يعتمد الجمع ، بل يقتصر عليه ، فلا يقاس » .

ومنه قوله تعالى : (ومن الجبال جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ »^(٤) .

أى : ومن الجبال سود غرابيب ، جمع : غريب ، وهو شديد السواد .

(١) في حاشيته ٥١٢/٢

(٢) في البحر ٤٠٤/٥ ، وانظر البيان ٧١٢/٢ ، البيان ٥٤/٢

(٤) فاطر ٢٧

(٣) في الهمع ٤٨/٢

ويدخل التأويل ، يقول الزمخشري^(١) « فإن قلت : الغريب تأكيد
للأسود ، يقال : أسود غريب ، وأسود حُلْسُوك ، وهو الذي أبدى في السواد
وأغرب فيه ، ومنه الغراب ، ومن حق التأكيّد أن يتبع المؤكّد ، كقولك :
أصفر فاقع ، وأبيض يقق ، وما أشبه ذلك ، قلت : وجهه أن يضمّر المؤكّد
قبله ، ويكون الذي بعده تفسيراً لما أضمر ؛ كقول النابغة « والمؤمن العائذات
الطيب » وإنما يفعل ذلك لزيادة التوكيد حيث يدل على المعنى الواحد من طريق
الإظهار والإضمار جميعاً . »

إذن لا بد من إضمار منعت قبل النعت ، لأن النعت تابع ، والتابع لا بد
أن يتأخر عن المتبوع .

وقد تسكّر بعض النحاة فأجاز تقديم النعت مبدلاً منه المنعوت ، يقول
الرضي^(٢) « ثم اعلم أنه إن صالح لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال
المنعوت منه ، نحو : مردت بظريف رجل ، قال : والمؤمن العائذات الخ ،
وقريب منه قوله تعالى : (وغرايب سود) لأن حق « غريب » أن يتبع
« أسود » لسكونه تأكيّداً له ؛ نحو : أحرقاني . ، وإن لم يصلح لمباشرة العامل
إياه لم يقدم إلا ضرورة ، والنية به التأخير كما تقول في - إن رجلاً ضربك في
الدار : إن ضربك رجلاً في الدار . »

ومن شواهد ذلك قول النابغة :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيِّبِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّيْفِ^(٣)

(١) في الكشف ٣٠٧/٢

(٢) في شرح السكافية ٢١٧/١ ، وانظر الاصفهاني ٥٥/٢

(٣) من البسيط - في الجوزانة ٧١/٥ ، شرح ابن يبيش ١١/٢

أى : والمؤمن الطير العائذات ، يقول أبو حيان^(١) « وما جاء فيه تقديم ما لو تأخر لكان صفة ، وتأخير ما لو تقدم لكان موصوفاً قول الشاعر ... فلو جاء على الكثير لكان التركيب : والمؤمن الطير العائذات » .

ويقول الزنجشیری^(٢) « كعمل النابتة في إجراء « الطير » على العائذات بهانا وتلخيصا لا تقديمًا للصفة على الموصوف » .

فهو يرى تقدير موصوف قبل الصفة ، أو كما يقول البغدادي^(٣) « فحذف للموصوف ، وجعل « العائذات اسماً لا صفة ، فلما جعلت اسماً احتاجت إلى تبين فأجرى عليها بالتبيين ، قال : وليس هذا من تقديم الصفة على الموصوف ، ولا ينبغي أن هذا تسكف » .

كما ورد تقديم الصفة وإضافتها إلى الموصوف ، ويمكن رأى جمهور النحاة المنع أيضاً ، يقول الزنجشیری^(٤) « ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفة ، ولا الصفة إلى موصوفها ... وقالوا : عليه سَحَقُ عمامةٍ ، وَجَرْدُ قُطَيْفَةٍ ، وأخلاق ثياب ، وهل عندك جاثبة خبر ، ومفربة خبر ، للذهاب بهذه الأوصاف مذهب خاتم وسوار ، وباب ، ومائة ، لكونها محتملة مثلها ، ليخلص أمرها بالإضافة » .

ويوضح ابن يعيش قائلاً « ألا ترى أن المعنى : عليه عمامةٌ سَحَقٌ ، وهى البالية ، وقطيفة جرد ، وهى الخَلَقُ ، وثياب أخلاق ، أى : بالية ، فقدم هذه الصفات ، وأزالها عن الوصفية ، وأضافها إلى الاسم إضافة البعض إلى الكل

(٢) في الفصل ١٠/٣

(٤) في الفصل ١٠/٣

(١) في البحر ٤/٥

(٣) في الحزانة ٧٢/٥

على مذهب : خاتم ذهب ، والمراد : من ذهب ... كأنه سحق من عمامة ، جعل
السحق بعض العمامة ، فلما قدمها وأزالها عن الوصفية ، احتملت أشياء ،
وترددت فيها ، فأضافها إلى الخبر إضافة بيان .

والغريب أنه يقول : ألا ترى أن المعنى : عليه عمامة سحق ، وهي البالية الخ
ثم يعود فيدخل في متاهات التأويل ، والله در البغدادى حيث يقول ^(١) « ولا يخفى
أن هذا تكلف » .

وخرج علينا ابن مالك بقوله :

ولا يُضَافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّجَدُ معنى وأوّلُ مؤمّا إذا ورَدُ

وتبعه تلاميذه وشراح كلامه تبعية مطلقة ، وقد تلخص ابن مالك رأى
الجمهور بقوله « وأول » ويعنى هذا قبول الوارد على شرط التأويل بما يخرج
عن كونه صفة قد أضيفت إلى موصوفها ، وذلك بحمل الإضافة على معنى « من »
البيانية ، وتقدير موصوف قبل الصفة ، فسكان هذا التأويل جعل الكلام من
قبيل حذف الموصوف وإقامة للصفة مقامه مع أن فيه خلافا .

ويذكر السيوطى التعليل الذى دفع النحاة إلى فرض التأويل ، فيقول ^(٢)
« الجمهور على أنه لا يضاف اسم لمصادفه ، ونعته ، ومنعوتة ، ومؤكده ، لأن
المضاف يتعرف ، أو يتخصص بالمضاف إليه ، والشئ لا يتعرف ولا يتخصص
إلا بغيره ، والنعت غير المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده إلا بتأويل » .

كما يذكر الرضى تعليلا آخر فيقول ^(٣) « وقال المصنف : لا يجوز ذلك ؛ لأن

(٢) فى المجموع ٤٨/٢

(١) فى الحزانة ٧١/٥

(٣) فى شرح الكافية ٢٨٧/١

توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب ، وليس بشيء ، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له .

وهذا المنع يخالف المعنى كل المخالفة ، ولا وجه لقلق التأويلات البعيدة عن المعنى ، فالمعنى هو صفة أضيفت إلى موصوفها ، وكان يجب الوقوف عند هذا الحد ، خصوصا وقد ورد هذا الذي منعه في كلام العرب ، وفي كتاب الله .

ومنه قول بشامة بن حَزَن :

إِنَّا نُحْيِيكَ يَا سَمَاءُ فَحَيِّيتُنَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقَيْنَا^(١)

أى : الناس الكرام ، ولا معنى لتأويله بـ « شيئا كراما من جنس الناس » كما لا معنى لإزالة الوصفية عن « كرام » ، ومثله في كلام العرب كثير .

وقد استجاب الكوفيون لهذا المعنى فأجازوا إضافة النعت لمنعوتة ، يقول الرضى^(٢) « والمختلف في جوار إضافة أحدهما إلى الآخر : الموصوف وصفته ، فالكوفيون جوروا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس ، استشهادا للأول بنحو : مسجد الجامع ، و « بجانب الغربي »^(٣) ، وللتأني بنحو : جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وقالوا إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بمحذف التنوين ، كما في : جرد قطيفة ، أو بمحذف اللام ، كمسجد الجامع ، إذا أصلهما : قطيفة جرد ، والمسجد الجامع ، وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندم ؛ إذ تلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه .

(١) من البسيط - في العيني ٣٧٠/٢٠ ، الخزانة ٢٠٢/٨

(٢) في شرح السكاكية ٢٨٧/١ (٣) القصص ٤٤

ولو أراد الدقة في التعامل لقال : إن إضافة الصفة إلى موصوفها أبلغ من تأخيرها وإتباعها ، فالبدء بها قبل متبوعها يدل على الاهتمام بها ، وفيه أيضا تشويق بالإبهام ثم البيان ، ومن قواعدهم : المضاف والمضاف إليه شيء واحد ، فكأن الصفة وموصوفها صارا شيئا واحدا ، ولم يوجد بينهما الانفصال الذي كان موجودا بين القابع والتبوع .

ويقول الأشموني^(١) « أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه ، لاختلاف اللفظين ، ورافقه ابن الطراوة ، وغيره ، ونقله في النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو « ولدارُ الآخرة »^(٢) و « حقُّ اليقين »^(٣) و « حَبْلُ الوَرِيد »^(٤) و « بَبُ الحَصِيد »^(٥) وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

وزاد السيوطي^(٦) « وشرط الكوفية في الجواز اختلاف اللفظين فقط من غير تأويل ، تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه » .

والحق أن النعت يجوز تقديمه قبل ما منه المنعوت ، كما يجوز تقديمه وإضافته للمنعوت ، ولا حاجة إلى التأويل ، رعاية للأغراض المعنوية من تقديم ما حقه التأخير ، ورأى الكوفيين هو المقبول في هذه المسائل ، فلا معنى لقول الزنجشري^(٧) في قوله تعالى : « ولدارُ الآخرة خيرٌ للذين يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ »^(٨) : ولدار الساعة الآخرة ، أو الحال الآخرة .

(٢) يوسف ١٠٩

(٤) ق ١٦

(٦) في الهمع ٤٨/٢

(٧) في الكشف ٣٤٧/٢ - وانظر البيان ٤٥/٢ ، الإنصاف ١/٥٥٢

(٨) يوسف ١٠٩

(١) في شرحه ١٨٨/٢

(٣) الواقعة ٩٥

(٥) ق ٩

إن المعنى موصوف أضيف إلى صفته ، والدليل على ذلك قوله تعالى : (قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله ^(١) ومثلها في القرآن كثير .

ولا وجه لقوله أيضا ^(٢) - في قوله تعالى : (إن هذا هو حق اليقين) ^(٣) :
أى : الحق الثابت من اليقين) .

فالمعنى هو الحق اليقين ، وتقدير « من » يضيغ هذا المعنى .

ولا وجه له حين قال - في قوله تعالى : (ونزلنا من السماء ماءً مُبارَكاً فأنبثنا به جناتٍ وحَبَّ الحَصِيدِ) ^(٤) - : وحَب الزرع الذى من شأنه أن يحصد ، وهو ما يقتات به ، من نحو : الحنطة والشعير ، وغيرهما ، فالمعنى هو الحب المحصود .

وكان الفراء على حق حين قال ^(٥) « أضيفت الدار إلى الآخرة ، وهى الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله تعالى : (إن هذا هو حق اليقين) والحق هو اليقين ، ومثله : أتيتك بارحة الأولى : وعام الأول ، وليلة الأولى ، ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها ، لاختلاف لفظها وكذلك شهر ربيع ، والعرب تقول فى كلامها - أنشدنى بعضهم :

أُتَمَدِحُ فَنَقَسًا وَتَذِمُّ عَيْسَا أَلَا لِلَّهِ أُمُكٌ مِنْ هَاجِنٍ ^(٦)
وَلَوْ أَقَوْتُ عَلَيْكَ دِيَارُ عَيْسٍ عَرَفْتُ الدُّلَّ عِرْفَانُ الْيَقِينِ

وإنما معناه : عرفانا يقيفا .

(١) البقرة ٤٩

(٢) فى الكشاف ٩٠/٤

(٣) الواقعة ٩٥

(٤) فى معانى القرآن ٥٥/٢

(٥) ق ٩

(٦) هجين : أبوه عربى ، وأمه غير عربية ، أقوت : أقبرت .

وحيث قال^(١) « والحب هو الحصيد ، وهو مما أضيف إلى نفسه » ، وحيث قال^(٢) - في قوله تعالى : (من العذاب المهين)^(٣) : « وفي حرف عبد الله » من عذاب المهين » وهذا مما أضيف إلى نفسه لاختلاف الاسمين مثل قوله : « ولداد الآخرة خير »^(٤) ومثل قوله : (وذلك دين القيمة)^(٥) وهي في قراءة عبد الله (وذلك الدين القيمة) .

وهاتان القراءتان تؤيدان مذهب الكوفيين ، وكان غريباً أن يخرج أبو حيان عن مذهب أساتذته الزخشرى فيقول^(٦) « وقرأ عبد الله » من عذاب المهين » وهو من إضافة الموصوف إلى صفته : كقوله الجباء .

ويقول الطبري^(٧) « وأضيف الدين إلى القيمة ، والدين هو القيم ، وهو من نعت لاختلاف لفظيهما ، وهي في قراءة عبد الله (وذلك الدين القيمة) فأنت القيمة ، لأنه جعل صفة الملة ، كأنه قيل . وذلك الملة القيمة) .

ويقول أبو حيان أيضاً^(٨) (فالهاء في هذه القراءة للبعالة ، أو أنت على أنه عني بالدين الملة) .

ولسكن قواعد الإمام تتجه عقول النحاة ، فيقول ابن الأثير^(٩) أى : الملة القيمة ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، ولولا هذا التفسير

(١) في معاني القرآن ٧٦/٣ (٢) في معاني القرآن ٤١/٣

(٣) المدخان ٢٠ (٤) يوسف ١٠٩

(٥) البينة ٥ (٦) في البحر ٣٧/٨

(٧) في تفسيره ١٤٥/٢٠ (٨) في البحر ٤٩٩/٨

(٩) في البيان ٢٢٥/٢ - وانظر البيان ١٢٩٧/٢ ، الكشاف ٣٧٥/٤

ليُمكن ذلك يؤدي إلى أن يكون ذلك إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك لا يجوز وأجازة الكوفيين إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه .

كما يجوز تقديم نعت النكرة عليها ونصبه على الحال ، وهذه القاعدة يعترف بها النحاة جميعا ، بل جعلوا من مواضع تقديم الحال وجوبا أن يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، ومع هذا يقول الزمخشري ^(١) - في قوله تعالى : (وجعلنا فيها فجاجا سبيلا) ^(٢) : فإن قلت : في الفجاج معنى الوصف ، فالها قدمت على السبل ، ولم تؤخر ، كما في قوله تعالى : (لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا) قلت : لم تقدم ، وهي صفة ، ولكن جعلت حالا كقوله :

لَيْتَهُ مُوَحِّشًا طَلًّا قَدِيمٌ ^(٣)

فإن قلت : فما الفرق بينهما من جهة المعنى ؟ قلت : أمران : أحدهما : الإعلام بأنه جعل فيها طرقا واسمة .

والثاني : الإعلام بأنه حين خلقها ، خلقها على تلك الصفة ، فهو بيان لما أبهم نعتا .

فبين الغرض المعنوي من تقديم الصفة ، ولكنه لم يعترف بتقديمها ، وبين الغرض المعنوي يدل على أن هناك فرقا بين الصفة حين تقدم فتعرب حالا ، والصفة حين تؤخر فتعرب تابعة ، وفاته أن الحال وصف ، وأن إعراب النعت المقدم حالا ، لا يخرج عن كونه وصفا ، وكل ما في الأمر أنه صار غير تابع

(١) في الكشف ٥٧٠/٢ . (٢) الانبياء ٣١ .

(٣) من الوافر - ونعامة : عفاء كل أسهم مستديم - في الخزانة ٣/٢٠٩ .

في الإعراب ، ويعبر ابن عصفور عن ذلك قائلا^(١) (وإذا تقدمت النكرة عليها نصب على الحال ، وإنما ائتم فيه إذا تقدم ؛ لأن النعت تابع للمنموت ، وإذا تقدم لم يجوز أن يبقى نعتا كما كان قبل ذلك ، لأن التابع بابه أن يكون بعد المتبوع لا قبله ، فحسن انتصابه على الحال ، وحسن مجيء الحال من النكرات في حال التقدم ، ولم يحسن في حال التأخر ، لأن الإنباع يمكن مع التأخر ، ولا يمكن مع التقدم » .

(١) في شرح الجمل ١٤

تقديم معمول ما بعد الفاء

أجمع النحاة على أن معمول ما بعد « الفاء » لا يجوز أن يتقدم عليها ، وهذا الحكم يشمل الفاء العاطفة ، وفاء السببية ، وفاء « رب » وما حرقا عطف أيضا ، وفاء الربط التي تربط الجواب بالشرط ، أو شبهه الجواب بشبيه الشرط ، وفاء الاستئناف - فقد من اعترف بوجودها - لأن بعضهم يراها عاطفة ، وتفحص الفاء في العاطفة والسببية .

ويجوز التقديم إذا كانت « الفاء » زائدة - عند من رأى زيادتها - أو كانت لإصلاح اللفظ^(١) .

ويجب التقديم إذا وقعت جوابا لأما ، نحو قوله تعالى « فأما اليتيم فلا تقهر »^(٢) .

ويعمل الرضى هذا المنع بقوله^(٣) « وكذا يحترز بقوله : مشتغل عنه ، وبقوله : لوساط عليه انصبه : عما بعد واو العطف ، وفائه ، وغيرها من حروف العطف ، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها ، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها ؛ لأنها دلائل على أن ما بعدها من ذبول ما قبلها ؛ فيسكوه وقوع معمول ما بعدها قبلها ، إذ ينعكس الأمر ، إذن ، أى : يكون شيء مما قبلها من ذبول ما بعدها . وهذا المنوع قد ورد في الشعر العربي القديم وغيره ، قال الأعشى ميمون :

(١) انظر معاني الفاء في المنى ١/١٤٤ ، العجنى الدانى ١٢١ ، جواهر الادب ٦٦ .

(٢) الضحى ٩ - وانظر الامزمية ٢٤١ .

(٣) فى شرح الكافية ١/١٦٦ .

وإياك والقياسات لا تقرّ بها

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا^(١)

وقال النمر بن ثؤاب :

لا تجزّعي إن منفسّ أهلكته

فإذا هلكت فمعد ذلك فاجزّعي^(٢)

أى : فإذا هلكت فاجزّعي عند ذلك .

وقال المتنبي :

كذا فليسر سرى من طلب الأعدى

ومثل سراك فليكن الطالب

أى : فليسر سرى مثل ذا ، وليكن الطالب سرى مثل سراك ، فقدم للمعولين للتصير - كما اعتقد - وقال أبو تمام :

كذا فليجبل الخطب وليفدح الأمر

فليس لعين لم يفيض ماؤها عذراً

وقد دفعهم هذا المنع إلى الدخول في ألوان شتى من التأويل ، كان النحو في غنى عنها ، كما دفعهم التقدير والتأويل إلى إضاعة المعنى .

وقد ورد تقديم معمول ما بعد الفاء عليها في القرآن الكريم ، وهذا إذا راعينا جانب المعنى .

(١) من الطويل - في الكتاب ٤٩/٢ ، أمالي الشجرى ٢٦٨/٢ ، المعنى ٣٤٠/٤ ، البحر المحيط ١٧٦/١ .

(٢) من الكامل - في الكتاب ٩٧/١ ، المعنى ١٢٧ ، الأزهية ٢٤٨ ، معاني الحروف للرماني ٤٩ ، الحزانة ٣١٤/١ ، أمالي الشجرى ٤٤١/١ ، ٣٤٦/٢ .

الشواهد القرآنية

قال تعالى :

« يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ - وَأَمْنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ^(١) » .

المعنى - كما أعهد - وإيأي لاغيري فارهبوني ، وإيأي لاغيري فاتقوني ، فالمفعول مقدم لإفادة القصر ، وكرر المفعول مرة أخرى مؤخرًا لإفادة التوكيد ، واجتمع حرفا عطف ؛ لمعنى مقصود منهما . ولكن قواعد النحاة تأتي ذلك ، وتقوى التأويلات ، يقول الزجاج ^(٢) « نصب بالأمر ، كأنه في المعنى « ارهبوني » ويكون الثاني تفسير هذا الفعل المضمر ، ولو كان في غير القرآن لجاز : وأنا فارهبوني ، ولكن الاختيار في الكلام والقرآن والشعر « وإيأي فارهبون ، حذفت « الياء » وأصله : فارهبوني » .

لقد شغلته نظرية العوامل ، ونظرية الاشتغال ، فقدر عاملاً محذوفاً ، ثم ذكر أن الرفع هنا جائز ، والنصب أحسن منه ، وفاته أن هذا الحذف والتفسير لا يمكن أن يكون من باب الاشتغال ، لأن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً محذوفاً ، وأن المعنى ليس « ارهبون » .

وفي إطار كلامه دارت أقوال النحاة ، يقول ابن عطية ^(٣) « وهو منصوب

(٢) في معاني القرآن ١/٦٠ .

(١) البقرة ٤٠ - ٤١ .

(٣) في المحرر الوجيز ١/٢٥٢ .

بإضمار فعل مؤخر تقديره : وإيأى ارهبوا فارهبوني ، وامتنع أن يقدر مقدما ، لأن الفعل إذا تقدم ، لم يحسن أن يتصل به إلا ضمير خفيف ، فمكان يحىء وارهبوني .

فزاد عنه أن هذا العامل يجب أن يكون مؤخرا ، لأن الضمير المنفصل لا يعمل فيه عامل مقدم عليه أبدا ، ولعله قد أدرك فساد تقدير الزجاج .

ويقول ابن الأنباري^(١) « وإنما وجب تقدير : ارهبوا ، ولم يعمل فيه « فارهبون » المفعول به ؛ لأنه مشغول بالضمير المحذوف ، وهو « الياء » .

فبين لنا أن الفعل المؤخر قد نصب مفعولا ، ولا يمكن أن ينصب هذا المفعول المقدم ، وكلامه مبنى قاعدة : لا يتسلط عامل واحد على معمولين من جنس واحد ، وهي قاعدة مرفوضة .

ثم يقول السكبرى^(٢) و « إيأى » منصوب بفعل محذوف دل عليه « فارهبوني » تقديره : وارهبوا إيأى فارهبوني ، ولا يجوز أن يكون منصوبا به « ارهبون » ؛ لأنه قد تعدى إلى مفعوله . فقدر العامل قبله ، ولعل ذلك من قبيل السهو ، ولذلك يقول أبو حيان^(٣) « وتقديره قبله وهم من السجائوندى ، إذ قدره : وارهبوا إيأى » .

والهم أن الفتحة قد حكوا قواعدهم ، ونسوا المعنى ، فالمعنى قصر الرهبة على « إيأى » وتقدير عامل محذوف يضيع هذا المعنى ، فحذف أحد طرفي أسلوب القصر يضيع الاهتمام به ، ثم إن القصر من أساليب التوكيد ، والحذف والتوكيد يتعارضان ، وأيضا تقدير « ارهبوا » ليس من باب الاشتغال ، إذن يجوز

(١) فى البيان ٧٧/١ وانظر حاشية الجمل ٤٥/١ .

(٢) فى التبيان ٥٧/١ .

(٣) فى البحر ١٧٥/١ .

ذكره ، ولو ذكر لكان النظم ركيكا جدا ، ويكون الضمير قد ذكر مرتين مع عاملين ، مرة في صورة قصر ، ومرة دون قصر ، وهذا إفساد للمعنى وتناقض رغم قول الزنجشیری^(١) « وهو من قولك : زيدا رهبة » وهو أؤكد في إفادة الاختصاص من « إياك نعهد »^(٢) .

ولم يبين السر في كونه أؤكد في إفادة الاختصاص ، ويشرح أبو حيان ذلك فيقول^(٣) « ومعنى ذلك أن الكلام جملتان في التقدير ، و « إياك نعهد » جملة واحدة ، والاختصاص مستفاد عنده من تقديم المفعول على العامل » .

فهل كون الكلام جملتين أؤكد في إفادة الاختصاص ؟ إن كون الكلام جملتين يفيد التوكيد فقط ، فإذا حذفت جملة منهما ضاع معها التوكيد ، لأن من قواعدهم : التوكيد والحذف يتنافيان ، ومن شأن التوكيد الإطناب ، ومن شأن الحذف الإيجاز ، فكيف يجتمعان^(٤) ؟ ولعل الزنجشیری يقصد التوكيد بذكر الضمير مرتين ، ولكن خافه التعبير .

ثم يذكر أبو حيان رأيه فيقول^(٥) « والفاء في قوله « فارهبوني » دخات في جواب أمر مقدر ، والتقدير : تنهبوا فارهبوني » . ويبدو أن أبا حيان قد فكر كثيرا في إعراب هذه الآية ، وقرأ ما كتبه السابقون فقال « قال بعض أصحابنا : الذي ظهر فيها بهمد البحث أن الأصل في : زيدا فاضرب : تنبه فاضرب زيدا ، ثم حذف تنبه ، فصار : فاضرب زيدا ، فلما وقعت الفاء صدرا ، قدموا الاسم إصلاحا للفظ ، وإنما دخلت الفاء هنا لتربط هاتين الجملتين - انتهى ما تلخص من كلامه » .

(١) في الكشف ٢٧٦/١ ، وانظر حاشية الجبل والجلالين ٤٥/١ .

(٢) اللامحة ٥ . (٣) في البحر ١٧٦/١ ، وانظر البحر ٤٨٠/٣ .

(٤) هل يجتمع الحذف والتوكيد ؟ انظر المغنى بحاشية الأمير ١٥٨/٢ .

(٥) في البحر ١٧٦/١ . وانظر البحر والنهر ٤٨٠/٣ .

ولا أرى معنى لهذا الكلام ، فمن أين جاءت « تنبه » ؟ وهل : زيدا فاضرب هو نفسه : تنبه فاضرب زيدا ؟ .

ثم يعود أبو حيان فيبني كلامه في الآية على هذا الرأى الخيالى المنافى للمعنى ، فيقول « وإذا تقرر هذا فتحتمل الآية وجهين : أحدهما : أن يكون التقدير : وإياى ارهبوا تنبهوا فارهبوني ، فـ يكون الفاء دخلت في جواب الأمر ، وليست مؤخرة من تقديم . والوجه الثانى : أن يكون التقدير : وتنبهوا فارهبون ، ثم قدم للمفعول فأنفصل ، وأخرت الفاء حين قدم للمفعول ، وفعل الأمر الذى هو : تنبهوا : محذوف ، فالنقى بعد حذفه حرفان : الواو والماءطة ، والفاء التى هى جواب أمر ، فعصدرت الفاء ، فقدم للمفعول ، وأخرت الفاء إصلاحا للفظ ، ثم أعيد للمفعول على سبيل التأكيد والتكميل الفاصلة ، وعلى هذا التقدير الأخير لا يكون « إياى » معولا لفعل محذوف ، بل معولا لهذا الفعل المفقوظ به ، ولا يبعد تأكيد الضمير المنفصل بالضمير المتصل ، كما أكد المتصل بالمنفصل فى نحو ، ضربتك إياك .

انقد أطال دون مبرر ، ويبدو فى كلامه شىء من الغموض ، والمقصود : أن الأصل : وتنبهوا فارهبون ، حذف « تنبهوا » فاجتمعت الواو والفاء ، فقدم للمفعول إصلاحا للفظ ، أو لرفع اجتماعهما ، وعبارته لا تساعد على فهم المطلوب ، والمهم أن المفعول الذى ذكر فى الآية مقدما ، ضاع الغرض المعنوى من تقديمه وصار تقديمه لغرض لفظى .

ومما يدل على اضطراب كلامه أنه يقول أيضا^(١) « فإذا قلت : زيدا فاضرب به ،

(١) فى البحر ٣/٤٨٠ ، وانظر البحر والنهر ١/١٧٦ ، الجنى الدانى ١٢٨ .

فالتقدير : تنبه فاضرب زيدا اضربه ، حذف « تنبه » وحذفت « اضرب » الأولى وأخرت الفاء إلى دخولها على المنسّر .

إذن المفعول ليس مقدما ، وذكره في الصدر لامعنى له ، والأسلوب من باب الاشتغال ، لأن الفاء مؤخرة من تقديم .

وكل هذه تأويلات لا معنى لها ، فالآيتان فيهما معمولات ذكرت مؤخرة عن عواملها ، ومفعولان ذكرا مقدمين ، ألا يوجد فرق بينهما ؟

إن ذكر المفعول متدما يدل على العناية والاهتمام ، وقد يدل على القهر كما في هاتين الآيتين ، وإن ذكره مؤخرا يدل على أنه لا يوجد غرض معنوي من تقديمه ، وهذا في التقديم الجائز ، أما الواجب فالغرض منه لفظي .

هذا وفي الآيتين مشكلتان أمام النجاة : الأولى « الفاء » فإنها تمنع تقديم معمول ما بعدها عليها ، ولذلك حين وجدوا المفعول مقدما ، ذهبوا به إلى باب الاشتغال ، تنفيذاً لقواعدهم لأن الفعل المذكور بعده مشغول ، فلم يجدوا حلاً لهذه المشكلة ، لأن الاشتغال مهنى على صحة تساط العامل المشغول على معمول المتقدم ، و« الفاء » تفهقة أمام ذلك ، وللتخلص من هذه المشكلة قدروا عاملاً لا يخضع اقواعد باب الاشتغال ، فهو من قبيل الحذف الجائز ، وقد بينت فساد ، كما قدروا جملاً لا معنى لها .

المشكلة الثانية : ذكر المفعول متأخرا بعد الفعل ، وهذا يحتم حمله على باب الاشتغال ، إذن قواعد النجاة قاصرة وعاجزة أمام هاتين الآيتين ، وقد شغلهم إيجاد حل لهذه الأزمة هن المعنى

والذى أراه أن :

« إياى » مفعول للفعل المتأخر ، وقدم للقهر ، ثم أعيد المفعول مرة أخرى

مؤخرا للتوكيد ، فأما اجتماع حرفي عطف ، فلا بأس به ، وكل منهما له معنى مقصود ، فالواو لمطلق الجمع ، وتفيد أن هذه الأمور مطلوبة مجتمعة ، والفاء تفيد التلازم بين ما قبلها وما بعدها ، فالرغبة لازمة لله على وجه الانفراد بها ، وعلى وجه التوكيد أيضا ، وعلى وجه التلازم ، وقد سمع اجتماع حرفي عطف ، قال زهير بن أبي سلمى :

أرأني إذا ما بتُ بت على هوى

فتم إذا أصبحت أصبحت غاديا^(١)

إلى حفرة أهوى إليها مقيمة

يبحث إليها سائق من ورائيا

وقد اجتمع الحرفان دون فاصل بينهما ، فاجتماعهما مع فاصل أولى ، وقد قال النحاة : أحد الحرفين زائد . ولا أرى ذلك ، فكل منهما يؤدي معناه في الجملة ، فالفاء للتعقيب والتلازم ، وعبر بها أولا للدلالة على أن الموت لازم وحتم ، ثم عبر به « ثم » للدلالة على أن النفس تنفر من الموت ، وتطلب التراخي .

٢ — وقال تعالى « إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم

فإن ذا الذي ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون^(٢) .

البيحةا جميعا يعرفون بأن المعنى قهر التوكل على الله .

يقول الطبري^(٣) « وعلى الله لا على الناس فليتوكل المؤمنون » .

(١) من الطويل - في أمالي الشجري ٣٣٦/٨ ، الدرر ٩١/٢ ، الأنون ٧٢/٣ ،

الغزاة ٩١/٨ ، ٩٠/١١ ، ابن يمش ٩٦/٨ .

(٢) آل عمران ١٦٠ .

(٣) في تفسيره « جامع البيان عن تأويل القرآن ٣٤٨/٧ .

يقول الزنجشري^(١) « وليخص المؤمنون بهم بالتوكل والتفويض لآله ؛
لعلهم أنه لا ناصر سواه ، ولأن إيمانهم يوجب ذلك ويتمنييه » .
وينقل أبو حيان كلامه ثم يضيف^(٢) « وأخذ الاختصاص من تقديم الجار
والجور ، وذلك على طريقة ، بل تقديم المفعول يوجب الحصر والاختصاص »
ويقصد تقديمه على العامل المحذوف ، فهل التقديم على عامل محذوف يؤدي
هذا المعنى ؟ .

هذا ويوجد فرق بين هذه الآية والتي قبلها ، فالعامل المقترن بالفاء
في هذه الآية لم يذكره معمول متأخر ، وأيضا المفعول المقدم جار ومجورور ،
ومنه التوسع ، ولكن هذه القاعدة تشمل المفعول والجار والمجورور .
٣ — وقال تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »^(٣) .

في قراءة النصب ، يقول الزنجشري^(٤) « وقرأ عيسى بن عمر بالنصب وفضلها
سبويه على قراءة العامة لأجل الأمر : لأن : زيدا فاضربه ، أحسن من : زيد
فاضربه » .

ويقول أبو حيان^(٥) وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عمير « والسارق والسارقة »
بالنصب على الاشتغال ، قال سبويه : الوجه في كلام العرب النصب « .
ويبدو أن أبا حيان قد قال « بالنصب على الاشتغال » سهوا ، فقد نقل

(١) في الكشف ٤٧٥/٣ .

(٢) في البحر المحيط ١٠٠/٣ - وانظر للنهر ١٤/١ والبحر ١٦/١ .

(٣) المائدة ٣٨ .

(٤) في الكشف ٦١٢/١ ، وانظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٦/١ ، للتصريح

١٩٩/١ ، معاني القرآن للزجاج ١٨٦/٢ .

(٥) في البحر ٤٧٦/٣ ، وانظر للنهر ٤٧٦/٣ - ٤٨١ .

عن الفخر الرازي قوله « الذي ذهب إليه سيبويه ليس بشيء » ثم أخذ يرده ، ويدافع عن سيبويه ، وانتهى إلى قوله ^(١) لما ذكر سيبويه اختيار النصب في الأمر والنهي لم يمثله بالفاء ، بل عاريا منها ، قال سيبويه : وذلك قولك : زيدا اضربه ، وإلى قوله « الذي ذكره سيبويه في كتابه أنهما تركيبان ، أحدهما : زيدا اضربه ، والثاني : زيدا فاضربه ، فالتركيب الأول اختار فيه النصب ثم جوز الرفع بالابتداء ، والتركيب الثاني منع أن يرتفع بالابتداء ، وتكون الجملة الأمرية خبرا له لأجل الفاء ، وأجاز نصبه على الاشتغال ، أو على الإغراء » .

ثم عاد يقول « والنصب يلزم فيه حذف جملة ، وإضمار أخرى ، وزجالة الفاء عن موضعها » إذن ليس من باب الاشتغال . ويشير إلى قوله ^(٢) « فإذا قلت : زيدا فاضربه ، فالتقدير : تنبه فاضرب زيدا اضربه » حذف « تنبه » وحذف « اضرب » وأخرت « الفاء » إلى دخولها على المنبر » .

وكلامه مضطرب متناقض ، وكيف يكون تقدير الآية إذن ، لعل تقديرها : خذوا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، كما تقضى القواعد ، وليست الآية من باب الاشتغال . وأرى أن « السارق والسارقة » معمولان للفعل المقترن بالفاء ، وهو (فاقطعوا) ولا داعي لهذا التقدير ، فذكر معمول مقدما بمعنى الاهتمام به ، وتقدير عامل قبله يضيع الاهتمام به ، وعند الكوفيين أن العامل في نحو : زيدا ضربته ، ونحو زيدا مرت به ، هو العامل الموجود في الجملة ، ولا حذف ولا تقدير عديم .

يقول الرضي ^(٣) (وهذا عند الكسائي والفراء ، ليس مما ناصبه مضمور ، بل

(١) في البحر ٤٧٨/٣ ، وانظر النهر ٤٨٢/٣ — ٤٨٣ .

(٢) في البحر ٤٨٠/٣ ، وانظر النهر ٤٨٠/٣ ، والتبيان ٦٢٨/٢ .

(٣) في شرح السكاكية ١٦٣/١ ، وانظر الأشموني ٤٩/٢ ، والتعريب ٥٠/٣ .

الناصب لهذا الاسم عندها لفظ الفعل المتأخر عنه ، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه ، نحو : زيدا ضربته ، فضربت عامل في « زيدا » كما أنه عامل في ضميره ، وإما لغيره ، إن اختلف المعنى بتسليطه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده ، كما في « زيدا مررت به » ، وحرراً ضربت أخاه » ، فالعامل في (زيدا) هو قولك : مررت به ، لسده مسد (جاوزت) وفي : حرراً ضربت أخاه ، هو : ضربت ، لسده مسد : أهنت ، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمير ناصب عندهما .

وقد در السكونيين فقد شطبوا من قاموس الفحو الباب المسمى باب الاشتغال فأراحوا الدارسين ، وحافظوا على المعنى ، حافظوا على المعنى المقصود من ذكر المفعول مقدماً ، وحافظوا على المعنى المقصود من إعادته مؤخراً ، وأراحوا من الكلام جملة مقدرة ، تديرها ضياع للمعنى .

وقد شرح الرضي المعنى عندهم ^(١) : « وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول ، وفي ضميره معاً في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيداً لإيقاع الفعل عليه » ، وليس الضمير المؤخر عندهما من أحد للتوابع الخمسة ، لأنه لو جعل مثله . نبدأ أو بدلا أو عطف بيان ، لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعراباً في جميع المثل ، وليس كذلك ، ألا ترى إلى قولهم : زيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه .

فالمفعول المقدم عندهم قد بقي على تقديمه ، وبقي معه الفرض المعنوي من التقديم ، ثم أعيد ضميره مؤخراً للتوكيد .

ولكن إذا كان الممول المؤخر ليس ضميراً ، وإنما ملابساً للمقدم ،
فما الفائدة إذن ؟

بشرح الرضى ذلك تعقيباً على رأيهما فيقول : « ولو قيل على مذهبهما : إن
المنصب بعد الفعل الظاهر أو شبهه سواء كان ضميراً أو مفعلة هو بدل السكل
من المنسوب المتقدم لكان قولاً ، فالضمير في : زيداً ضربته بدل من « زيداً »
وكذا الجار والمجرور في : زيداً مررت به ، إذ المعنى : زيداً جاوزته ، وكذا
« أخاه » في قولك : زيداً ضربت أخاه ، بدل من « زيداً » .

إذن الفائدة على هذا : البيان والتوضيح ، والتفسير بعد الإبهام ، والآية
التي معنا الآن يكون معناها : اقطعوا السارق والسارقة أيديهما ، فقدم
« السارق والسارقة » للاهتمام أوله مصر ، أى : هذا الحكم مقصور عليهما ،
وبقي « أيديهما » مؤخراً ، للبيان ، واقترن العامل بالقاء للدلالة على لزوم هذا
الحكم لهما .

٤ — وقال تعالى : « يا أيها الناس قد جاءكم مَوْعِظَةٌ من ربكم وشفاء
لما في الصدور وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ - قل بفضل الله وبرحمته فبذلك
فليفرحوا هو خير مما يجمعون » (١) .

وفي هذه الآية فاعان بينهما مفعول ، والمعنى : فليفرحوا بذلك ، قدم المفعول
للاختصاص ، والناء الأولى - فيما أرى - للمطف ، والثانية تؤكد لهما ،
ولا تخلوا عن معنى اللزوم أيضاً .

ولكن قواعد النحاة ترفض ذلك ، ويدخل المعنى في صراع مع قواعدهم ،
وتضطرب أقوالهم وتتناقض تناقضاً غريباً .

يقول أبو البقاء^(١): « الفاء الأولى مرتبطة بما قبلها ، والثانية بفعل محذوف تقديره : فليعجبوا بذلك فليفرحوا ، كقولهم : زيدا فاضربه ، أى : تعمد زيدا فاضربه ، وقيل : الفاء الأولى زائدة » .

فجعل الفاء الأولى عاطفة ، والمعطوف بها محذوف ، وهو « ليعجبوا » و « بذلك » متملق بهذا الفعل المحذوف ، والفاء الثانية عاطفة على هذا الفعل المحذوف ، وقد تخلص بهذا التقدير من تقديم معمول ما بعد الفاء عليها ، ولكنه أضاع معنى الآية ، ولست أدري معنى قوله : وقيل : الفاء الأولى زائدة ، فالمشكلة في الفاء الثانية ، وأمل العبارة خطأ .

ولست أدري معنى لقوله : فليعجبوا بذلك ؟ ومن أين جاء هذا الفعل ؟ فالمعنى : فليفرحوا بذلك ، فلا معنى للعجب هنا ، ثم إنه قد أضاع الاختصاص المفهوم من نظم الآية ، وأضاف إلى النظم جملة ليس المعنى بحاجة إليها ، ولا دليل على حذفها .

ويقول الزمخشري^(٢): « أصل الكلام : بفضل الله وبرحمته فليفرحوا ، فبذلك فليفرحوا ، والتكرير للتأكيد والتقرير وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون ما عداها من فوائد الدنيا ، فحذف أحد الفعلين لدلالة المذكور عليه ، والفاء داخلة لمعنى الشرط ، كأنه قيل : إن فرحوا بشيء فليخصوها بالفرح ، فإنه لا مفروح به أحق منهما » .

وتقديره ركيك جداً ، فالنحاة قد اختاروا في فائين ، فزاد هو فاء ثالثة ،

(١) في التبيان ٢ / ٦٧٨ .

(٢) في السكشاف ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، وانظر حاشية الجمل ٣ / ٣٥٧ .

ويبدو أنه لم يسترح لهذا التقدير فعاد يقول : « ويجوز أن يراد : بفضل الله وبرحمته فليعترفوا فبذلك فليفرحوا » .

ولا معنى لهذا التقدير أيضاً ، وقد اعترض عليه أبو حيان قائلاً^(٢) : « أما إضمار » فليعترفوا « فلا دليل عليه » .

ثم يذكر الزمخشري تقديراً ثالثاً فيقول : « ويجوز أن يراد : قد جاءكم موعظة بفضل الله وبرحمته فبذلك - فبمعجزتها فليفرحوا » .

ويعترض عليه أبو حيان أيضاً فيقول : « وأما تعليقه بقوله : قد جاءكم ، فينبغي أن يقدر ذلك محذوفاً بعد « قل » ، ولا يكون متعلقاً بـ « جاءكم » الأولى ، للفصل بينهما بـ « قل » .

ورغم اعتراضه لم يأت بجديد ، ودار في فلك الدعاة متأثراً بقواعدهم حيث يقول : « والظاهر أن قوله : قل بفضل وبرحمته فبذلك فليفرحوا » جملتان ، وحذف ما تتعاق به « الباء » ، والتقدير : قل بفضل الله وبرحمته فليفرحوا ، ثم عطفت الجملة الثانية على الأولى على سبيل التوكيد » .

وهو نفس تقدير الزمخشري ، مع فارق بسيط ، وهو أنه حذف الفاء من « ليفرحوا » المقدّر ، وأفاد كلامه أن « الفاء » في « فبذلك » عاطفة و« فبذلك » متعلق بمحذوف .

ثم أخذ ينقل عن غيره نقلاً : (وقال الحوفي : (الباء) متعلقة بما دل على المعنى ، أى : قد جاءكم الموعظة بفضل الله ، وقيل : الفاء الأولى زائدة ، ويكون (بذلك) بدلاً مما قبله ، وأشير به إلى الاثنين : الفضل والرحمة ، وقيل : كررت (الفاء) الثانية للتوكيد ، فعلى هذا لا تكون الأولى زائدة ،

ويكون أصل التركيب : فبذلك ليفرجوا ، وفي القول قبله يكون أصل التركيب
بذلك فليفرجوا .

وكما تأويلات تدل على براعة النحاة في التقدير والتأويل ، وكأنها مباراة
بينهم ، وكأن التأويل أهم عندهم من رعاية المعنى ، ولو قالوا : بفضل الله ،
خبر مبتدأ محذوف ، أى : هذا بفضل الله ، اسكان أحسن ، فالمعروف أن
تقدير مفرد أولى من تقدير جملة ، ولو جعلوا الكلام جملة واحدة كما هو
لكن أنسب : فلا أرى وجها لتقدير جملة لو ظهرت لاختل بها نظم الكلام
وضاع معناه ، ولا معنى لقول الزمخشري (الفاء) للشرط ، كأنه قيل : إن
فرجوا بشيء فليمنصوها بالفرج) فن أين جاء هذا الشرط ؟ والمعروف أن الشرط
للتعليق في المستقبل ، والآية أمر فوري صريح ثم هل تقدير هذا الشرط يحمل
تقديم معمول ما بعد الفاء عليها جائزا ؟ المعروف أن (الفاء) يجوز تقديم معمول
ما بعدها عليها مع (أما) فقط ، والعقيد مع (أما) لا يفيد التخصيص ، لأنه
تقديم واجب ، والفرض لفظي بحت ، ولا أرى وجها لجعل (الفاء) زائدة ،
وجعل (بذلك) بدلا ، فالمعروف أن البديل ترجمة وتفسير ، ولا بد أن يكون
أوضح من المبدل منه ، فهل (بذلك) أوضح من المبدل منه ؟

ثم ما معنى زيادة (الفاء) هنا ؟ إن كان معناها التوكيد كما هو شأن الحروف
الزائدة ؟ فما الذى أكدته ؟ وإن كان معناها : التنبية على لزوم ما بعدها لما
قبلها لزوم الجزاء للشرط^(١) ، فهل بين (بفضل الله وبرحمته) و (ذلك) شيء
من اللزوم ؟

هذا ولا أرى الفاء التى تدل على اللزوم زائدة ، لأن الحرف إذا دل على
معنى لا يسمى زائدا .

(١) انظر معنى الزائدة فى الجنى ١٢٧ ، جواهر الأدب ٦٦ ، الأزهية ٢٤١

إن (فبذلك) ترتبط معنويًا بـ (فليقرحوا) يدرك ذلك من يقذوق الأساليب العربية ، والفعالة أنفسهم يعترفون بهذا ، ولكن (الفاء) تقف عقبة أمام رعاية المعنى .

٥ - وقال تعالى : (قالت لهم رؤسهم إن نحن إلا بشرٌ مثلكم ولكن الله يمتن على من يشاء من عباده وما كان لنا أن تأتيكم بسلطان إلا بإذن الله وعلى الله فليتوكل المؤمنون - وما لنا ألا نتوكل على الله وقد هدانا سُبُلًا ما نقصرين على ما آذيتونا وعلى الله فليتوكل المتوكلون)^(١) .

أى : فليتوكل المؤمنون على الله ، وليتوكل المتوكلون على الله ، فقدم المعمولان للقصر .

٦ - وقال تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)^(٢) في قراءة النصب .

٧ - وقال تعالى : (يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإيأى فاعبدون)^(٣) .

يقول الزمخشري^(٤) (والتقدير : إيأى فاعبدوا فاعبدون ، فإن قلت : ما معنى (الفاء) في (فاعبدون) وتقديم المفعول ؟ قلت : الفاء جواب شرط محذوف ، لأن المعنى : إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة في أرض فأخلصوها لي في

(١) إبراهيم ١١ - ١٢

(٢) قنور ٢ - وانظر معاني القرآن للزجاج ١٨٦/٢ ، للكشاف ٤٧/٣ ، البحر ٤٢٧/٦ ، التبيان ٩٦٣ . وص ٣٣ من هذا البحث .

(٣) المنكبوت ٥٦ - وانظر ص ١٦٤ .

(٤) في الكشاف ٣/٣٠ ، وانظر حاشية الجمل ٣٨٠/٣

(١٢ - من أساليب القرآن)

غيرها ، ثم حذف الشرط ، وعوض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص) وكون تقديم المفعول عوضا عن جملة الشرط غريب ، وجعل تقديم المفعول لفرض لفظي ينافي إفادة الاختصاص ، لأن تقديمه حينئذ يكون واجبا ، والتقديم الواجب لإصلاح اللفظ وليس وراءه عوض معنوي ، ولذلك عقب أبو حيان على كلامه قائلا (١) .

(ويحتاج هذا الجواب إلى تأمل) واسكنه قال قبل ذلك (فإياي فاعبدون من باب الاشتغال ، أى : فإياي اعبدوا فاعبدون) .
فهل يراه حقا من باب الاشتغال ؟

٨ - وقال تعالى : (ولقد أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ آيَحْيَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ - بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ) (٢) .

اجتمع في هذه الآية حرفا عطف هما (بل) و (الفاء) فالحرف الأول يفيد الإضراب الانتقالي ، و (الفاء) تفيد اللزوم مع العطف ، وقدم المفعول للقصر ، أى : الله فاعبد لا غيره ، ويشبه معنى هذه الآية معنى قوله تعالى (قل الله أعبد مخلصا له ديني) (٣) ، وما يدل على أنه مفعول مقدم أنه قرئ (بل الله فاعبد) بالرفع . وتتوالى الفأويلات التي تتبارى في إضاعة المعنى ، فيقول ابن الأنباري (٤) (الله) منصوب من وجهين ، أحدهما : أن يكون منصوبا به « أعبد » . والثاني : أن يكون منصوبا بتقدير فعل . وتقديره : يا

(٢) الرمز ٦٥/٦٦

(١) في البحر ١٥٦/٧ .

(٢) الرمز ١٤

(٤) في البيان ٢/٢٣٦ ، وانظر الجني الداني ١٢٨ ، أمالي الشجري ٩١/١

اعبد الله فاعبد ، والفاء زائدة عند أبي الحسن الأخفش ، وغير زائدة عند غيره .

فإذا كان منصوباً بالفعل المذكور ، فالفاء زائدة ، وبذلك ضاع معنى الفاء ، وبقي معنى القصر ، وإذا لم تكن الفاء زائدة ، قدر له عامل ينصبه ، وبذلك ضاع معنى القصر .

ويقول الزنجشیری^(١) : « بل الله فاعبد » رد لما أمروه به من استسلام بعض آلهتهم ، كأنه قال : لا تعبد ما أمرك بعبادته ، بل إن كنت عاقلاً فاعبد الله ، فحذف الشرط ، وجعل تقديم المفعول عوضاً منه .

وأضاع معنى تقديم المفعول ، وجعل تقديمه لغرض لفظي ، وجعله عوضاً عن جملة الشرط ، ثم إنه قد أضاف إلى الآية جملة شرطية ، أضاعت معنى الأمر الفوري ، وجملت الأمر بالعبادة معلماً بأداة تفيد الشك والتردد وعدم اليقين ، ثم هل يقال للرسول عليه الصلاة والسلام : إن كنت عاقلاً فاعبد الله ؟

ولم يرتض أبو حيان كلامه ، فرد عليه قائلاً^(٢) : « ولا يكون المفعول عوضاً من الشرط لجواز : إن يحيى زيد فمراً اضرب ، فلو كان عوضاً منه لم يجز الجمع بينهما » .

وكان موثقاً في الاعتراض غير موفق في التمثيل ؛ لأن « الفاء » في الآية داخلة على الفعل ، وفي مثاله داخلة على المفعول به ، وله كان دقياً قال : إن يحيى زيد مراً فاضرب ، ولكنه لا يرى تقديم معمول ما بعد الفاء عليها اتباعاً لجمهور النحاة .

(١) في الكشف ٤٠٧/٣ ، وانظر حاشية الجبل ٣/٩٠٨

(٢) في البعر ٧/٢٣٩ .

ولقد اضطرب رأى الفراء فقال^(١) : « تنصب » الله » يعنى فى الإعراب بهذا الفعل الظاهر ؛ لأنه رد كلام .

وقد أجاد وأصاب ، وحافظ على معنى الآية ، وأجاز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها ، وليته وقف عند هذا الحد ، ولكنه يعود فيقول : « وإن شئت نصبته بفعل تضرعه قبله ؛ لأن الأمر والنهى لا يتقدمهما إلا الفعل » .

ونصبه بهذا الشكل يضيع المعنى ، وكأنه يشير إلى رأى جمهور النحاة . ويروى لنا ابن هشام خلاصة ما قيل فى هذه الآية وأمثالها ، فيقول^(٢) : « الفاء فى نحو « بل الله فاعبد » جواب لأما مقدرة عند بعضهم ، وفيه إجحاف ، وزائدة عند الفارسي ، وفيه بعد ، وعاطفة عند غيره ، والأصل : تنبه فاعبد الله ، ثم حذف تنبه ، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ ؛ كيلا تقع الفاء صدرا » .

ولكنه لم يبين رأيه ، بل اكتفى بالنقل ، ولم يشير إلى رأى الفراء أيضاً .
٩ — وقال تعالى : « فاصبر على ما يقولون وسبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ - وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ »^(٣) .
أخرت المعمولات كلها ، وقدم « من الليل » على عامله المقترن بالفاء ، أليس وراء ذلك معنى ؟

١٠ — وقال تعالى : « وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ - وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ »^(٤) .
ألا يوحى تقديم « من الليل » بالناية والاهتمام ؟

(١) فى مائى القرآن ٢ / ٤٢٤

(٢) فى المئى ١ / ١٤٣ ، وانظر حاشية الامير ، حاشية الجمل ٤ / ٤٣٥ .

(٣) ق ٣٩ - ٤٠ . (٤) الطور ٤٨ - ٤٩ .

١١ - وقال تعالى : « خُذُوهُ فَغُلُّوهُ - ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ - ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ » (١)

۱۲۔ وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لِكُلِّ مَسْجِدٍ وَلِكُلِّ مَوْضِعٍ يُكْرِمُكُمْ وَأَكَلًا وَشَرَابًا وَلَقَدْ يَتَّبِعُ اللَّهُ الْقَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهَـوَ أَعْيُنُهُمْ يَجْعَلُ لَهُمُ اللَّهُ سَبِيلًا يَمُوتُونَ » (۲) .

لقد سبق أن قدر الزخشرى «إن» الشرطية في مثل ذلك ، ولكنه هذه المرة يقدر «ما» ، ولعله يقصد «أما» ويعترف بمعنى النقص في الآية ، ولكن على شرط التقدير والتأويل ، فهو يقول ^(٣) : «واختص ربك بالتكبير ، وهو الموصف بالكبرياء ، وأن يقال : الله أكبر . . . ودخلت «الفاء» معنى الشرط ، كأنه قيل : وما كان فلا تدع تكبيره .»

ولا يجتمع الاختصاص مع تقديره هذا أبداً .

وقد ذهب بعض النحاة إلى تقدير «أما» في مثل هذه الأماليب ؛ لأن «أما» يجب معها تقديم معمول ما بعد الفاء عليها ، وخرج علينا النحاة بقاعدة تقول «يطرد حذف «أما» قبل الأمر والنهي» فاخترعوا هذه القاعدة لمثل هذه الشواهد ، ويقول بعضهم^(٤) - في مواضع تقديم المفعول وجوباً - : أن يقع عامله بعد «الفاء» الجزائية في جواب «أما» ظاهرة أو مقدره ، وليس له منصوب غيره مقدم عليه نحو قوله تعالى «وربك فكبر» فتقديره : وأما ربك فكبر .

(١) الحاقه ٣٠ - ٣٢ ، وانظر الكشف ١٥٣/٤ .

(٢) المدر ١ - ٧ .

(٣) في السكشاف ١٨٠/٤ ، وانظر البحر ٣٧٠/٨ ، حاشية الجمل ٤٢٥/٤ ،

(٤) في التصريح ٢٨٥/١ .

ولا أدري معنى لتقدير «أما» فالمعروف أنها تفيد الشرط ، والتفصيل غالباً ، والتعلازم التام بين الشرط والجواب ، ولا معنى لتحويل الأسلوب إلى شرط وجزاء ، ولا يوجد لإجمال حتى تكون «أما» تفصيلاً له ، فأما التعلازم فقد أدته الفاء ، وهي فيه أقوى من «أما» ، وهي موجودة في الأسلوب ، و «أما» لا وجود لها ، وتقديرها ضياع للمعنى .

وربما كان أغرب ما قيل قول السيوطي^(١) - في مواضع تقديم التعمول وجوباً - سادسها : إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو : زيداً فاضرب . وقوله بعيد عن الصواب ، وربما كانت هذه العبارة محرفة .

ويرى ابن الشجري زيادة «الفاء» إذ لو لم يحكم بزيادتها لأدى ذلك إلى اجتماع حرفي عطف^(٢) .

والحكم بالزيادة قال عنه ابن هشام « وفيه بعد » وقال عنه الأمير « لأن الزيادة مع كونها خلاف الأصل لم تثبت بيقين حتى يخرج عليها التنزيل » ، وسبق أن إمامهم لا يرى زيادة الفاء مطلقاً^(٣) .

وقد منع ابن السراج زيادة الحروف مطلقاً^(٤) ، ورأيه جدير بالقبول ، فالحكم بالزيادة مجز من الفحشاء عن إدراك أسرار التراكيب . والفاء في موقعها هذا معنى لا يمكن الاستغناء عنه .

١٣ - وقال تعالى « إذا جاء نصر الله والفتح - ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا - فسبح بحمد ربك »^(٥) .

(١) في الجمع ١/ ١٦٦ .

(٢) انظر أمالي الشجري ٢/ ٣٣٦ ، وشرح الفصل لابن يعين ٨/ ٩٦ .

(٣) انظر المغني ١/ ١٤١ ، ١٤٣ وحاشية الأمير .

(٤) انظر ابن يعين ٨/ ١٢٧ . (٥) النصر ١ - ٣ .

يقول الرضى^(١) : « فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، أى : فى « إذا » على المذهب الصحيح - كما يحىء فى الظروف المبنيّة - أن العامل فى « إذا » جزاؤها ، لا شرطها ؛ لأن « الفاء » زائدة ، اسكن موقعها موقع السببية وصورتها ؛ لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط . »

ولست أدرى كيف حكم بزيادتها مع أنها أفادت معنى ، وهو اللزوم ؟ والغريب أنه يقول^(٢) : « والمعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف تأثيراً معنوياً .. مانعاً من كون الحروف زائدة . »

نفدت تعجب من كلام النحاة . ولكنه وقع فيما تعجب منه ، لأنه حريص على قواعدهم - والحمد لله بدءاً وختاماً .

(١) فى شرح الكافية ١٦٧/١ ، وانظر ١١٠/٢ - ١١١ ، والمغنى ٨٩/١ ، ص ١٣٩ من هذا البحث .
(٢) فى شرح الكافية ٢٨٥/٢ .

الفهارس

الآيات القرآنية

آية	الصفحة	آية	الصفحة	آية	الصفحة
الفاتحة	١٢٩	١٤٧	٥٩	٩٧	٩٧
٥	١٢٨، ١٦٦	١٥٢	٦٢	٧٩	٧٩
البقرة	١٦٠	١٥٩	٧٣	٨٤	٨٤
	٢٧٥	٩٩	٨٦	١١٨، ٩٦	٩٦
٤٠	١٦٤		١٤٠	٩٦	٩٦
٩٦	١١	النساء	١٥٥	٩٠، ٨٥، ٣٠	١٥٥
١٣٠	١٢٨		١٨٠	٢٧	٢٧
١٧٢	١٤٣	٧٣	١٨٧	٣١	٣١
٢٢٧	١٢٥، ١٧٣	٩٧	٢٠٠	١١٩	١١٩
٢٢٨	١٤٤، ٣٥	١١٩	التوبة		
١٤٥		المائدة	٤٧	٩٧	٩٧
٢٣٠	٧٦	١٧٠	٣٨		
٢٣٣	٢٢٦	الأنعام		يونس	١٧٣
٢٣٥	١٢١				
٢٤٢	٢٠			١٢٨	٢٥
٢٤٦	١٤٦	١٠٣	١٩	١٧٣	٥٧
٢٥٥	٢٩	١٠٢	٣٦	١٧٣، ٣٣	٥٨
٢٨٦	١٤٧	١٠٢، ٩٢	٤٦		
آل عمران		الأعراف		هود	
٩٩	٩٧، ٩٥	١١٦	١٦	٢٠	٨٨
١١٢	١٤٧	١١٩	١٧	يوسف	
١٢٥	٣٠	٩٦	٤٥	٢٠	٣٩

آية	الصفحة	آية	الصفحة	آية	الصفحة
١٠٣	٣١	١٠٣	٣١	١٠٣	٣١
١٠٩	١٥٧ ، ١٥٩	٨	١٨	١٠٩	١٥٧ ، ١٥٩
	إبراهيم	٩	١٨		إبراهيم
٢٠١	١٥١	١٨	١٤٧	٢٠١	١٥١
١٢٠١١	١٧٧	٢٠	١٨	١٢٠١١	١٧٧
٢٢	١١٩	٢١	١٨	٢٢	١١٩
٣١	٤١ ، ٣٥	٢٧	٩٣	٣١	٤١ ، ٣٥
	الحجر	٣١	١٤٧		الحجر
	٧٥	٣٢	٣٢		٧٥
٤٢	٥١٩	طه	٤	٤٢	٥١٩
	النحل	٧	١٠		النحل
٤٠	١٧	٨	٢٧	٤٠	١٧
٦٠	٢٧	٢١	١٠٣	٦٠	٢٧
	الإسراء	٥٥	١٠٥		الإسراء
٢٣	٨٧	٦٨	٢٨	٢٣	٨٧
٥٣	٤٥ ، ٣٥	٧١	٢١	٥٣	٤٥ ، ٣٥
٦٩	١٠٥	٧٢	٢٢	٦٩	١٠٥
	الكاف	١١٥	١٢٢		الكاف
	١٢٧	٢٢	٢٢		١٢٧
١	٩٧	الأنبياء		١	٩٧
٢	١٠٢	٣١	١٦٠	٢	١٠٢
١٩	٢٠			١٩	٢٠
٢٥	٢١	الحج		٢٥	٢١
٢٩	٢٢	٢	٢٩	٢٩	٢٢
٢٤	١٠			٢٤	١٠
٥٤	٣١ ، ١١	النور		٥٤	٣١ ، ١١
٩٦	٩٣	٣٠	٣٥	٩٦	٩٣
٢٢٨	١٩	٣١	٣٥	٢٢٨	١٩
	سبا				سبا
	١١				١١
	١٥٠				١٥٠

آية	الصفحة	آية	الصفحة	آية	الصفحة
١٣	١٥٠	٥٤	٩٤	نوح	
١٨	١٠٦		الجائية	١٨	١٠٥
	فاطر	٥-٣	٦٢	الجن	
٢٧	١٥٢	١٤	٤٥، ٣٥	٩	١١٠
	س		الأحقاف	المدثر	
٥٩	١٠٥	٢١	١٠٣	٧-١	١٨١
	المصافات		الفتح	الإنسان	
٨	١٢٩، ٢٨	٢٧	٩٤، ٨٣	١	١٤٦
	الزمر		ق	النازعات	
١٤	١٧٨	٩	١٥٨، ١٥٧	٢٤	٢٩
١٦	٠١	١٦	١٥٧	عبس	
٦٦، ٦٥	٧٨	٤٠، ٣٩	١٨٠	١٩	١٠٦
٧٤	٩٤		الطور	المطففين	
	غانر	٤٣	٩٧	٣	١٠٦
١٥	١٠٣	٤٩، ٤٨	١٨٠	الأعلى	
	فصلت		واقعة	٢-١	٢٨
١٠	١٠٦	٩٠	١٠٦	الليل	
	الشورى	٩٥	١٥٨، ١٥٧	٢٠	٦٨
٥٢	١٢٨		الصف	الضحى	
	الزخرف	١٢-١٠	٤٤، ٤٢، ٣٦	٩	١٦٢
٧٧	٣٢		المنافقون	البقرة	
	الدخان	١٠	٦٨، ٣٦	٥	١٥٩، ١٥٠
٢٠	١٥٩		الطلاق	النجم	
٣٢	٩٣	٧	٣٢	٣-١	١٨٢

القوافي

ص	أوله	آخره	ص	أوله	آخره
٣٠	أنهم جوه	القداء	١٥٣	والمؤمن	السند
٤٥	فلا تستطل	نصيب	١٣	فيجمعهم	أكبرا
٥٦	بل بلد	جواب	٤٥	من كان	المزاجر
٧٠	ما الحازم	علايا	٥٨	مثالك	طائر
٧١	أجذك	جنيب	٦٦	ما لحب	فيجبرا
٧١	ولا مصعد	شطيب	٧١	شكوت	شكر
٧١	أحنا	رقيب	٨٦	واقعد	الأوبر
٧١	ولا سالك	مريب	٨٩	تحت الذي	الشجر
٨٦	أمرتك	ذا نشب	١٢٤	أمر	ذا الجدارا
١٠٩	لان	الشعلب	١٢٩	نغالي	القدور
١١٦	»	»	١٣٩	وإني	ناظر
١٤٠	هذا مراقبة	ذيب	١٤١	فلم أرقه	بمفر
١٦٣	كذا فليسر	الطلاب	١٦٣	كذا فليجبل	عذر
٦٥	أنتلق	أن يلجا	١٨	لا تنكروا	واللهاس
٤٠	فطرت	السربحا	—	فالله	النبراس
٧٧	ألا رب	السواح	٥٥	وبلدة	العيس
٣٧	فن نال	جهد	١٠٩	آليت	السوس
٧٨	إذا ما	الثريد	٩	إذا أنت	النقص
٨٤	جزى الله	معبد	٥٦	فخور	الرباط
١٢٣	عزمت	يسود			

ص	أوله	آخره	ص	أوله	آخره
٧٤	إذا قيل	الأصابع	—	ترفل	الغلام
٨٩	ومنا الذي	الزعازع	١٦٠	لمية	مستديم
١٣٩	يا أقرع	تصرع	٤٦	فقلت	واعيان
١٤٠	يا حكم	المعتنك	٦٦	متى عذتم	وهنا
١٤٢	د	د	١٥٨	أتمدح	هجين
٩٠	دنوت	مضللا	—	ولو أقوت	اليقين
١٠	تروحي	ظليل	٥٥	ومهمه	سماؤه
٢٤	إن الذي	أطول	٥٦	بل بلد	وجهرمه
٢٥	أخزى	الأسفل	٥٨	رسم دار	من جلله
٢٦	إني	لأميل	٩٠	أنا الذي	حيدر
٣٦	محمد	تبالا	١٣٩	تراه	سائله
٥٦	فثلك	محول	٥٠	قلت	وجارها
٧٠	وما كمت	منفل	٦٩	ما فات	فيها
٨٨	أسقفقر	والعمل	٧١	مشائيم	غرابها
٨٩	اخترتك	السول	١٤١	فقلت	لا يضيرها
١٣٨	وإلا	أعظم	٩	ألم قدر	العصا
٢٦	إذا غاب	ألأم	٣٧	على مثل	من بكى
٧٤	وكرمة	الأعلام	٤٣	فتضحى	دعا
١١١	تمرون	حرام	٨٩	فقلت له	الحيا
١٣٨	وإن أناه	ولا حرم	—	فقام	فنى
١٤٩	بضحك	القوام	١١٥	أتمضون	ولا تحيا

آخره	أوله	ص	آخره	أوله	ص
رسائل	نصحت	٧٩	فاستقيما	إنا محيوك	١٥٦
لقصاني	نحن	٨٦	فاعبدا	وإياك	١٦٣
فاجزعي	لا تجزعي	١٦٣	ليبتلى	وليل	٥٥
غاديا	أراني	١٦٩	جائيا	بدا	٦٨
من ورائيا	إلى حفرة	--	أوصالى	فقلت	٧٧

فهرس الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	مقدمة	٧٧	الموضع الثاني
٩	أفعل الزيادة	٧٨	الفروع الثاني : غير القياس
٩	أوجه استعماله	٧٨	أقسامه
١١	خروجه عن التفضيل	٧٨	القسم الأول : الوارد في السعة
١٩	أفعل المجرد	٧٨	باب نصيح وشكر
٢٧	المقترن بآل	٨٥	باب أمر
٢٩	المضاف	٩٠	الشواهد القرآنية
٣٢	إضمار لام الأمر	١٠٨	القسم الثاني : الخاص بالضرورة
٣٥	الشواهد القرآنية	١١٢	الشواهد القرآنية
٥٣	إضمار حرف الجر	١٣٠	تقديم الجزاء
٥٣	أقسامه	١٤٣	الشواهد القرآنية
٥٣	القسم الأول : الحذف مع	١٤٩	تقديم النعت
	بقاء الجر	١٥١	الشواهد القرآنية
٥٣	أنواعه	١٥٤	إضافة الصفة إلى الموصوف
٥٣	الفروع الأول : القياسي	١٦٠	تقديم معمول ما بعد الفاء
٧٢	النوع الثاني : الشاذ	١٦٤	الشواهد القرآنية
٧٦	القسم الثاني : الحذف والنصب	١٨٥	الفهارس
٧٦	أنواعه	١٨٥	الآيات القرآنية
٧٦	النوع الأول : القياسي	١٨٨	القوافي
٧٦	مواضعه	١٨١	فهرس الموضوعات
٧٦	الموضع الأول	١٩٢	صواب الخطأ

صواب الخطأ

الصواب	الخطأ	س	ص
أهون من	أهون	١٦	١٤
يعطيهم	يعطهم	٦	١٥
معنى	معى	٩	١١٦
البعجى	المتجلى	١	١٣٦
قراه	راه	١	١٣٩

رقم الإيداع ٤٠٩٦ / ١٩٨٤